



الزياني لـ (آراء حول الخليج):
مطمئنون بالإنجازات
ومستعدون للتحديات

السعودية الـ 25 عالمياً وإيران الأخيرة في التنافسية

مبدأ أوباما: إدارة الأزمات
من الخلف والحرب بالوكالة



ملف العدد:

ملف العدد: التعاون العربي-الخليجي: أهميته .. أفاقه

- هزيمة 67 غيرت الاستراتيجية من «التحرير» إلى إزالة آثار العدوان
- فشل الجامعة: مرض في سوريا وليبيا وموت بالسكتة القلبية في اليمن
- 4 محددات ترسم مستقبل المنطقة و5 تحديات تواجه دول الخليج
- العلاقات الخليجية-الأمريكية في مرحلة التصدع للفرق بين التوقعات والقدرة
- إيران تعاني من عقدي: التدخل الغربي وضعف الحكم الديني الهجين
- الحرب على الإرهاب نذير شؤم وقد تؤدي إلى تقسيم بعض الدول
- التراث الفقهي للجماعات الإرهابية يعادي المال والحدثة والخليج على أجنحتها
- الخليج ما بعد النفط: الصناعات التحويلية والاستثمارات المحلية والبيئية والأجنبية
- من هدنة 49 إلى حرب 73 فشل العرب في وضع استراتيجية للسلام أو المواجهة



نسبق الزمن لبناء الوطن



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة - 21443 المملكة العربية السعودية - تلفون : +966126511999 فاكس : +966126531375

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

مدير التحرير

جمال أمين همام

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير

أحمد صلاح

asalah@grc.net

التصميم الفني

سالم عبد الله

s.i.abdullah@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر

أ.د. عبد الخالق عبد الله

أ.د. عبد الله خليفة الشايجي

د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع

د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة:

تمت الطباعة في مؤسسة

المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

6

افتتاحية العدد

مجلس التعاون الخليجي .. بين النجم والتطوير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

8

مقال

35 عاماً على طريق التنمية والاستقرار..
مجلس التعاون .. الإنجازات والطموحات
د. عبد اللطيف بن راشد الزياتي

10

تقارير عربية



زيارة الملك سلمان للقاهرة وأنقرة لتمينة المنطقة
التحالف السعودي - المصري: تحجيم نفوذ إيران وترميم البيت العربي
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

16

متابعات خليجية

السعودية تتقدم وايران الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية
د. نوزاد عبد الرحمن الميمني

22

قضية العدد

4 محددات ترسم مستقبل المنطقة وخمسة تحديات تواجه دول الخليج
د. محمد نعمان جلال

32

دراسة العدد

التضامن بلغ ذروته في حرب أكتوبر بتنسيق ثنائي خارج الجامعة
القمم العربية: رؤية نقدية
د. حسن نافعة

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع
حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك
باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

رؤية وتحليل

42 قراءة تحليلية في بيانات القمم الخليجية: (1981 - 2016)
أحمد طاهر

ملف العدد

46 د. ظافر محمد العجمي
50 د. طلال صالح بنّات
57 د. محمد غانم الرميحي
61 اللواء أ م / محمود خليفة
65 د. معتز سلامة
68 د. محمد البنا
73 د. أشرف سمير أنور
78 د. نورهان الشيخ
82 اللواء محمد إبراهيم
86 د. أشرف محمد كشك
91 صبحه بغيره

رأي

93 مبدأ أوباما وأفول النجم الأمريكي في الشرق الأوسط
د. أحمد سليم البرصان
96 متغير النخبة الإيرانية تجاه دول الخليج وتشابك دوائر اتخاذ القرار
د. نواف منير المصطيري

إصدارات

102 الكتاب السنوي لمركز الخليج للأبحاث
105 25 سيناريو لمستقبل الخليج العربي

وقفه

الجهد العربي .. وتحريك قاطرة السلام المتوقفة
جمال أمين همام

الإسهامات :

♦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
♦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر.
♦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث 2008.
♦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
♦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الذي يحمل رقم (١٠٨) من مجلة آراء حول الخليج، ويواكب حدثين مهمين على مستوى المنطقة خليجياً، وعربياً.. فهو يصدر بالتزامن مع الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم الإعلان عنه في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م، وكذلك يصدر قبيل انعقاد العربية السابعة والعشرين في نواكشوط بموريتانيا، إضافة إلى ما يدور في المنطقة العربية برمتها من أحداث غاية في الخطورة، حيث تموج المنطقة بالكثير من المتغيرات التي قد تؤثر على ملامحها لعقود.

لقد خص الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني هذا العدد بمقال مهم تضمن رؤية معاليه للإنجازات التي حققها مجلس التعاون خلال مسيرته، وكيف تجاوز الصعوبات التي واجهته، وكذلك رؤية معاليه للتحديات والمخاطر القائمة والمحتملة، وقد أبدى معاليه تفاؤله المرتكز على استشراف دول المجلس هذه التحديات وقدرتها على مواجهتها والتعامل معها. وتضمن العدد قراءة نقدية في القمم العربية السابقة منذ انعقاد أول قمة عربية في مدينة أنشاص المصرية بدعوة من الملك فاروق الأول ملك مصر في منتصف أربعينيات القرن العشرين، وحتى قمة ٢٠١٦م، ورصد أهم قرارات هذه القمم، وكذلك مكاسب ومسائب العمل العربي المشترك، ثم رصد التحديات المحدقة بالعمل العربي المشترك وبالأمن القومي العربي وكيفية التعامل مع هذه التحديات، وما هي أهم الملفات المعروضة على قمة نواكشوط.

وركز العدد على أهمية وتأثير التكامل العربي - الخليجي ومن أي الزوايا، مع التركيز على التكامل العسكري والأمني والاقتصادي، حتى تكون شراكة واقعية تقوم على المصالح وليس الشعارات مع الاستفادة من أسباب فشل التجارب التكاملية السابقة التي شهدتها المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وتناول العدد قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية وكيف تتأثر بالتكامل العربي، وكذلك كيفية تفعيل مبادرة السلام العربية لإحياء عملية السلام التي أصبحت مهمشة تماماً في ظل التعتن الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني والتشتت العربي والفراغ الذي ضرب العديد من الدول العربية بعد ثورات ما يسمى بثورات الربيع العربي.

محاوّر العدد المقبل

«العلاقات الخليجية - الإفريقية: الفرص والتحديات»

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل المحاور التالية:
- دول الخليج وإفريقيا جنوب الصحراء: الفرص الاستثمارية.
- مواجهة النفوذ العالمي في إفريقيا السمراء: الرؤية والحلول.
- التبادل التجاري الخليجي - الإفريقي: الواقع والمأمول.
- الاستثمار الزراعي الخليجي في إفريقيا: الاستفادة المشتركة.
- التواجد العسكري الدولي في إفريقيا: تأثيره على أمن الخليج.
- القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر والخليج: المخاطر والحلول.
- الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء: أسبابه وخطورته وانتقاله.
- التدافع الدولي تجاه إفريقيا: تأثيره على المصالح العربية والخليجية.
- الموارد الطبيعية في إفريقيا: الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج.
- العلاقات الخليجية - الإفريقية: المملكة العربية السعودية نموذجاً.
- القوة الناعمة في العلاقات العربية - الإفريقية: الحضور والتفعيل.
- ترتيب إفريقيا جنوب الصحراء على أولويات السياسة العربية.
- التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء: المخاطر والأطماع.

مجلس التعاون الخليجي .. بين النجاح والتطوير

إذ تحتفل دول الخليج العربية بمرور ٢٥ عاماً على تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي والذي يعد المظلة الإقليمية الوحيدة والفاعلة التي حققت التعاون بين ست دول خليجية عربية، فإن تأسيس هذا المجلس واستمراره رغم التحديات التي مرت بها المنطقة يعد في حد ذاته من أهم الإنجازات غير المسبوقة في المنطقة التي لم تعتاد على صمود التجارب التكاملية أو الوحدوية، وهذا مرده أن مجلس التعاون الخليجي يحمل في فكره وممارساته بذور استمراره ومقومات بقاءه وقدرته على تخطي التحديات سواء الداخلية، أو الإقليمية التي مرت بها منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة خلال السنوات الخمس والثلاثين الفائتة وهي كثيرة ومعقدة ومتلاحقة.

وفي فتاعتنا أن مقومات نجاح مجلس التعاون واستمراره تكمن في تركيز الدول الأعضاء على القضايا الرئيسية، وعدم السماح للقضايا الهامشية أن تقفز وتعترض المسيرة، والتركيز على الأهداف السامية العليا، مع الابتعاد عن الشعارات والأيدولوجيات الفضفاضة.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي يتكئ على مقومات كثيرة منها التواصل الجغرافي، وعدم وجود حواجز طبيعية أو مائية، والتماثل في أنظمة الحكم، والاقتصاد، والقربى بين السكان، واللغة والدين وغير ذلك، فهو يتجه بثبات نحو مصالح جماعية متطابقة ومنها وحدة المصير، والتحديات المشتركة التي تمس المصالح الحيوية بل سيادة واستقرار كل دول المجلس. وبالفعل نجحت هذه الدول في التعامل مع هذه التحديات على مدى أكثر من ثلث قرن دون السماح للتباينات في وجهة النظر أن تؤثر على المسيرة الجماعية أو القضايا الاستراتيجية، ولا سيما التباينات في السياسة الخارجية تجاه بعض القضايا الدولية والإقليمية، حيث نجح المجلس في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، أو في سياستها الخارجية مع احترام وجهات النظر كافة.

إضافة إلى أن مجلس التعاون الخليجي حقق نتائج إيجابية لا يمكن إغفالها حتى وإن كانت دون الطموح، ويجب عدم التقليل مما تحققت واستفاد منه المواطن الخليجي في الدول الست خاصة



د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*

sager@grc.net

الإخلال بميزان القوى مع التمدد الإيراني الذي يجد المساعدة من الغرب وخاصة أمريكا، أو على الأقل غض الطرف عن الطموحات والأطماع الإيرانية في المنطقة، ما يؤدي إلى اختلاط الأوراق. لذلك من الضروري أن يلعب مجلس التعاون الخليجي دورًا عسكريًا أكبر مما هو الآن سواء بالاعتماد على القدرات الذاتية وتطوير قوات درع الجزيرة، أو من خلال التعاون والتكامل مع الدول العربية أو الصديقة، أو القوى العالمية الصاعدة بما يضمن تأمين المنطقة وفقًا لمبدأ تنويع التحالفات والصداقات والشراكات حتى لا تمر المنطقة بمرحلة فراغ استراتيجي يكون له تداعيات خطيرة في ظل المطامع الإيرانية. على صعيد مواجهة الإرهاب، من الضروري بذل المزيد من الجهد الخليجي الجماعي لمواجهة هذه الظاهرة التي بدأت تتسلل إلى دول المنطقة رغم نجاحها في التعامل معها وتحقيق ضربات استباقية ناجحة، وكذلك بعد أن نجحت دول مجلس التعاون في مواجهة الانقلاب الحوثي باليمن وأثبتت قدرتها على التعامل مع هذا الانقلاب بقرار خليجي ذاتي، ومن ثم يجب البناء على هذا الإنجاز التاريخي عبر المزيد من الاعتماد على الجهد الذاتي للتعامل مع التحديات الإقليمية.

ويتبقى ضرورة إيجاد آلية لتحقيق التفاهم وحل الخلافات بين دول مجلس التعاون وفقًا لآلية دائمة ومؤسسية وليس كما هو متبع الآن حيث تتدخل القيادة الخليجية العليا على مستوى القمة لحل الخلافات حال وجودها، وبوجود هذه الآلية تكون هناك أداة دائمة لاحتواء مخاطر هذه الاختلافات قبل تعاضدها، والتفاهم حيال تباين وجهات النظر والتعامل مع الخلافات أيًا كان سببها وحجمها وأهميتها.

في النهاية، نعتقد أن الإصلاح والتطور سنة الحياة، وأن منظومة مجلس التعاون رغم إنجازاتها الكبيرة لازالت تمتلك هامشًا لإعادة تقييم مسيرة ثلاث قرن والبناء على ما هو إيجابي ومثمر والتخلي عن ما هو سلبي ومضر. ونؤمن أنه في حال تفعيل هذه المقترحات فإن المجلس سوف يتجه نحو المزيد من الرسوخ والقوة، وسوف تتحقق الوحدة الخليجية أو الاتحاد الخليجي العربي وهو الهدف الأسمى المنشود، والحلم الأكبر الذي تنتظره شعوب دول الخليج والذي تزداد أهميته وضرورته كلما زادت المتغيرات الإقليمية والدولية تعقيدًا. ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

في الشق الاقتصادي، ثم العسكري والأمني، ومع ذلك نظل نتمنى الإسراع في تحقيق ما تصبو إليه الشعوب التي تعلق آمالًا كبيرة على التكامل الخليجي. ولتحقيق ذلك نعتقد أنه يجب تطوير آليات المجلس الحالية، مع استحداث أخرى تضمن تنفيذ قرارات القمم الخليجية ومتابعتها، مع ضرورة إيجاد آلية للتشاور الدائم على أن تقدم رؤيتها للاجتماعات الوزارية وتكون في حالة تشاور وتواصل مستمر لطرح الآراء حول الموضوعات المتعلقة بطبيعة عمل كل الاجتماعات الوزارية الخليجية بما يصب في قناة دعم اتخاذ قرارات سليمة وواقعية قابلة للتطبيق وبعد ذلك متابعتها وتعديل ما يلزم في حال تطلب الأمر، مع أهمية وضع قاعدة بيانات دقيقة عن دول مجلس التعاون الخليجي، والتكتلات الأخرى الإقليمية المشابهة، مع تقديم دراسات واستشارات للاجتماعات الوزارية أي لتكون بمثابة بوصلة تقود إلى صدور القرارات الصحيحة في الوقت المناسب خاصة أن هناك العديد من التكتلات المهمة والتي يجب التعامل معها وفقًا لمعلومات وبيانات دقيقة وحديثة.

ومن الضروري أن تنهج دول مجلس التعاون الخليجي العمل الجماعي لمسيرة تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية، وبما يتفق مع معطيات وظروف دول المجلس وتوجهاتها المستقبلية التي تعتمد على المزيد من التخصص، وجذب الاستثمارات الخليجية والأجنبية لتحقيق التوازن المطلوب بين توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي الخليجي في ظل انخفاض أسعار النفط، وحتى يكون التوسع في دور هذا القطاع وفقًا لمبدأ التكامل وليس التنافس، وانطلاقًا من المزايا النسبية لدول مجلس التعاون، وبما يحقق رؤية واقعية لزيادة التبادل التجاري خاصة مع التكتلات المهمة ومنها مجموعة البريكس وتكتلات شرق وغرب إفريقيا ودول الآسيان، والسوق الأوروبية المشتركة وغيرها.

كما يجب التركيز على زيادة التبادل التجاري الخليجي مع الدول العربية حيث مازال حجم التجارة البينية العربية ضئيل جدًا ولا يتجاوز نسبة ١٠٪ من حجم التجارة العربية العالمية، ومن الضروري أيضًا التحرك الخليجي الجماعي إلى الاستثمار الزراعي المشترك، والصناعات الغذائية لتوفير احتياجات دول الخليج من الغذاء في ظل ندرة المياه العذبة والأراضي الزراعية. وفي ظل التراجع الأمريكي تجاه منطقة الخليج، بل مغادرة المنطقة عسكريًا والتوجه شرقًا، إضافة إلى ما قد يحدث من

35 عاماً على طريق التنمية والاستقرار..

مجلس التعاون .. الإنجازات والطموحات

إذ احتفل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمرور ٣٥ عاماً على إنشائه في الخامس والعشرين من شهر مايو الماضي، فإن شعوب ودول المجلس تفخر بما حققته من إنجازات، وتعزز بمسيرتها المباركة الساعية الى تحقيق كافة الطموحات والأمال المنشودة، وتشكر أصحاب الجلالة والسموقادة دول المجلس الذين شيّدوا هذا الكيان الخليجي الكبير، وجسدوا الحلم إلى واقع رغم التحديات والصعوبات التي تجاوزها المجلس منذ تأسيسه في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م، وتدعم جهودهم المباركة - حفظهم الله - لاستكمال هذه المسيرة الميمونة، وإنجاز أهدافها المباركة.



د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

إن مرور ٣٥ عاماً على إنشاء مجلس التعاون واستمراره في مسيرته بنفس المستوى من الاصرار والثبات والطموح، هو خير دليل على أهميته، وقوة بنيانه وأركانه، ونبل أهدافه التي ترمي إلى تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، والحفاظ على استقلال دولها وسيادتها، وتحقيق الرفاهية للمواطن الخليجي في الدول الست، إضافة إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق التكامل العربي والإسلامي. ولذلك واصلت المسيرة انطلاقها إلى الأمام، بمشيئة الله تعالى، بغية تحقيق كامل الطموحات والأمال، والبناء على ما تحقّق من إنجازات، ومواجهة ما يطرأ من تحديات، والسير على درب التكامل بين الأشقاء في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون.

وفي المرحلة الحالية تنظر دول مجلس التعاون بارتياح واطمئنان كبيرين إلى ما تحقّق من إنجازات خلال الفترة التي مرت من عمر المجلس، رغم الأحداث التي شهدتها المنطقة، كما أنها تستشرف المستقبل بكل ثقة، لتجاوز التحديات، وتلبية الاحتياجات، وتحقيق الطموحات على ضوء المستجدات وتطورات الأحداث، واستلهام التجارب الناجحة، وتلافي السلبيات، انطلاقاً من المتاح من موارد وامكانيات، وتكامل حقيقي يأخذ في اعتباره طبيعة التحولات والمتغيرات، ووفقاً للمزايا النسبية لكل دولة خليجية، أو المزايا الجماعية التي هي مصدر التقارب والتعاون

المشترك وتوفير العدة والعتاد بالتعاون مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة.

كما تبذل دول مجلس التعاون على الصعيد الاقليمي جهوداً مضنية وحثيثة من أجل استقرار المنطقة وفقاً لقوانين الشرعية الدولية وحماية الشعوب العربية وتقرير مصيرها بدون تدخلات خارجية أو هيمنة إقليمية أو دولية. لذلك طرحت دول المجلس في عام ٢٠١١م المبادرة الخليجية لإنهاء الأزمة في اليمن سلمياً، ثم شاركت ضمن التحالف العربي بعملية عاصفة الحزم التي اتبعتها بعملية إعادة الأمل، ودعمت المصالحة اليمنية في اجتماعات الكويت، كل ذلك جاء بهدف تثبيت الشرعية في اليمن وحماية شعب هذا البلد الشقيق من ويلات الحروب الأهلية والصراع على السلطة ومنع التدخل الخارجي. كما تعمل دول المجلس جاهدة وبكل قوة لإنهاء الأزمة السورية وحقق دماء السوريين ولم شملهم، حيث يعاني الشعب السوري من محنة غير مسبوقة بين القتل والتدمير والتشريد والعنف المتواصل، وكذلك تجاه الوضع المأساوي في ليبيا، آملاً في عودة المنطقة إلى الاستقرار وتجاوز توابع ما يُسمى بالربيع العربي.

يظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ملتزماً بالأهداف التي خطها لنفسه منذ تأسيسه قبل ٣٥ عاماً، باعتباره منظومة خليجية عربية تؤمن بالتعايش السلمي للجميع، وأن التنمية مطلب عالمي، لذلك اعتبرت دول المجلس النفط وسيلة للتنمية وليس أداة سياسية، كما أن المنظومة الخليجية تعمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل العربي، وتفعيل العمل العربي المشترك، والأمر نفسه مع منظمة التعاون الإسلامي لتفعيل التعاون بين الدول الإسلامية والذي أثمر مؤخراً عن بزوغ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على سبيل المثال، كما أن المجلس يتعاون مع الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأم وكل ما ينبثق عنها من منظمات، وتشارك دول المجلس في ما تصدره الأمم المتحدة من قرارات على كافة المستويات، وفي الوقت نفسه تتبنى دول المجلس الكثير من الإصلاحات الداخلية، وتقدم المساعدات الخارجية لدعم الدول الأكثر احتياجاً، سواء على هيئة إغاثات إنسانية لضحايا الحروب أو الكوارث الطبيعية، من أجل نشر العدالة وترسيخ قيم العدل والحرية والمساواة، وتثبيت حق الجميع في الحياة الكريمة، مع تفعيل حوار الحضارات وتعايش أتباع الديانات والثقافات من أجل مستقبل أفضل للبشرية. ●

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بين هذه الدول الشقيقة، أو الرؤى المستقبلية التي تتبناها دول المجلس على المستوى الوطني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل دول مجلس التعاون على تجاوز هبوط أسعار النفط وما ترتب عليها من تأثيرات، من خلال برامج مبتكرة وخلافة لتنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، بما يحقق استمرار النمو، ويحافظ على مستوى رفاهية المواطن الخليجي، وتوفير الخدمات والمرافق، واستكمال المشاريع التنموية والخدمية والانتاجية، وبما من شأنه زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعدد مجالاتها في مختلف القطاعات وتوجيهها نحو زيادة توطین اقتصادات المعرفة، والتوسع في مجال التصنيع بمستوياته المختلفة سواء الصناعات الاستراتيجية وكثيفة العمالة، أو الصناعات التحويلية، أو الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً التوسع في قطاعات الخدمات والسياحة، وكذلك التوسع في التوجه نحو الطاقة الجديدة والمتجددة، وغير ذلك من الأنشطة التي تساهم في زيادة الدخل وتحقق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية والتعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير والتطور.

وفيما يتعلق باستقرار المنطقة، فإن دول المجلس تضع استقرار منطقة الخليج وصيانة أمنها في مقدمة الأولويات، باعتبار أن الأمن هو ركيزة التنمية وأساس رفاهية الشعوب، الأمن القائم على مبادئ العلاقات الدولية بين الدول من احترام حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين تحت أي مسمى أو شعار، بل التعامل بندية، واحترام إرادة الشعوب وحققها في إدارة شؤونها الداخلية. ولذلك تعتبر دول المجلس أن مواجهة الإرهاب والتصدي له، وإخماد الفتن الطائفية، ضرورة قصوى وهي تأتي في مقدمة التحديات والتهديدات التي تبذل دول المجلس كافة جهودها لمواجهتها باعتبارها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وتحرص دول المجلس على المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والقضاء على هذه الآفة التي تتال من صورة الإسلام السمحاء وتسيء إلى دول المنطقة وتزعزع استقرارها.

كما أن دول مجلس التعاون تعمل جاهدة لتحقيق التوازن العسكري والاستراتيجي، والعمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة غير التقليدية لمنع سباق التسلح خاصة امتلاك الأسلحة الفتاكة، وهذا ما يؤكد عليه مجلس التعاون منذ تأسيسه، وتضمنته البيانات الختامية لاجتماعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس رعاهم الله. كما أن دول المجلس تقوم بتعزيز تعاونها الدفاعي عبر التسليح والتدريب والتنسيق

زيارة الملك سلمان للقاهرة وأنفرة لتهيئة المنطقة التحالف السعودي-المصري: تحجيم نفوذ إيران وترميم البيت العربي

اتسعت تداعيات التحولات الجيوسياسية في عدد من الدول العربية لا سيما في سوريا والعراق، واليمن، وليبيا حتى انخفضت حصة الصادرات البينية من حجم التجارة الخارجية من ١٠,٨ ٪ عام ٢٠١٠م، قبل زلزال الثورات العربية إلى ٨,٦ ٪ عام ٢٠١٣م، إلى جانب تراجع عائدات الصادرات في عدد من الدول العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعار النفط، وتراجع استقرار إنتاجه في عدد من الدول العربية المصدرة، كما لم يساعد التعافي المحدود في اقتصادات الدول المصنعة في إنعاش الطلب على النفط.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

مر على الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ١٥ عامًا، وعلى الغزو الأمريكي لبغداد ١٢ عامًا، عمت الفوضى كل جوانب الحياة في بغداد، بعدما تحول العراق صراع بين إيران وأمريكا. والتطورات تعني ضياع بلدان من العراق وسوريا وليبيا واليمن وغياب رئيس في لبنان بسبب هيمنة مليشية حزب الله ومصادرة القرار السياسي في لبنان، والسعودية ترفض تطبيق نفس النموذج في اليمن.

لقد تحولت أحلام العراقيين في الحصول على ديمقراطية بديلاً للاستبداد الذي عاشه العراق زمن صدام حسين إلى فوضى عارمة، وتم تسييس القضاء وفق الكتل السياسية المتنافسة، وتحول العراق إلى معتقلات، وعندما كان العراقيون يتحدثون عن الانجازات زمن صدام حسين، يتحدثون الآن عن سرقة أحلامهم وغياب القوانين وتدمير المنجزات التي بنيت في عهد صدام.

استراتيجية السعودية تدرك أن التحولات الإقليمية أكثر إيلاً عما قبل أربع سنوات، وتتجه السعودية بعدما حققت المدى الاستراتيجي لعاصفة الحزم بأن ينصب تركيزها على استخدام التنمية لإحلال السلام والاستقرار الاجتماعي كشرط ضروري لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، ولتحقيق تلك الاستراتيجية قام الملك سلمان بزيارة إلى مصر أسفرت عن عدد قياسي من الاتفاقيات بنحو ٣٦ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين بقيمة حوالي ٢٣ مليار دولار، بالإضافة إلى تزويد مصر بالبتروول لخمس سنوات مقابل ٢٣ مليار دولار، مما يرفع قيمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى نحو ٦٥، ٤٥ مليار دولار، ومن أبرز هذه

سجلت الدول العربية كمجموعة تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من ٦,٣ ٪ عام ٢٠١٣م، إلى حوالي ٥,٢ ٪. وهو ما يعد انعكاساً للظروف المشار إليها، وهذا التراجع قبل انخفاض أسعار النفط في صيف ٢٠١٤م، التي واصلت تراجعها بنحو ٦٥ ٪ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦م، حيث يقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية ١٢٤ مليون نسمة، من أصل عدد سكان ٣٧٨ مليون نسمة عام ٢٠١٤م، وهو ما يمثل حوالي ٣٢ ٪ من إجمالي عدد السكان، والتي تنخفض مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا حوالي ٦٥ ٪ وحوالي ٥,٧٠ ٪ على التوالي، ما يعني ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥م).

أصبح الاقتصاد اليوم هو المدخل الوحيد أمام الأمة العربية، ولكن الاقتصاد له مطالب وتحديات في الوقت نفسه، خصوصاً في ظل غياب بنية تحتية تربط الوطن العربي ببعضه ببعض سواء عن طريق السكك الحديدية أو عن طريق طرق برية سريعة بجانب الإسراع في تحقيق الاتحاد الجمركي الذي كان من المقرر اكتماله عام ٢٠١٥م. لذلك اتجهت السعودية إلى إبعاد المشاريع الاقتصادية عن دهاليز السياسة، وبعيداً عن الشعارات التي لا تحقق شيئاً، وهي لا تريد قفماً للتفاوض أو عالية الطموحات، بل قفماً تمس الواقع التنموي والاقتصادي والاجتماعي قابلة للتحقق على أرض الواقع، لأن التجارة العربية البينية لا تزال تتراوح عند ١٠,٢ ٪ عام ٢٠١٠م، بقيمة إجمالية ١٥٤,٩ مليار دولار.



بقيادة السعودية لمواجهة كافة التحديات واستعادة الدولة الوطنية بجميع مكوناتها المذهبية والقومية والدينية.

وترى السعودية أن حزب الله والمليشيات الشيعية، وداعش، والقاعدة وكل الجماعات المسلحة إرهابية، وهي ترفض التصنيفات التي يستخدمها الغرب ويركز فقط على محاربة داعش، لذلك وضع حزب الله على طاولة مؤتمر القمة الإسلامي في إسطنبول بعدما تم التصويت عليه في جامعة الدول العربية باعتباره منظمة إرهابية، خصوصاً بعد انهيار محور المقاومة والممانعة، اكتشاف الشعبين العربي والمسلم أن هذين المحورين يحققان أجندات قومية ومشاريع توسعية على حساب أمن الدول العربية، وخرج بيان إسطنبول بتأييد السعودية وإدانة إرهاب إيران.

وترى السعودية أن الحرب على الإرهاب أولوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تبذل الطائفية والمذهبية التي ترعاها إيران، ما جعلها ترفض التحريصات الإيرانية ضد جرائم الإرهاب في السعودية، ودعم جهود المملكة الداعمة للشرعية في اليمن والحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦.

الضغط السعودي ساهم في تواصل الانقسامات في أركان النظام الإيراني خصوصاً من قبل مئات الأكاديميين الذين ينددون بتدخل الحرس الثوري في السياسة الذي يصير على مواصلة سياساته التدميرية، كما أفضلت السياسة السعودية ▶ مقامرة أوباما، وكان نتيجة هذا الضغط وضع إيران أمام واقع

الاتفاقيات، الاتفاق على إنشاء صندوق استثمار مشترك بقيمة ١٦ مليار دولار، ومنطقة اقتصادية حرة ومشروعات إسكان وكهرباء وطرق زراعية في سيناء من أجل تميمتها، كما تتجه شركة أرامكو السعودية إلى تعزيز إمدادات النفط إلى أوروبا عبر أنابيب سوميدي المصري التي تمتد بطول ٢٢٠ كيلومتر من البحر الأحمر إلى ميناء سيدي كرير بالإسكندرية، وتمتلك الهيئة المصرية العامة للبترول نصف شركة سوميدي التي تملك وتشغل ميناء سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط، بينما يمتلك النصف الآخر مجموعة من أربع دول عربية خليجية هي السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر.

ونجح الملك سلمان في توقيع اتفاقية بناء الجسر البري بعد ثلاثة عقود من التردد حيث طرح عام ١٩٨٩م.

لم تتوقف زيارة الملك سلمان عند مصر بل واصل مسيرته إلى تركيا، وهي فرصة كبيرة لهذا البلد الذي يعاني علاقات مرتبكة مع دول الجوار العربي، خصوصاً بعد السياسات التي اتبعتها تركيا في دعم الإسلام السياسي ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين والتي أثرت بشكل كبير على أمن أكبر دولة عربية وهي مصر، وترى تركيا بأن السعودية لا يمكن أن تقبل استمرار تركيا في هذا الدور الذي يهدد أمن الدول العربية.

السعودية بحاجة إلى الدورين المصري والتركي كمثلث بقيادة السعودية، وتشكيل هذا التحالف الثلاثي ليس مارداً سنياً ضد الشيعة كما يروج له العديد من الكتاب، ولا قومية سنية بديلة عن القومية العربية والإسلامية لمواجهة الشيعة الفارسية، بل تحالف

جديد بأنه ليس بمقدورها تغيير المسار حيال أي قضية حتى تتمكن من الإجابة على سؤال هل تريد أن تصبح دولة أم مجرد ثورة؟ خصوصاً بعد ترهل الدور الإيراني الذي تعامل مع العراق كغنيمة حرب وفرض وصايته على العملية السياسية وحافظ على نظام المحاصصة الذي ساهم في تفكيك العراق الذي يعاني اليوم ثورة شعبية بقيادة الصدر، فيما هدد لارجاني باستخدام الحشد الشعبي لمواجهة هذه المظاهرات.

حاجة السعودية إلى بناء حلف عربي إسلامي لمواجهة كافة المخاطر التي تهدد المنطقة ترجمتها زيارة الملك سلمان لتركيا، ففي حين يطالب إيران بوقف التدخل في المنطقة العربية، يطالب تركيا بوقف دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وبدء مرحلة جديدة لمواجهة التهديدات الإقليمية، وتجعلها ساحة تصفية حسابات.

فهمت السعودية أن رغبة تركيا في زيادة مشاركتها في التحالف الإسلامي العسكري يعني تخليها عن دعم الإخوان، وأن تركيا لا تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، ولكنها قبلت بعرضه ومناقشته في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول.

زيارة الملك سلمان لأنقرة أتت لحسم تركيا موقفها المتردد في تشجيع حركات الإسلام السياسي حيث يستغل الملك سلمان ظروف أنقرة الإقليمية والمحلية، بما يخدم عزل إيران إقليمياً ودولياً وتضييق الخناق على مشاريعها في المنطقة خصوصاً أن طهران تستخدم أنقرة ممراً إلى الدول العربية أو متنفساً للخروج من عزلتها، وعلى أنقرة أن تختار بين الجانبين إما أن تقبل الاندماج بشكل فاعل مع التحالفات العربية والتوقف عن مشاريعها الخاصة التي تضر بأمن الدول العربية وعلى رأسها وقف دعم الإخوان، أو الاستمرار في مواقفها السابقة.

وتدرك السعودية أن تركيا وإيران يتنافسان على النفوذ الإقليمي من شرق المتوسط إلى ما وراء القوقاز، وتريد طهران الحفاظ على حصتها النفطية من بحر قزوين، ويجمعها مع موسكو قلق من تحكم أنقرة في طرق نقل الطاقة من هذه المناطق إلى المياه الدافئة، كما أسقطت طهران البعد الشيعي الذي تدعي إيران أنها عاصمة الإسلام الثوري الشيعي لإقناع أمريكا والغرب بأنها تمثل الإسلام الوسطي والمعتدل، وأن القاعدة وداعش خرجا من السنة برعاية سعودية من أجل أن يستهدف الغرب، لكن كشف أمريكا عن وثائق التحقيقات عن أحداث ١١ سبتمبر التي تبرئ السعودية من تلك المسؤولية كان ضربة جديدة للوبي الإيراني الأمريكي في واشنطن.

في أذربيجان ذات البعد الشيعي تتحالف إيران مع أرمينيا ضد باكو، وتتهم باكو طهران بالانحياز إلى أرمينيا بدعم مادي وعسكري حيث طغى العامل القومي على المذهبي، وتنتظر طهران بعين الريبة إلى العلاقة بين أنقرة وباكو حيث استغل الأتراك البعد القومي في علاقتهم مع باكو وهي منطقة تحرص أنقرة على استقرارها لتأثيرها على إمدادات الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين إلى الأسواق الأوربية عبر تركيا، لذلك تقجر الوضع في قرة باغ قد تكون ردة فعل تركية على التدخلات الروسية الإيرانية في سوريا خصوصاً بعد ضغط موسكو على أنقرة بعد تواجدها العسكري في أرمينيا ضمن مخطط محاصرة تركيا.

العلاقات السعودية - التركية تحولت من علاقات حذرة إلى علاقات متعددة الجوانب ثنائية التحرك، خاصة بعدما كشفت أحداث سوريا أجندة إيران الطلائعية والتوسعية في المنطقة، وفي الوقت نفسه أظهرت الدول الكبرى سياسة الكيل بمكيالين، وقد فتح النقاش حول الملف السوري لدى الغرب تصنيف الإرهاب إلى إرهاب جيد وإرهاب سيء حسب مصالحهم، وهو ما ترفضه السعودية وتركيا، وعندما تحولت مشكلة اللاجئين إلى مشكلة عالمية بدأ العالم يعيد النظر في سياساته.

السعودية تعيش تحولاً اقتصادياً، وتسمى لتطوير البنى التحتية للحد وتوفير تنمية اقتصادية متوازنة، لذلك تخطط لتنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة ٦١٢ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١م، يعني أنها ستكون سوقاً للشركات التركية والمصرية وغيرها، ويبلغ إجمالي أصول الصناديق السيادية في دول الخليج نحو ٦٧، ٢ تريليون، وهي تعادل أكثر من ٢٧٪ من موجودات ميثانها. كما أن السعودية تتجه نحو تطوير الصندوق السيادي لتصبح الاستثمارات المصدر الرئيسي للدخل بدلاً من إيرادات النفط، متوقعاً أن يدير الصندوق استثمارات بأكثر من تريليوني دولار. القمة السعودية - المصرية التي انعقدت في ٧ أبريل ٢٠١٦م، ليست فقط زيارة تاريخية بل هي زيارة مفصلية، وهي شديدة الأهمية في توقيتها التي تستبق القمة العربية التي ستعقد في موريتانيا من أجل أن تؤدي إلى نضج العلاقات العربية - العربية لترميم البيت العربي، وإنقاذه من الشتات. السعودية ومصر تعمدان جناحي الأمن القومي العربي، ويتطلعان إلى دفع العلاقات بينهما إلى أفق أرحب تتناسب مع ما لدى البلدين من إمكانات متميزة وروابط أخوية وتاريخية وثيقة. القمة استبقت القمة السعودية - الأمريكية التي عقدت في الرياض في ٢١ أبريل ٢٠١٦م، استكمالاً لقمة كامب ديفيد في

استراتيجية

السعودية تركز

على التنمية

والسلام

والاستقرار والرخاء

السعودية بحاجة إلى الدورين المصري والتركي

لمواجهة التحديات واستعادة الدولة الوطنية في المنطقة

اعتقدت إيران أنها بعد توقيع الاتفاق النووي أنها أبرمت صفقة مع الغرب مقابل استمرار نفوذها في المنطقة العربية، لكنها تعتبر مصر عائقاً أساسياً يمنعها من تحقيق حلمها لاستقرار دولة الإمامة، كما أن السعودية أفضلت المشروع الإخواني بدعم ثورة ٢٠ يونيو التي قام بها الشعب المصري وتضامن معه الجيش لعزل نظام الإخوان الذي كاد أن يتحالف مع ولاية الفقيه لمحاصرة السعودية، ورأت إيران أن السعودية منافساً خطيراً لتحقيق هذا الحلم.

في غضون ذلك نجحت الدبلوماسية السعودية في أن تصبح نقطة التقاء لعدد من الدول التي تتباين مواقفها بشدة خصوصاً بين مصر وتركيا وقطر، ما يجعل روسيا قلقة من تغير الموقف المصري في سوريا الذي يمكن أن يخطو نحو الموقف السعودي، خصوصاً بعد اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وهذا يؤكد أن العلاقات المصرية - السعودية أكبر بكثير من قضايا جزئية يمكن أن تتباين حولها الآراء، خصوصاً بعدما سقطت نظرية الزعامة التي كانت سائدة في العالم العربي والتنافس على أمور صغيرة، فيما أن لكلا البلدين مصالح مشتركة، ودرجة التوافق بينهما كبيرة، كما انتهت نظرية إما معي أو ضدي، بينما هناك فرص لبناء مواقف مشتركة في وجود تفاوتات في بعض الملفات مع بقاء التواصل.

تتجه مصر إلى تنمية شبه جزيرة سيناء لتخليصها من الإرهاب والحصول على تمويل ميسر بقيمة ١,٥ مليار دولار بين وزارة التعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماع الخامس لمجلس التنسيق المصري السعودي الذي عقد في الرياض في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، في إطار برنامج الملك سلمان لتنمية جزيرة سيناء بالإضافة إلى توقيع شراكات عديدة بين البلدين، ويأتي ذلك في غضون ٣٦ اتفاقية ومذكرة تفاهم تم توقيعها بين البلدين خلال الزيارة من بينها ١٤ شهد توقيعها الملك سلمان والرئيس السيسي وتبلغ قيمتها ٧,١ مليار دولار، وهي نتاج رحلة عمل بين الرياض والقاهرة استمرت ٨ أشهر لتأسيس عمل مشترك بينها ٥ ملفات أساسية جاءت ضمن أولوية القمة السعودية المصرية، من بينها تطوير التعاون العسكري والعمل على إنشاء القوة العربية المشتركة، وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والنقل، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين والعمل على جعلهما

أمريكا التي رفض الملك سلمان حضورها احتجاجاً على الموقف الأمريكية تجاه المنطقة.

وأهمية هذه القمة إنها تأتي في ظل غياب دول كبرى عن المنطقة نتيجة استدارة أمريكا إلى الشرق الأقصى والانسحاب من الشرق الأوسط خاصة من منطقة الخليج حتى ولو كان جزئياً، لذلك تأتي أهمية مصر كجناح أساسي في التصدي لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، بداية من مشاريع التفكيك، والمشاريع التوسعية التي تختبئ خلف مشاريع دينية وأيديولوجية قومية يشكلان محورين يلتقيان في هيئة كماشة يحاصران كلا من السعودية ومصر.

التحالف السعودي - المصري يقوم على مقارنة العديد من الملفات الساخنة في المنطقة، ويقوم على فكرة أساسية وهي أن هناك خطر يهدد المنطقة متمثل في تفكيك الكيانات الوطنية خصوصاً في العراق وليبيا وسوريا واليمن ولبنان، حيث بدأت مشاريع التفكيك منذ زمن بوش، لذلك يرى البلدان أن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تكون من خلال الفراغ الذي تركته المشاريع الأمريكية التفكيكية التي تقود إلى التفيتت، وضرورة تحالف إقليمي قوي.

العلاقة بين السعودية ومصر حائط صد ضد نزوع إيران التوسعي، حيث يواجه البلدان نفس التحديات إلى جانب المشاريع الدولية التفكيكية هناك مشاريع إقليمية تتخفى خلف شعارات دينية وقومية وأيديولوجية وهما مشروع ولاية الفقيه ومشروع الخلافة الإسلامية الذين أرادوا أن يطبقا على السعودية ومصر ككماشة برعاية إقليمية ودولية.

القمة السعودية - المصرية أفضلت رهانات العديد من الدول والقوى والمنظمات بأن هناك تباين في وجهات النظر وفتور في العلاقات يمكن أن يؤدي إلى أزمة بين البلدين، خصوصاً وأن إيران تدرك حجم وفضل المشاركة المصرية في التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية، إذ أن مصر لم تدخل بكامل ثقلها في التماس الإيراني - السعودي.

حيث تعتقد إيران في التحالف العسكري الإسلامي ومناورة (رعد الشمال) يستهدفانها في المقام الأول، وهي تخشى من اتساع هذا التحالف أكثر، الأمر الذي يعمق عزلتها، خصوصاً بعدما فشلت زيارة روحاني إلى باكستان مستعينا بسلاح تصدير الغاز كوسيلة للضغط على باكستان.

محورًا رئيسيًا في حركة التجارة العالمية، وتكثيف الاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية بهدف تدشين مشروعات مشتركة، وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والإعلامي بين البلدين لتحقيق الأهداف المرجوة في ضوء المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين ومواجهة التحديات والأخطار التي تفرضها المرحلة الراهنة.

إذا قبل القمة الخليجية . الأمريكية تمكنت السعودية من تحقيق مفهوم القوة الإقليمية التي تمتلك كلا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، حتى أصبحت مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي، حيث أصبحت السعودية بمشاركة دول الخليج ومصر ودول إسلامية مؤثرة في المنطقة مثل تركيا والباكستان، تتمتع بامتلاك مهارة قادرة على تشكيل ائتلافات

تمتلك قدرًا كافيًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التعامل مع قضايا النظام الدولي بتوافق إقليمي، والخروج بحلول توافقية قائمة في الأساس الشراكة.

أدركت السعودية كما أوروبا أن أمريكا تعيد ترتيب أولوياتها بعيدًا عن الراكبين بالمجان، فإدارة أوباما قدمت عشرة ملايين دولار لمساعدة اللاجئين السوريين، أي أقل من إطلاق صاروخ أمريكي، فيما اكتفت النخب الأمريكية من الحزبين التحالف عبر الأطلسي، الذي لا تزال

تراه حجر الزاوية في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. لذلك لا يمكن لأوروبا التمويل على واشنطن لإصلاح الوضع في سوريا، كما أنها غير قادرة على فعل ذلك بمفردها، خصوصًا وأن الاتفاق الذي أبرمته مع تركيا حول اللاجئين السوريين لن يدوم حتى ولو تظاهرت أوروبا بمنح مواطني تركيا حرية السفر بلا تأشيرة إلى أوروبا، حتى إعادة إحياء انضمامها إلى أوروبا مجرد وهم.

كما أن أزمة أوروبا مع روسيا بعد احتلالها جزيرة القرم لم تكن الولايات المتحدة فاعلة بل كانت ميركل هي الفاعلة في فرض تلك العقوبات على روسيا، علاوة على ذلك أصبحت روسيا هي المحرك الرئيسي فيما يتعلق بالأزمة السورية، بل إن جنرالات الولايات المتحدة يعتبرون قصف روسيا لمدينة حلب من أجل تأجيج مسألة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، رغم أنها استراتيجية بغیضة لكنها هي الاستراتيجية الفاعلة في سوريا. ومن هذا المفهوم استبقت السعودية القمة الخليجية . الأمريكية تشكيل تحالفات عديدة أهمها التحالف الإسلامي العسكري لمحاصرة الدور الإيراني إلى جانب زيارة الملك سلمان لمصر ومحاولة إبعادها عن المحور الروسي، وأسس لمرحلة جديدة من العمل العربي المشترك.

كما واصل الملك سلمان زيارته لتركيا لدعم التحالف العسكري الإسلامي، وتزامن عقد القمة الخليجية . الأمريكية عقد قمة خليجية - مغربية لضبط الاستقرار، ما يعني أن السعودية رقم صعب، وهي ممثلة للأمم المتحدة العربية والإسلامية، بل لديها تحالفات دولية واسعة مع الصين والهند، وهي التي استطاعت أن تحصل على القرار الأممي ٢٢١٦ حول اليمن الذي يعتبر أهم قرار يدين النفوذ الإيراني، وهي حصلت في المقابل على قرارات خليجية وعربية وإسلامية لإدانة اقتحام قنصليتها وسفارتها في إيران.

فبعد أن أثبتت السعودية وأمريكا عملاقًا مجموعة العشرين أنهما أمام مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بعد التحلي عن مرحلة التبادل التجاري التقليدي، وفتحت السعودية الباب أمام الاستثمار بالكامل للشركات الأجنبية، تتجه العلاقة اليوم في القمة الخليجية . الأمريكية نحو مرحلة جديدة من العلاقات خصوصًا في ظل نظام عالمي منفلت يفقد المجتمعي فيه مركزيته. بينما جاءت زيارة أوباما بعد أيام من إعلان وزير خارجيته كيري الذي كان متواجدًا في السعودية زيادة عدد الجنود الأمريكيين في العراق، وإرسال مروحيات لدعم القوات العراقية في مجابهة الجهاديين، ولأول مرة شاركت قاذفة أمريكية من طراز بي ٥٢ في استهداف الجهاديين بالعراق، استعدادًا لتحرير الموصل في شمال العراق.

حيث ترغب واشنطن في انخراط أكبر لدول الخليج في عملية إعادة إعمار المناطق العراقية، وهي تعد خطوة لتجسيم النفوذ الإيراني في العراق والذي توج باتصال العبادي بالملك سلمان لمناقشة العلاقات الثنائية، وهو ما أكده وزير الدفاع الأمريكي عندما قال أشجع شركاءنا في دول مجلس التعاون على القيام بالمزيد ليس فقط عسكريًا كما تفعل السعودية والإمارات بالمشاركة عسكريًا في التحالف وأنا أقدر ذلك كثيرًا لكن أيضًا سياسيًا واقتصاديًا.

ما بين قمة كامب ديفيد منذ مايو ٢٠١٥م، وحتى قمة الرياض في ٢٠/٤/٢٠١٦م، ترى إدارة أوباما أن حل النزاع في سوريا يبدأ بالتركيز على الجهاديين وهو مفتاح الحل السياسي، لذلك شدد أوباما على تسريع الحملة ضد تنظيم الدولة مرحبا بالدور المهم الذي قامت به السعودية في تشكيل التحالف الإسلامي العسكري، وتوافق البلدان حول تعزيز وقف الأعمال القتالية والتزام دعم عملية انتقال سياسي بعيدًا عن الأسد، الذي يشكل مصيره نقطة خلاف أساسية بين المعارضة والدول الداعمة لها ومنها الولايات المتحدة والسعودية، والدول الحليفة للنظام السوري وأبرزها

المملكة تريد

حسم موقف تركيا

حيال دعم حركات

الإسلام السياسي

وعزل إيران

السعودية ومصر جناحا الأمن القومي العربي

ويتطلعان لعلاقات تتناسب مع إمكانياتهما وطموحاتهما

مبادرات لتعزيز الأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى تعاون عسكري بحري.

تأكيد البيان الختامي لقمة الرياض على تأكيدات الشراكة الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة، وأكدت القمة بشكل خاص على مكافحة الإرهاب ومواجهة أنشطة إيران التخريبية، لذلك يؤكد أوباما بقوله رأينا دائماً ينسجم مع آراء كثير من دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك سيتجه البيت الأبيض نحو تدريب قوات خاصة من دول الخليج لتقوم بدور حاسم في التعامل مع صراعات المنطقة، بل أكد أوباما أن الأوضاع الحالية في العراق تحتم ضرورة الوجود الأميركي لإعادة الاستقرار وهو ما يعد اعترافاً بالعمليات التخريبية لإيران في العراق ولا يمكن ترك العراق لها تسرح وتمرح فيه وتتخذة كنقطة انطلاق وبوابة نحو دول الخليج وسوريا ولبنان، بل أكد أوباما على التعاون مع دول الخليج لقطع الطريق أمام مساعي طهران لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

الانجذاب الأميركي لموقف السعودية وبقية دول الخليج يقلق الإيرانيين مدعوماً بقرار المحكمة العليا تعويض ضحايا هجمات خططت له إيران، حيث أن قمة الرياض تقدر زنادا في وجه إيران لمحاصرتها في زاوية ضيقة لإجبارها على تغيير مواقفها تجاه المنطقة، خصوصاً بعدما صرح أوباما لا خلاف بشأن إيران بل التباين في المعالجة فقط حيث قال قطعنا جميع السبل أمام إيران للحصول على النووي.

بل أكدت واشنطن التزامها بحماية مصالحها وحلفائها ضد أي اعتداء، فيما أكد أوباما بأن دول التعاون لديها القدرة للدفاع عن نفسها، واعتبر أوباما العلاقات الخليجية الأمريكية صريحة ومنفتحة، وفي نفس الوقت صرح أوباما بأن القمة بنت علاقة ثنائية قوية ورؤية مشتركة للسلام والرخاء، ولم تعترض القمة على الالتزام بخطوات عاجلة لهزيمة داعش والقاعدة في ظل تعهد القمة في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية وحلها، ومعالجة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للمنطقة، مع التمهيد بالانتقال السياسي في سوريا دون بشار الأسد، أي أن الطرفين كل منهما حقق مصالحه في القمة. ●

روسيا وإيران. في القمة الثانية أثبتت السعودية أن الاتفاق النووي الإيراني أصبح هماً بعدما شكل إحدى نقاط التباين بين الجانبين، حتى أن وزير الدفاع الإيراني اعتبر دعوات كيري للتفاوض حول الصواريخ مجرد ثرثرة، بل إن البحرية الأمريكية نفذت أكبر مناورة بحرية بمشاركة ٢٠ دولة للتدريب على حماية الممرات المائية هرمز وباب المندب وقناة السويس وهي رسالة لإيران لوقف تدخلها في المنطقة، ولن تقبل هيمنة إيران على تلك الممرات الدولية.

ورغم أن هناك دول خليجية طالبت أمريكا بتوقيع معاهدة دفاع مشترك على غرار معاهدة حلف شمال الأطلسي، إلا أن السعودية تتجه نحو الاعتماد على القوة العربية المشتركة، لأنها ترفض أن تستمر في إطفاء الحرائق، حيث أن واشنطن حسب تصريحات كارتر بأنها أعطت الضوء الأخضر بشراء دول الخليج في سنة واحدة بنحو ٢٥ مليار دولار لتجهيزات عسكرية، وضاعف الجانبان من الدوريات البحرية المشتركة في مياه الخليج، كما يعملان على مشروع دفاع جوي وصاروخي مشترك للدول الست المنضوية في مجلس التعاون.

وبعد أن كانت إيران تتحدث على لسان الجنرال جعفري عن المرحلة الثالثة لتصدير الثورة حيث قال ننتظر الأوامر للرد على الخليج، وأنكر أن طهران طلبت فتح صفحة جديدة مع مجلس التعاون، وبعد التطورات التي شملت تشكيل التحالف الإسلامي، وانعقاد القمة الخليجية - الأمريكية، بدأت تتناقض تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وبدأت تتجه نحو النفي، خصوصاً بعدما اتجه قائد الجيش الإيراني إلى التنصل من مسؤوليته إرسال قوات خاصة إلى سوريا، ومع ذلك لن تتوقف السعودية عن مواجهة إيران حتى تتسحب من المنطقة العربية وتقيم علاقات طبيعية قائمة على احترام سيادة الدول والجوار وتتخلى عن مشروعها الثوري القومي المختبئ خلف ستار المذهبية بعدما انكشف الستار عن حقيقة محور المقاومة بعد مشاركة إيران والمليشيات الشيعية في قتل الشعب السوري.

انتهت القمة الخليجية - الأمريكية بـ ٦ مبادرات ترسم شراكة خليجية - أمريكية جديدة، تبدأ بتشكيل عمليات خليجية أمريكية خاصة للاستجابة السريعة، إقامة أنظمة دفاع مضادة للصواريخ الباليستية ونظام إنذار مبكر، تبادل المعلومات الاستخباراتية، إقامة مناورات عسكرية أمريكية خليجية موسعة العام المقبل،

تقييم الأداء التنموي في البلدين من واقع المؤشرات الدولية السعودية تتقدم وإيران الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية

تعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات الدولية التي تُعنى بمختلف القضايا والمسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية من أهم المعايير المستخدمة اليوم لتقييم التقدم المحرز في مختلف المجالات التنموية، لاسيما إذا ما علمنا أن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي والعلمي والمؤسستي للدولة.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتمي

أولاً- التنمية الاقتصادية: مؤشر التنافسية العالمية:

تقاس القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال مؤشر التنافسية والذي يعطي تصوراً عن السياسات الاقتصادية الكلية، والمؤسسات وعوامل تحفيز الإنتاج والتي تقود برمتها إلى استدامة النمو الاقتصادي، كما يعد هذا المؤشر أداة بيد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم. ويتبين من الدراسة التحليلية لتقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على رقم قياسي قدره (٥,١) نقطة، مما أهلها للمركز (٢٥) عالمياً

تهتم مختلف دول العالم بالتقارير الدولية الخاصة بالمؤشرات المؤسسية والتنموية وذلك لأهميتها بالنسبة لمتخذي القرار والقيادات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وواضعي الخطط والبرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي المنشود، حيث تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التطور، ومكامن الخلل في مختلف الجوانب ذات الصلة بالتنمية في أبعادها المختلفة. وتأتي هذه المقالة التي تتناول بالتحليل العلمي الدقيق موقع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في المؤشرات الدولية، لتبين جوانب القوة والضعف في كل مؤشر من هذه المؤشرات.

جدول (١) النتائج التفصيلية لمؤشر التنافسية العالمي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في تقرير التنافسية العالمي للعام (٢٠١٦-٢٠١٥)

جمهورية إيران الإسلامية		المملكة العربية السعودية		المؤشر الفرعي
الترتيب	النقاط (٧-١)	الترتيب	النقاط (٧-١)	
٤,١	٧٤	٢٥	٥,١	مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٦-٢٠١٥
٤,٦	٦٣	١٧	٥,٧	المتطلبات الأساسية
٣,٨	٩٠	٢٠	٤,٧	تعزيز الكفاءة
٣,٣	١٠٢	٢٩	٤,٢	الابتكار وعوامل الإنتاج



لإيران، والمركز (٢٩) في كفاءة سوق السلع مقابل (١٠٩) لإيران والمركز (٤١) و(٤٢) في مؤشري تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، مقابل المركز (١٣٤) و(٩٩) لإيران والمركز (٣٤) عالمياً في الابتكار مقابل المركز (٩٠) لإيران.

إن التطور الذي حصل في الإطار المؤسسي يوفر أساساً جيداً لتحقيق الكفاءة لضمان المزيد من التقدم في تنافسية الاقتصاد السعودي، في حين أن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الإيراني يتطلب بذل جهود مكثفة لبناء مؤسسات عامة وخاصة كفؤة وتطوير سوق مالي علاوة على الارتقاء بالجاهزية التكنولوجية، وتخفيض معدلات الفساد، علاوة على توفير بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث تتردد الشركات الأجنبية

من بين (١٤٤) دولة شملها التقرير وهي بذلك تتخطى إيران بـ(٤٩) مرتبة، حيث جاءت الأخيرة بالمرتبة (٧٤) وبرصيد (٤,١) نقطة.

ويلاحظ من الجدول رقم ١ بأن المملكة العربية السعودية أكدت مكانتها كواحدة من أفضل ثلاث دول في الشرق الأوسط إلى جانب قطر، والإمارات، فقد شهدت تحسناً في مؤشرات المتطلبات الأساسية، وعوامل الابتكار والتطور، علاوة على أداء قوي يرتكز على جودة وكفاءة مؤسسية، مما يقوي من إطارها المؤسسي، حيث جاءت في المركز (٢٤) عالمياً ضمن المؤشر الفرعي الذي يقيس المؤسسات العامة والخاصة مقابل المركز (٩٤) لإيران، وفي المركز (٤) عالمياً في بيئة الاقتصاد الكلي مقابل المركز (٦٦)

جدول (٢) مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية ٢٠١٢ و٢٠٠٠ م.

جمهورية إيران الإسلامية		المملكة العربية السعودية		المؤشر الفرعي
٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	
٤,٩٧	٤,٠٥	٦,٠٥	٤,٨٠	مؤشر المعرفة
٠,٧٣	٢,٢٥	٥,٦٨	٤,٥٠	مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية
٥,٠٢	٢,٦٢	٤,٤٠	٤,١٤	مؤشر نظم الإبداع « الابتكار »
٤,٦١	٤,٤٢	٥,٦٥	٤,٥٠	مؤشر التعليم والموارد البشرية
٥,٢٨	٥,١	٨,٢٧	٥,٥٨	مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

بالقدوم للاستثمار في إيران في مختلف القطاعات الاقتصادية، علاوة على امتناع العديد من المصارف العالمية عن التعامل مع النظام المصرفي الإيراني.

مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة:

يُعد تعريف البنك الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة الأكثر شيوعاً، حيث يشمل أربعة مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها هي: النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ونظام الإبداع والابتكار. ويعد مؤشر اقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحاً لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ من تحليل مؤشر اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي، إلى أن المملكة العربية السعودية قد تفوقت على إيران خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)، إذ جاءت بالمرتبة (٥٠) من بين ١٤٥ دولة، بينما جاءت إيران بالمرتبة (٩٤)، أي أن السعودية تخطت إيران بـ (٤٤) مرتبة والجدول رقم ٢ يبين ذلك.

وغني عن البيان، فإن المملكة العربية السعودية قد حققت تقدماً كبيراً في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٢م، الذي صنف المملكة، وفق ما اصطلح عليه بمؤشر اقتصاد المعرفة، في المرتبة الأولى عالمياً من حيث درجة التقدم الذي أحرزته منذ عام ٢٠٠٠م مقارنة مع ١٤٦ دولة شملها التقرير.

فيما احتلت المملكة المركز (٥٠)، متقدمة ٢٦ مركزاً، مقارنة بعام ٢٠٠٠م، الذي احتلت فيه

المركز (٧٦) عالمياً. وحصلت المملكة على ٩٦، ٥ درجة من ١٠ في المؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة، وسجلت تقدماً كبيراً في ثلاثة من المؤشرات الفرعية، وهي التعليم؛ حيث قفزت ٣٠ مركزاً لتحل المركز ٥٨ وبعلامة ٦٥، ٥، والحوافز الاقتصادية في المركز ٦٠ متقدمة ١٧ مركزاً، والاتصالات وتقنية المعلومات في المركز ٢١ متقدمة ٤٦ مركزاً، بينما لم تحقق أي تقدم في مؤشر الابتكار إذ حافظت على مركزها السابق ٨٤. وبقيت إيران تراوح مكانها خلال اثني عشر عاماً، حيث لم تتقدم سوى مرتبة واحدة من المركز (٩٥) إلى المركز (٩٤) عالمياً.

ويلاحظ من الجدول رقم ٢ بأن المملكة العربية السعودية قد تفوقت على إيران في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر اقتصاد المعرفة باستثناء مؤشر نظم الإبداع «الابتكار» الذي تفوقت فيه الأخيرة إذ حصلت على (٥٠، ٢) نقطة مقابل (٤٠، ٤) نقطة للسعودية، بينما كان الفارق كبيراً جداً في مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية الذي حصلت فيه السعودية على (٦٨، ٥) نقطة، بينما لم تتخط قيمة المؤشر في إيران الواحد

الصحيح، وكذلك بالنسبة لمؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي يشكل المركز الأساس في بناء اقتصاد المعرفة كان الفارق في قيمة المؤشر أكثر من ثلاث نقاط (٠٩، ٣) لصالح السعودية. لكن يبقى ترتيبها دون المتوسط في مؤشر الابتكار الأمر الذي يتطلب دفع الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الابتكار، وتقديم كل الحوافز للمبتكرين والمبدعين، لأن الإبداع والابتكار يشكلان مصدراً قوياً لتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي في ظل بيئة

السعودية في المركز (٢٥) عالمياً بين (١٤٤) دولة وإيران الأخيرة في التنافسية العالمية

جدول (٣) دليل التنمية البشرية وعناصره

في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٤م.

جمهورية إيران الإسلامية		المملكة العربية السعودية		عناصر دليل التنمية البشرية
٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٠	
٦٩	٧٠	٣٩	٥٥	الترتيب عالمياً حسب دليل التنمية البشرية
٧٥،٤	٧١،٩	٧٤،٣	٧٣،٣	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
٨،٢	٧،٢	٨،٧	٧،٨	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)
١٥،١	١٤،٠	١٦،٣	١٣،٥	العمر المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)
١٥٤٤٠	١١٧٦٤	٥٢٨٢١	٢٤٧٧٦	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوى الشرائية بالدولار الأمريكي)
٠،٧٦٦	٠،٧٠٢	٠،٨٢٧	٠،٧٤٢	قيمة دليل التنمية البشرية

تعزير القدرة التنافسية لإيران يتطلب مؤسسات كفوة وتطوير السوق المالية وجاهزية تكنولوجياية وخفض الفساد

الماضي بأن المملكة العربية السعودية تفوقت على إيران في هذا المؤشر وهذا يعكس إلى حد كبير الفارق الكبير في الاستفادة من العوائد النفطية وتكريسها لخدمة الإنسان، فتصنف المملكة العربية السعودية اليوم ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتمية بشرية مرتفعة جداً، حيث جاءت بالمرتبة (٣٩) عالمياً في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥م، حيث ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية فيها من (٠,٦٩٠) عام ١٩٩٠م، إلى (٠,٨٢٧) عام ٢٠١٤م، بينما احتلت إيران المرتبة (٦٩) عالمياً. وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتمية بشرية مرتفعة. وفيما يلي النتائج التي حققها البلدان في مؤشر التنمية البشرية لعامي ٢٠١٠م و٢٠١٤م.

يلاحظ من الجدول رقم ٢ بأن المملكة العربية السعودية استطاعت خلال السنوات الخمسة الماضية الارتقاء بترتيبها على الصعيد العالمي في مؤشر التنمية البشرية بـ (١٦) مرتبة، في حين أن إيران ارتفعت ترتيبها درجة واحدة في سلم الترتيب العالمي، كما نجد أيضاً أن المملكة متفوقة على إيران في عنصري التعليم ومستوى المعيشة باستثناء الجانب الصحي المعبر عنه بالعمر المتوقع، فقد تفوقت إيران بصورة طفيفة.

ثالثاً-التنمية البيئية:

يعد مؤشر الأداء البيئي EPI أحد أهم المؤشرات لقياس

اقتصادية عالمية منفتحة.

وغني عن البيان، فقد تخطت المملكة العربية السعودية دول متقدمة كتركيا والصين والهند التي جاءت بالمراتب (٦٩)، (٨٤،١٠٩)، وهذا بالتأكيد يعكس الخطط والبرامج التي تبنتها المملكة للسير نحو بناء الاقتصاد المستند على المعرفة الذي يشكل أحد المدخل الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي الذي تشده استعداداً لحقبة ما بعد عصر النفط.

ثانياً-التنمية البشرية:

تعد التنمية البشرية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في بلد من البلدان لأنها تتيح الفرص للناس لتوسيع خياراتهم، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة ويكتسبوا المعرفة ويتمتعوا بعميشة لائقة.

ويعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر منذ (٢٥) عاماً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم الإنجاز التنموي المتحقق في دول العالم المختلفة، وفي ضوء نتائجه يتم تقسيم دول العالم إلى أربعة مستويات، دول تتمتع بتمية بشرية مرتفعة جداً، ودول تتمتع بتمية بشرية مرتفعة، وأخرى تتمتع بتمية بشرية متوسطة، والأخيرة تتمتع بتمية بشرية منخفضة.

ويلاحظ من قراءة دليل التنمية البشرية طيلة ربع القرن

جدول(٤) مكونات مؤشر الأداء البيئي للمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية لعام ٢٠١٦م.

جمهورية إيران الإسلامية		المملكة العربية السعودية		المؤشرات الفرعية
الترتيب عالمياً	الرصيد	الترتيب عالمياً	الرصيد	
١٠٩	٦٣,٢١	١٢٦	٥٥,٤٦	الأثار الصحية
١٠٩	٧٦,٦٨	١٢٢	٧٣,٦٤	جودة الهواء
١٠١	٧٦,٨٩	٦٣	٨٦,٩٩	المياه والصرف الصحي
٩٢	٥٥,٩١	٢٨	٨٥,٨	الموارد المائية
٦٨	٩٢,٢٩	١٥٣	٢٨,٢١	الزراعة
-	-	-	-	الغابات
١١٠	٢٣,٧	١٠٧	٣٣,٩	مصايد الأسماك
١٢٣	٦٤,١٦	٨٢	٨١,٦٩	التنوع البيولوجي والسكن
٩٧	٥٣,٨٨	١٠٠	٤٨,٣	المناخ والطاقة

**جدول (٥) ترتيب المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية
في المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام ٢٠١٤م.**

جمهورية إيران الإسلامية		المملكة العربية السعودية		المؤشر الفرعي
الترتيب عالمياً	قيمة المؤشر	الترتيب عالمياً	قيمة المؤشر	
١١٠	٠,٢٩٤١	٥١	٠,٥٦٨٦	مؤشر المشاركة الإلكترونية
١٠٠	٠,٣٧٠١	٢٠	٠,٧٧١٧	مؤشر الخدمات الإلكترونية
١٠٥	٠,٤٥٠٨	٣٦	٠,٦٩٠٠	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية

Source: United Nations-Government Survey 2014, New York, 2014

المعتمدة لقياس التقدم المنجز في مجال التنمية المؤسسية، حيث يعطي تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل بالآتي:

- مؤشر خدمة الإنترنت: يرصد هذا المؤشر أربعة متغيرات هي، تطوير خدمات المعلومات، تحسين خدمات المعلومات، خدمات المعلومات، ونهج الاتصال.

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: يرصد هذا المؤشر خمسة متغيرات، هي: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة، مشتركو الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة، الحاسوب الشخصي لكل ١٠٠ نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة.

- مؤشر رأس المال البشري: يرصد هذا المؤشر متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (%) وإجمالي نسبة الالتحاق إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%).

ويشير مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤م، الصادر عن الأمم المتحدة إلى تفوق المملكة العربية السعودية على إيران، حيث حصلت على الترتيب (٣٦) عالمياً، مقارنة بالمرتبة (٩٠) عام ٢٠٠٤م، في حين جاءت إيران بالترتيب (١٠٥) مقارنة بالمرتبة (١١٥) عام ٢٠٠٤م، وصنفت السعودية ضمن الدول ذات المستوى المرتفع، بينما جاءت إيران ضمن الدول متوسطة المستوى. ويمكن تفسير التقدم الملحوظ في ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤م، إلى التقدم الكبير الحاصل في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمبين في الجدول التالي.

يلاحظ من الجدول رقم ٥ ما يلي:

أ- مؤشر المشاركة الإلكترونية: تخطت قيمة مؤشر المشاركة

السعودية تخطت الصين والهند وتركيا في بعض المؤشرات ما يؤكد نجاح برامجها

ومقارنة الأداء للسياسات البيئية كميًا ونوعيًا في مختلف دول العالم، وتنبع أهمية هذا المؤشر من كونه أداة موثوقة ومعتمدة من قبل علماء وخبراء البيئة من أجل استكمال الغايات البيئية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرتب دليل الأداء البيئي دول العالم بناءً على (٢٢) مؤشر أداء تشمل (١٠) فئات من السياسات التي تغطي الصحة البيئية العامة (العبء البيئي الناجم عن آثار المرض، وتلوث المياه والهواء على البشر)، وحيوية النظام البيئي (آثار تلوث

الهواء والماء على النظام البيئي، والتنوع الحيوي والموائل الطبيعية والأحراش، ومصائد الأسماك، والزراعة، وتغير المناخ).

وتقيس هذه المؤشرات وتقدر على مقياس وطني، مدى اقتراب الدول من تحقيق أهداف السياسة البيئية في مجالي الصحة البشرية والصحة البيئية التي اعتمدها، والتي يُعدها خبراء من جامعة بيل بالتعاون مع جامعة كولومبيا.

وعند تحليل الأداء البيئي خلال العشر سنوات المنصرمة نجد أن السعودية تفوقت على إيران في مجال الكفاءة البيئية، حيث بلغت نسبة التغير الإيجابي في قيمة مؤشر الأداء البيئي (٤٢, ٢٥%) بينما كانت النسبة في إيران (٤٦, ١٥%)، حيث انتقلت المملكة من المرتبة (٩٩) عام ٢٠١٠ إلى المرتبة (٩٥) عالمياً عام ٢٠١٦م بين (١٨٠) دولة شملها تقرير عام ٢٠١٦م، في حين أن الوضع البيئي في إيران شهد تدهوراً وفق مؤشر الأداء البيئي، حيث جاءت إيران بالمرتبة (١٠٥) عام ٢٠١٦م، مقارنة بالمرتبة (٧٨) عالمياً لعام ٢٠١٠م.

رابعاً- التنمية المؤسسية:

يُعد مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية أحد أهم المؤشرات

**جدول (٦) مكونات مؤشر البنية التحتية للاتصالات
في السعودية وإيران وفقاً لتقرير مسح الحكومة الإلكترونية لعام (٢٠١٤)**

المؤشر	المملكة العربية السعودية	جمهورية إيران الإسلامية
مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة	٥٤,٠٠	٢٦,٠٠
خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	١٦,٩٧	٣٧,٦٣
مشتركو الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة	١٨٧,٤٠	٧٦,١٠
مشتركو الإنترنت الثابت لكل ١٠٠ نسمة	٦,٩٥	٤,٠٣
إنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة	٥٤,٢٨	١,٣٤

Source: United Nations-Government Survey 2014, New York, 2014

الدول المتقدمة (١, ١٢٤) وعلى الصعيد العالمي (٠,٢, ٩٨). أما مؤشر إنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة، فتخطى المعدل العالمي (٥٧, ٢٣) واقترب من نظيره في الدول المتقدمة (٩٧, ٥٤)، وإن حجم الفجوة الرقمية في هذا المؤشر بين السعودية وإيران كبيرة جداً، حيث أن مستخدمي إنترنت النطاق العريض لم يتخط (٥, ١٪) من سكان إيران، وهذا يعكس إلى حد كبير ضعف البنية الرقمية للاتصالات فيها.

ج- مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية: يوفر هذا المؤشر تقويماً كمياً لاستخدام الحكومة الإلكترونية كأداة لتقديم الخدمات إلى الجمهور عموماً، وتصنف السعودية في المرتبة (٣٦) على الصعيد العالمي، وبقيمة مؤشر (٠, ٦٩٠٠) وهي تتخطى المتوسط على الصعيد العالم (٤٧١٢, ٠) لكنها تقل قليلاً عن نظيرتها في الدول المتقدمة (٧٢٠٧, ٠) وجاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة (٣٦) في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية متجاوزة إيران بـ (٦٩) مرتبة.

وفي الختام يمكن القول أن المملكة العربية السعودية قد حققت إنجازات تنموية بارزة في مختلف الجوانب التنموية بأبعادها الاقتصادية والبشرية والبيئية والمؤسسية بشهادة المؤشرات الدولية، وهذا يعكس إلى حد كبير حسن استغلال العوائد المالية التي حصلت عليها من تصدير النفط واستخدامها لأغراض التنمية المدنية والسلمية بعكس إيران التي كرس أغلب مواردها المالية النفطية في بناء صناعة عسكرية ودعم تنظيمات عسكرية خارج البلاد على حساب التنمية في الداخل الأمر الذي انعكس سلباً على المواطن الإيراني، الذي يعيش حالة الفاقة والبطالة واللثان وصلت إلى معدلات عالية تتطلب المواجه الفعلية للتغلب عليها. ●

الإلكترونية في السعودية البالغة (٠, ٥٦٨٦) نظيرتها على الصعيد العالمي (٠, ٢٩١٩) في عام ٢٠١٤ واقتربت جداً من مستوى الدول الأوروبية (٠, ٥٦٩٥)، في حين كان الوضع في إيران منخفض جداً، حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر (٠, ٣٠٠٠). وتقدمت السعودية على إيران في هذا المؤشر (٥٩) مرتبة. ويعكس التقدم في مؤشر المشاركة الإلكترونية في السعودية مدى نجاح الحكومة في إيجاد بيئة مناسبة تحفز مواطنيها على دعمها والتعامل معها بشكل أكبر، ويشير أيضاً إلى استخدام الحكومة لشبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» من أجل تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور، وإشراكهم في عملية صياغة السياسات وتطوير الخدمات، على العكس في إيران الذي مازالت نسبة المشاركة الإلكترونية منخفضة، حيث جاءت بالمرتبة (١١٠) من بين (١٩٢) دولة شملها تقرير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤.

ب- مؤشر الخدمات الإلكترونية: أما فيما يتعلق بمؤشر الخدمات الإلكترونية الذي يقيس مستوى التقدم المحرز في تطبيق الخدمات الإلكترونية للأفراد والأعمال من خلال شبكة المعلومات الدولية ووسائل رقمية أخرى فصنفت المملكة العربية السعودية ضمن الدول العشرين الأفضل على الصعيد العالمي في هذا المؤشر الذي بلغت قيمته (٠, ٧٧١٧)، بينما جاء ترتيب إيران منخفضاً (١٠٠) عالمياً، حيث بلغت قيمة المؤشر (٠, ٣٧٠١). ويعزى التقدم في هذا المؤشر إلى التطورات الحاصلة في مؤشر البنية التحتية للاتصالات المبينة في الجدول (٦).

يلاحظ من الجدول رقم ٦ بأن السعودية تفوقت على إيران في كافة المؤشرات الفرعية المتعلقة بمؤشر البنية التحتية للاتصالات باستثناء مؤشر الهاتف الثابت. وقد تجاوز مؤشر مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة نظيره على الصعيد العالمي (٤٠, ٣٩)، وتجاوز مؤشر الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة نظيرهما في

6 أسباب للحراك في جمهوريات الربيع .. وصلابة الأنظمة الوراثية

أربعة محددات ترسم مستقبل المنطقة

وخمسة تحديات تواجه دول الخليج

من يرصد ظواهر العالم الحديث والمعاصر يجد ما يشير إلى حدوث تغيرات ضخمة كل مائة عام، ولو جعلنا نقطة البداية معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م، حيث ظهر مفهوم الدولة الوطنية على حساب الدولة الدينية، ومفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على حساب سيطرة البابا كسلطة أعلى من سلطة الحكام آنذاك. يلمس التغير الواضح من حيث صعود القوة الاقتصادية الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية والكشوف الجغرافية، والاستعمار العالمي وبروز قوى أوروبية صغيرة مثل: أسبانيا، البرتغال، وهولندا ثم قوة أوروبية أكبر مثل: بريطانيا، وفرنسا، ثم جاءت ألمانيا متأخرة ولحقها إيطاليا واليابان لتحارب التيار المحافظ ولتنشر التيار الداعي للتغيير الثوري وأدى ذلك لتدهور قوى عظمى وصفت بأنها رجل أوروبا المريض وهي الإمبراطورية العثمانية التي سادت المنطقة العربية والإسلامية، وأدت الحرب العالمية الأولى لتدمير تلك القوة ومن ارتبط بها وتقسيم المنطقة التي أطلق عليها الشرق الأوسط، وأشهر معالم ذلك التقسيم الجديد هو اتفاق سايكس بيكو ١٩١٦م.

د. محمد نعمان جلال

طرح بدأت إرهاباته منذ أواخر القرن العشرين بينما تحولت الصين واليابان والهند لتصبح قوى محافظة. وفي حالتها التغيير والمحافظة على مدى القرون الأربعة السابقة منذ معاهدة وستفاليا وحتى الآن كانت أوروبا هي الساحة السياسية ثم تحول ملعب السياسة الدولية إلى منطقة جنوب وغرب آسيا وأفريقيا، وبذلك استمر تهميش المنطقة منذ الكشوف الجغرافية واعتبرت المنطقة ممرًا إلى الشرق، فيما زادت أهميتها مع ظهور الثروة النفطية ثم بروز القوى الإقليمية الأربع التي ذكرناها آنفاً مع انقسام هذه القوى بين المحافظة والثورية بل وتبادل الأدوار، ولكن ظل القاسم المشترك هو الفكر القومي الجديد المرتدي الزي الديني الإسلامي واليهودي. ونظرًا لأن الدول تتبادل الأدوار فلا يمكن رصد صعود قوة بصورة مطلقة أو تراجعها وهبوطها بصورة دائمة نتيجة للتفاعلات الثلاثة وهي التفاعل المحلي الوطني، والتفاعل الإقليمي، والتفاعل الدولي. ولهذا فإن المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا والممتدة إلى جنوب آسيا وأفريقيا تمثل قلب الصراع الدولي الراهن وحوافه، وتظل نظريات الصراع الدولي تدور بوجه عام حول السعي للسيطرة على البحار والمضائق المائية (فكر الفرد ماهان Alfred Mahan) والسعي للسيطرة على قلب

ومنذ أواخر عام ٢٠١٥م، ثم بداية ٢٠١٦م، أقيمت احتفالات وتردد شعار إعادة النظر في تقسيم سايكس بيكو، ومفهوم الدولة الإقليمية الوطنية ذات السيادة إلى الدولة الدينية الإقليمية الصاعدة ذات البعد الوطني أو القومي والطموح نحو التوسع، وفي المنطقة العربية برزت أربع قوى منذ بداية القرن الحادي والعشرين وهي: إسرائيل، إيران، تركيا، والسعودية وجمع بين هذه القوى فكر ديني من ناحية، وطموح إقليمي من ناحية أخرى، وقوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة من ناحية ثالثة، وفي المقابل تراجعت دول أخرى سادت بالفكر القومي والتراث الحضاري والزعامات الكارزمية مثل العراق، وسوريا، وإلى حد ما مصر، وكان الصعود والهبوط بدرجات متفاوتة نتيجة التفاعل داخل كل دولة وفي محيطها الإقليمي والتفاعلات العالمية، ولعل المفارقة أن القوى العالمية التي عاشت في مفهوم الثورية والسعي لتغيير العالم تناوبت الأدوار مع القوى العالمية التي كانت تسعى للحفاظ على الأمر الواقع، فأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وأمريكا اعتبرت قوى محافظة تنازلت ضد التغيير بينما الاتحاد السوفيتي والصين ومن سار على نهجهما كانت قوى ثورية تسعى للتغيير، في بداية القرن الحادي والعشرين حدث تناوب للأدوار. فطرح أمريكا وأوروبا مفهوم التغيير والديمقراطية وحقوق الإنسان بقوة، وهو

القوى الاقتصادية وبخاصة النفطية، والقوة العسكرية وخاصة النووية، والقوة النابعة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة وأخيراً تفاعلات النظام الدولي مع النظام الإقليمي.

أولاً: الربيع العربي وتداعياته

نتناول في هذا القسم أمرين أولهما الوضع في العالم العربي وخاصة دول النظم الجمهورية وثانيهما أسباب حراك ما سمي بالربيع العربي.

الوضع في دول الربيع العربي: شهد العالم العربي بأسره إرهابات بالتغيير منذ أواخر القرن العشرين، وزادت حدته منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وبالتحديد

منذ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م، حيث انطلقت ثورة تونس وأعقبها ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم ليبيا واليمن في فبراير ٢٠١١م، وسوريا في مارس ٢٠١١م، الملفت أن هذه الثورات التي أطلق عليها الربيع العربي اقتصر على الدول ذات النظم الجمهورية ولكن تردد صداها في أكثر الدول العربية حيوية وانفتاحاً على الخارج وهي البحرين وبدرجات أقل في الدول الأخرى ذات النظم الوراثية وخاصة المغرب وسلطنة عمان والأردن. استدركت هذه الدول الموقف بسرعة وتعاملت معه بمرونة جمعت بين الحزم والعقاب وبين الإغراءات المادية وإدخال إصلاحات سياسية لوأد الحركة في مهدها، وأما النظم الوراثية الأخرى مثل السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر فقد قامت بعمل استباقي بإجراء إصلاحات محدودة وزيادة المرتبات، وتحققت نتائج العمل الاستباقي بفضل سياسة الحزم وضبط حركة المجتمع.

أسباب حراك الربيع العربي في الدول العربية الجمهورية

أدى التفاعل المحلي والإقليمي لما يمكن أن نطلق عليه حراك سياسي شعبي بدرجات متفاوتة وردود فعل مختلفة من دولة لأخرى ومرجع ذلك عدة عوامل في مقدمتها ستة هي: الأول: الجمود السياسي في النظم الجمهورية التي شهدت ذلك الحراك وهي تونس ومصر وليبيا، وسوريا، واليمن. هذا الجمود جعل رئيس الجمهورية يظل في السلطة ما بين ٢٠ عاماً إلى أكثر من ٤٠ عاماً.

الثاني: تمرد المجتمع والقوى البشرية الناشطة أو المهمشة بانطلاق حركة المجتمع المدني المرحب بها داخلياً والمدعومة خار جياً. مع أساليب التحريض الخارجي من مراكز ومؤسّسات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى وإن تسمت بالمراكز المستقلة.

العالم (اليابسة) التي عبر عنها فكر ما كيندر Helford Mackinder، ومن الملفت للنظر أن هذه المنطقة نشأت فيها الأديان السماوية أو الإبراهيمية الثلاثة، والعقائد الأخرى مثل الزرادشتية وما يتفرع عنها من بهائية وأفكار خليط مثل الماسونية وأشباهاها، ونتيجة استقرار أوروبا وأمريكا استناداً إلى تفاهم ديني / سياسي منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م، وبالنظر لعدم حدوث مثل هذا التفاهم في جنوب وغرب آسيا بين ما هو ديني وما هو سياسي ظل الصراع قائماً بين الطوائف والأعراف بصورة تكاد تكون متكررة بأسماء مختلفة منذ العصور الوسطى، فطوائف الحشاشين والقرامطة حلت محلها طوائف القاعدة وداعش وأنصار الله وحزب الله وما شابهها.

وتبأ الثعلب هنري كسنجر في مقابلة مع صحيفة أمريكية، أن الشرق الأوسط سوف يسيطر عليه قوتان هما إسرائيل وإيران، وتراجع القوى الأخرى، وليس بالضرورة أن يتحقق ما ذكره كسينجر ولكنه أحد السيناريوهات المحتملة. فالقوتان إيران وإسرائيل بينهما تشابه كبير في الجوهر والسلوك والطموح رغم ما يبدو بينهما من خلاف ظاهري. فكلاهما طموحاته السيطرة على العالم العربي، وكلاهما يعتمد فكر ديني طائفي ينتمي إلى ما قبل العصور الوسطى، فالزرادشتية أكثر تأثيراً في الفرس من الإسلام الذي يمثل القشرة الخارجية، وطموحات إيران بلا حدود وتستخدم لتحقيقها مختلف الأدوات بلا تردد.

أما قوى التغيير العالمية وهي أوروبا وأمريكا ففكرها يرتبط بالعالم ككل مع تركيز على الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً، ولعلنا نتذكر نظرية صامويل هانتنجتون وصراع الحضارات ونظرية كونداليزا رايس وبوش، الفوضى الخلاقة أو الشرق الأوسط الكبير، ونظرية شيمون بيريز في الشرق الأوسط الجديد ونظرية الخميني في الحكومة الإسلامية وتصدير الثورة، وهي تجديد لفكر أبي الأعلى المودودي في شبه القارة الهندية.

وتنقسم بحثنا هذا إلى أربعة أقسام.

الأول: الربيع العربي وتداعياته.

الثاني: تأثير الربيع العربي على النظم الجمهورية وتداعياته على دول مجلس التعاون.

الثالث: انعكاسات أحداث المنطقة العربية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الرابع: نظرة مستقبلية: نحو كيفية الخروج من الوضع الراهن والتغلب على الطموحات الإقليمية للسيطرة على المنطقة العربية. ونقدم تحليلنا هذا في ضوء العوامل الأربعة ذات التأثير وهي

إيران وإسرائيل

تشابهان في

الجوهر والطموح

للسيطرة على

المنطقة

الظاهرة الأولى : وصول الإسلاميين للسلطة في تونس ومصر بعد المرحلة الانتقالية الأولى إثر سقوط النظام السابق ثم إخفاقهم في إدارة النظام السياسي الجديد لمصلحة المجتمع ككل وسعيهم للسيطرة عليه و تغيير هويته الوطنية الإسلامية المعتدلة إلى هوية إسلامية إقصائية إلى حد كبير تعبر عن فكر العصور الوسطى في النظرة للأخر وتتعارض مع أسس بناء الدولة الحديثة وفي مقدمتها التعارض بين فكر وسلوك الإخوان المسلمين العشائري بالتطلع للسلطة وبين فكر الأزهر المعتدل والبعيد عن طموحات للسلطة وإنما مساندتها بوجه عام تماشياً مع المذهب الأشعري وخاصة مفهوم طاعة ولي الأمر ومساندته ونصحه بالحنس في حالة الانحراف خشية الاضطرابات وهو ما أطلق عليه في الفكر الإسلامي التقليدي مفهوم الفتنة منذ عثمان بن عفان.

ويلاحظ أنه في الصراع بين الدين والسلطة أي بين المبادئ المثالية والسياسة الواقعية تنتصر عادة الواقعية وهو ما يمكن استخلاصه من التجربة الإسلامية بل وأيضاً من التجربة الأوروبية في الصراع بين الكنيسة والملوك، وعدم إدراك التيارات الإسلامية لمفهوم السياسة الواقعية المعتدلة وأهمية العامل الوطني في بناء الدولة ومفهوم المواطن هو أحد أسباب نكبتها في تونس ومصر رغم سلمية الحراك السياسي في الدولتين إلى حد كبير. وساعد على هذه السلمية موقف القوات المسلحة برفض الانحياز للحاكم ضد حراك الشعب السلمي وموقف الشرطة ووجود مؤسسات للدولة رغم ضعفها كل هذا ساعد في الحفاظ على كيان الدولة وعدم انهيارها انهياراً كاملاً رغم وقوع بعض التجاوزات ورفع شعارات فوضوية لإضعاف مقومات الدولة الراسخة وتصور الثوار أن الثورة تظاهرات مستمرة أطلقت عليها شعارات عامة وغامضة ولم يدرك الثوار خاصة الشباب ضرورة وجود أيديولوجية متكاملة وقيادة واعية وكارزماوية ووجود كوادر تنشر الفكر الديمقراطي الجديد ولا تمس ركائز الدولة بخاصة مؤسسات الدفاع والأمن والعدالة ولا تدمر أسس المجتمع وثقافته وقيمه وتمارس العمل والإنتاج لتحقيق المطالب وليس الفوضى.

أما في حالات سوريا وليبيا واليمن، فإن الجيش انحاز إلى الحاكم في سوريا، وانقسم في اليمن وليبيا مع بعض الاختلافات لكل حالة ولهذا تحولت عملية الحراك الوطني إلى حروب أهلية تدخلت فيها قوى إقليمية ودولية فأزداد الموقف تأزماً ودموية وعدم استقرار وبلغ نهاية العنف في سوريا بتدخل القوى الإقليمية والدولية والمليشيات العقائدية، وفي اليمن بالانقلاب على ما اتصف بالانقسام العشائري والمناطقية في إطار شعارات إسلامية

الثالث: الترويج السياسي لمفهوم التغيير من قبل أمريكا وأوروبا لتنفيذ خططها المستقبلية والتغير في الأوضاع السياسية الدولية إلى قوى ثورية تسعى للتغيير ليصبح على صورتها وكان ذلك نتيجة حقائق وأوهام، أما الحقائق فهي حدوث انهيار القطبية الدولية وسقوط النظام الشيوعي في روسيا والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية بل وانضمامها لحلف الناتو وللاتحاد الأوروبي. وظهرت نظريات صراع الحضارات لصموئيل هانتجتون أما الأوهام فهي تصور إمكانية التغيير المماثل دون الأخذ في الحسبان إختلاف التاريخ ومراحل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي وخصائص كل دولة.

الرابع : نظريات وأدوات التغيير الدولية وخاصة الأمريكية وتمثلت في كتابات الباحث الأمريكي في علم الثورات جان شارب. Jean Sharp التي ترجمت للعديد من اللغات وخاصة كتابه «من الديكتاتورية للديمقراطية» الذي أطلق عليه مجازاً بأنه إنجيل التغيير ونشره على موقع الانترنت بمختلف اللغات بما فيها العربية واستخدمت أفكاره كأداة ناجحة للثورات في أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية ثم جرت محاولة تطبيقها في العالم العربي الذي اعتبر مقاوماً لأي تغيير وإنه يعيش على هامش التطور السياسي العالمي وكما وصفه كتاب التنمية الإنسانية العربية بأنه يعاني من نقائص أربع: الديمقراطية، حقوق الإنسان، ضعف تمكين المرأة، ونقص المعرفة العلمية.

الخامس: دور الأمم المتحدة وخاصة مجلس حقوق الإنسان الذي أتاح لقوى المجتمع المدني منبراً سياسياً شبه محايد للتعريف ولتوجيه النقد للنظم السياسية في الدول النامية، وحصول منظمات المجتمع المدني الوطنية الداعية للتغيير على الحماية والمساندة ومعظمها مرتبط بالخارج وتحصل منه على التمويل. السادس: استمرار التخلف الاقتصادي واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبذلك تم نهب ثروات الشعوب ونشر التخلف، وإضعاف الطبقة الوسطى حاملة القيم والحضارة في المجتمعات والقوة الدافعة للتغيير التطوري وليس الثوري. كما تم ربط النقابات المهنية والعمالية بالنظام السياسي وكذلك معظم المتقنين والأكاديميين في حين أهملت باقي فئات المجتمع فإزداد الفقر والتخلف وتدني دخول المهمشين.

ثانياً: تداعيات الحراك السياسي في النظم الجمهورية وأثره على دول الخليج ومواقفها:

تمخضت عن أحداث ما سمي بالربيع العربي بروز ظواهر من بينها ما يلي:

عدم إدراك التيارات الإسلامية لمفهوم السياسة الواقعية

في بناء الدولة أهم أسباب نكبتها في تونس ومصر

و ضد نظام القذافي في ليبيا، وقامت بوساطة ناجحة بشأن اليمن ولكن تدخلات إيران مع الحوثيين وطموحات علي عبد الله صالح الذي اضطر للتخلي عن السلطة أفسدت تلك المبادرة وأثرت على موقف المبعوث الدولي جمال بنعمر بانحيازه ضد دول مجلس التعاون ومبادرتها وبصورة أكثر وضوحاً ضد عاصفة الحزم بينما لزم الصمت إزاء استيلاء الحوثيين على السلطة وهروب الرئيس الشرعي المنتخب بعد أن حبسه الحوثيون لفترة في داره وأطاحوا بحكومته وأنتهكوا المصالحة ونتائج الحوار الوطني اليمني وتكروا له معتبرين إياه ينتمي للماضي. وتفردت سلطنة عمان بموقف ثالث أقرب للحيداء في تلك الصراعات العربية بوجه عام.

الخامسة : السياسات الإيرانية والأمريكية والأوروبية المتناقضة والمعبرة عن خطط واستراتيجيات هاتين الدولتين تجاه الثورات العربية إذ أنه بعد الانتهاء بالمرحلة الانتقالية الأولى و بصعود الإسلاميين للسلطة في مصر وتونس والسعي للسيطرة على الحراك السياسي خاصة في مصر من قبل أمريكا وإيران وفقاً لخطط كل من الدولتين وإدعاءاتها، فإنه سرعان ما تغيرت مواقفهم وخاصة تجاه الأحداث في مصر وفرضت أمريكا والدول الغربية عقوبات ثنائية ضد مصر بدعوى تدخل الجيش بانقلاب عسكري ضد السلطة المنتخبة في حين تم الإطاحة بالإسلاميين بثورة شعبية عارمة شملت أكثر من ثلاثين مليوناً من المواطنين تظاهروا في مختلف المحافظات المصرية ولذا ساندتها القوات المسلحة وساعدت بذلك في تجنب وقوع حرب أهلية كما حدث في ليبيا و اليمن و سوريا. ولأن الثوار في مصر في أحداث ثورة ٢٠ يونيو من الشعب مدعومين بالقوات المسلحة وليسوا من الإسلاميين الذين أعطوا وعداً سرية للغرب وخاصة أمريكا بتعامل في القضية الفلسطينية لمصلحة إسرائيل و ضد المصالحة الوطنية، فإن الغرب عارضهم بشدة، ولكن دول مجلس التعاون الأربع وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين انحازت للشرعية الجديدة في مصر وإلى حد ما في تونس ضد الإخوان وأعاونهم وهم الذين ساندتهم تركيا بطموحات أردوغان لبناء إمبراطورية عثمانية جديدة كما ساندتهم قطر لاعتبارات ذاتية ودولية ترتبط بدورها على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما أثرت أحداث الربيع العربي الدموية وشبه الدموية بما في ذلك السلمية خاصة في مصر على علاقات دول مجلس التعاون وخاصة السعودية مع أمريكا التي توترت لعدة أسباب

ما بين التطرف الداعشي والإخواني وبين الاعتدال الواقعي لبعض القوى القبلية والمناطقية.

الظاهرة الثانية : بروز ظاهرة القتل على الهوية في سوريا وليبيا واليمن في صراع ممتد، وتدخل فاشل لجامعة الدول العربية تحول لمرض عضال في سوريا وليبيا، وموت بالسكينة القبلية للجامعة في الحالة اليمنية و مبادرة ناجحة لدول مجلس التعاون تم اختطافها وتشويهها من قبل مبعوث الأمم المتحدة جمال بنعمر والذي أبدى انحيازاً لقوى يمنية مرتبطة بقوى خارج الاقليم وبخاصة جماعة أنصار الله الحوثية المؤمنة بمبدأ ولاية الفقيه الإيرانية، وصمت مطبق بالنسبة للأوضاع في النظم الوراثية وخضوع لواقع التقسيم كما في حالة السودان والصومال مع بعض الاختلاف في التفاصيل .

الظاهرة الثالثة: حالة الهشاشة في باقي نظم الجمهوريات العربية في شمال أفريقيا وحالة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق ولبنان.

الظاهرة الرابعة: بروز قوة وتماسك وصلابة النظم الوراثية العربية خاصة في دول الخليج والأردن والمغرب للاعتبارات الدينية والطائفية والقبلية والموقع الاستراتيجي بالغ الحساسية ولوفرة الموارد الاقتصادية في معظم تلك الدول.

وهكذا أسفر الربيع العربي عن صعود دول مجلس التعاون حيث تجلى ذلك في دور درع الجزيرة في أمن البحرين وفي تبني مجلس التعاون برنامج دعم تنموي للبحرين وسلطنة عمان، وفي برامج وشراكة تنموية مع الأردن والمغرب، وفي مساعدات ثنائية خليجية لمصر والسودان وجيبوتي وغيرها.

وهنا يلاحظ أن دول مجلس التعاون لم تكن موحدة في مواقفها من اليمن أو السودان أو ليبيا أو العراق أو لبنان أو مصر فرغم الشعارات العامة بالمساندة ودعم الشعوب فإنه يمكن رصد ثلاثة مواقف واضحة بين الدول الست أولها موقف السعودية والإمارات والكويت والبحرين وهو أكثر مساندة للاتجاهات المعتدلة والمحافظلة في مصر ضد الاتجاهات الإسلامية المتشددة، ونفس الشيء في لبنان ضد حزب الله وهذا بخلاف موقف قطر المؤيد للإخوان المسلمين والتي قدمت لهم الملاذ والمال انطلاقاً من دعوتها للتغيير في العالم العربي فضلاً عن الاتجاهات الإعلامية لقناة الجزيرة بالترويج للتغيير. ومن ناحية أخرى أخذت دول المجلس موقف المساندة للثوار ضد نظام بشار الأسد في سوريا

سوريا والعراق ولبنان والصراع السياسي المتمسح بالدين في مصر وليبيا وتونس نتيجة تدخلات قوى إقليمية ودولية مما أضعف الهوية القومية العربية بدرجة كبيرة، كما أضعف الإحساس بالولاء للوطن. وكانت مصر أكثر تماسكا وقوة في مواجهة الضغوط ومن ثم حافظت على هويتها بفضل دور القوات المسلحة وعقيدتها الوطنية ثم الشرطة والأزهر والكنيسة التي أثبتت ولاءً للوطن وحياً لمصر أكثر مما حدث في دول أخرى.

الثانية: وهي على نقيض النقطة الأولى إذ شهدت المنطقة عودة روح جديدة للعمل العربي المشترك ممزوجا بعمل إسلامي مشترك نتيجة الدور الخليجي مدفوعا بالدور السعودي وما لديه من قوة اقتصادية ومالية وقوة عسكرية ودفاعية صاعدة، وتمثلت هذه القوة الصاعدة في «عاصفة الحزم» وفي مناورة «رعد الشمال» وهو ما أعطى روحا معنوية قوية للسعودية ودول مجلس التعاون في مواجهة القوى الإقليمية وبخاصة إيران بما في ذلك الاتفاق النووي مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا.

الثالثة: تعزيز مفهوم سباق التسلح في المنطقة العربية بوجه عام ودول الخليج بوجه خاص والسعودية والإمارات على وجه الخصوص، فالسعودية أصبحت في المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري عام ٢٠١٥م، بعد الولايات المتحدة والصين، وسبقت حجم الإنفاق العسكري الروسي. وبلغ الإنفاق العسكري السعودي ٨٧،٢ مليار دولار عام ٢٠١٥م، حسب إحصاءات نشرها معهد استوكهلم الدولي لأبحاث السلام، بينما بلغ الإنفاق العسكري في العالم ١٦٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م، بزيادة ١٪، وكان ذلك نتيجة زيادة الإنفاق العسكري في دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط (الميزانية العسكرية الأمريكية ٥٩٦ مليار دولار وتمثل تراجعاً بنسبة ٤،٢٪ عن عام ٢٠١٤م) أما الصين فذكرت الإحصاءات أن موازنتها العسكرية تقدر بـ ٢١٥ مليار دولار. وهذه نسبة عالية في الزيادة عن الأعوام السابقة بدرجة كبيرة. أما روسيا فقد بلغت الميزانية العسكرية ٤،٦٦ مليار دولار، وفرنسا أصبحت تمثل المرتبة السابعة بعد بريطانيا والهند.

الرابعة: تفاقم مشكلة اللاجئين من دول ما يسمى بالربيع العربي وبخاصة سوريا وإلى حد ما ليبيا والعراق وازداد الضغط على الدول الأوروبية وعلى دول الخليج لاستضافة اللاجئين ولكن الدول الأوروبية كانت أكثر انزعاجا فبادرت إلى عقد المؤتمرات الدولية والوطنية لذلك، أما دول الخليج والدول العربية بوجه عام فقد صرحت بأنها تأوي العديد من اللاجئين ولكن دون تحديد

ترتبط بمساندتها لمصر وموقفها في سوريا وإلى حد ما في اليمن وموقفها من البرنامج النووي الإيراني والتقارب الأمريكي الغربي من إيران التي تمثل تهديدا لدول مجلس التعاون ولديها طموحات في السيطرة على الخليج العربي ونشر خلايا نائمة وتصدير ما أسمته بالثورة الإسلامية وتدخلاتها في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها، ولتحرك قوات درع الجزيرة في مساندة النظام السياسي في البحرين ضد حركة ١٤ فبراير ٢٠١١م، التي عبرت إيران عن مساندها لها. وتناست أمريكا والغرب أن دخول قوات درع الجزيرة في البحرين كان مبنيا على اتفاقيات أمنية ودفاعية وسياسية بين دول المجلس في إطار التنظيمات الإقليمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن. وأن واشنطن

ذاتها تدخلت في أوروبا وآسيا ضد التوسع السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية وأقامت حلف الأطلسي وغيره من الأحلاف بل ونشرت القواعد العسكرية في العديد من مناطق العالم.

ثالثاً: انعكاسات الأحداث على المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون:

لا شك أن أحداث ما سمي بالربيع العربي على المنطقة العربية بوجه عام وعلى دول مجلس التعاون بوجه خاص كانت بمثابة زلزال عنيف دمر الكثير من البنية الأساسية في الدول التي وقعت فيها، وهزت الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول وأثرت على اقتصاد دول مجلس التعاون، ونلخص هذه الانعكاسات على النحو التالي:

الأولى: بالنسبة لدول المنطقة التي عانت من الأحداث ودورها ويتمثل هذا التأثير في عدة مظاهر أبرزها:

البعد القومي العربي المرتبط بمفهوم الهوية القومية حيث تراجع هذا البعد في سياسات ما كان يطلق عليه بدول محورية مثل العراق التي أصبحت في صراع طائفي وأصبح صاحب القرار الحاسم فيها هو الولي الفقيه الإيراني ثم أمريكا التي احتلت العراق واسقطت نظام صدام حسين العلماني لمصلحة نظرية ولاية الفقيه ولم تعد العراق دولة عربية وفقاً لدستورها بل تحولت لدولة بها أغلبية عربية صاحب القرار المؤثر فيه إيران، وفي سوريا التي كادت تنهار لولا التدخل الإيراني ثم التدخل الروسي. أما ليبيا واليمن فإنهما تعانيان من التدخل باسم الطائفية في اليمن وباسم الدين في ليبيا، أما مصر فقد ظلت أكثر صلابه وإن ضعفت قوتها الاقتصادية بدرجة غير مسبوقة وقد دعمتها دول مجلس التعاون الأربع بصورة واضحة سياسياً واقتصادياً.

تراجع مفهوم المواطنة والانتماء والولاء الوطني لمصلحة الانتماء الطائفي أو الديني أو العرقي في بعض دول الخليج وفي

أخفق الإسلاميون في إدارة النظام لصالح المجتمع وغيروا هويته الوطنية إلى إقصائية

فشل الجامعة تحول إلى مرض في سوريا وليبيا وموت بالسكتة القلبية في اليمن .. ونجحت المبادرة الخليجية

الجيوستراتيجي في إطلالها على البحار والمحيطات، و الموقع المتوسط في قلب العالم كما أسماه هالفورد ماكيندر، والمضايق والخلجان المائية ذات الأهمية للتحكم في طرق الملاحة والتجارة بين الشرق والغرب وفي علاقة دول المنطقة العربية بالدول المجاورة .

لقد أوضح آل جور في كتابه «المستقبل: ستة محركات للتغيير العالمي» تقتضي ضرورة إعادة بناء علاقة سليمة متوازنة بين الحضارة الإنسانية والمستقبل وهي:

- ١- نشوء اقتصاد عالمي جديد مترابط.
- ٢- ظهور شبكة اتصالات الكترونية.
- ٣- ظهور توازن جديد بين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- ٤- تحقق نمو سريع في السكان والمدن والتنمية غير المستدامة مما يؤدي لاستنزاف الموارد الطبيعية والتربة والمياه.
- ٥- ظهور مجموعة جديدة تحدث ثورة جذرية في مجالات البيولوجيا والكيمياء الحيوية والجينات.
- ٦- نشأة علاقة جديدة جذريا بين القوة الشاملة للحضارة البشرية وبين النظم الايكولوجية للأرض بما في ذلك التوازن في المناخ والطاقة.

هذه المحركات الستة التي ذكرها آل جور على المستوى العالمي لها تأثيرها على المنطقة العربية ولذلك ينبغي التفكير المستقبلي والتخطيط الاستراتيجي في بناء حضارة عربية جديدة في ضوء الإجابة على تساؤلات ثلاثة ذات صلة مباشرة ووثيقة بمنطقتنا وهي:

- ١- ما هي محددات المستقبل العربي في العقدين القادمين؟
- ٢- ما هي التحديات القائمة والمحتملة أمام العالم العربي وخاصة دول مجلس التعاون؟
- ٣- كيف يمكن التعامل مع التحديات وتحويلها إلى فرص ومع التهديدات السلبية وتحويلها إلى قوة إيجابية؟
- ٤- وللإجابة على التساؤلات الثلاثة السابقة من خلال الاستعراض التالي.

بالنسبة لمحددات المستقبل العربي تتمثل في أربعة محددات رئيسية هي:

- ١- الأول: الموارد الطبيعية والاقتصادية العربية وكيفية التعامل معها.

إحصاءات دقيقة ما عدا حالات الأردن ولبنان ومصر التي تنشط فيها وكالة المفوض السامي للاجئين، ونتج عن حالة اللجوء هذه عدة ظواهر إجتماعية متنوعة وأمراض بدنية واجتماعية ومعاناة إنسانية غير مسبوقه في تاريخ المنطقة بل ربما في تاريخ العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

الخامسة: ستؤثر أحداث المنطقة العربية على دول مجلس التعاون من زوايا أربع:

أولها: التركيبة الديمغرافية لهذه الدول المحدودة السكان نتيجة تدفق اللاجئين مهما كان عددهم خاصة في ظل الحساسية الدينية والطائفية، كما في علاقة لبنان والعراق مع معظم دول مجلس التعاون.

ثانيها: الضغط الاجتماعي لأن سلوكيات وعادات المهاجرين مختلفة عن نظيراتها في دول مجلس التعاون ذات الطابع الأكثر محافظة.

ثالثها: الضغط الاقتصادي خاصة مع تدني أسعار النفط وهو المصدر الأول لثروة دول الخليج واقتصادها وميزانياتها ولذلك توقفت عدة مشروعات تموية في معظم دول الخليج كما أصدرت دول الخليج ميزانيات أكثر تقشفية وجمدت أو ألغت كثيراً من وسائل الدعم وممارسات الدولة الرعوية.

رابعها: تعزيز صعود الشيعة في الدول الخليجية والشام والعراق وهذا ما سبق أن روج له عدد من المفكرين من أصول إيرانية في أمريكا ومنهم والي نصر في كتابه صعود الشيعة الذي نشره منذ عشر سنوات في شكل مقال في الفورين افيرز Foreign Affairs ثم في كتاب على غرار ما فعله صامويل هنتجتون بالنسبة لمفهوم صراع الحضارات الذي نشره كمقال في الفورين افيرز ثم طوره في شكل كتاب بعد ذلك، وهذا كله يؤثر في التماسك الديمغرافي والتوافق المجتمعي في دول الخليج بل في دول عربية أخرى خاصة في المشرق العربي .

رابعاً نظرة مستقبلية لكيفية الخروج من الأزمة الراهنة

المنطقة العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص، منطقة تغري بتكالب التطلعات الإقليمية و الطموحات الدولية وتصارعها للسيطرة عليها لأسباب عديدة منها الموارد الطبيعية الوفيرة والعدد القليل من السكان اذا نظرنا في ضوء مبدأ الاستقلال والسيادة نتيجة التجزئة التي تعرضت لها المنطقة، ومنها الموقع

الثاني: الموارد البشرية وكيفية تحويلها إلى قوة عاملة منتجة ومبتكرة

الثالث: مصادر القوة الشاملة وفي مقدمتها القوة العسكرية كيفية تطويرها وتحديثها حتى تمثل قوة ردع في مواجهة الأعداء.

الرابع التقدم العلمي بما في ذلك التكنولوجي والنووي.

الموارد الطبيعية العربية وفيرة مقارنة بمناطق أخرى مثل: اليابان وأفريقيا أو أوروبا، وهذه الموارد يتم استخراجها وتصديرها من خلال القوى الأجنبية رغم حدوث تطور عربي في السنوات الأخيرة، فلدى العرب النفط والغاز والأنهار والإطلال على البحار والمحيطات، وهذا كله يعزز من مواردها الطبيعية ولديها الموقع الإستراتيجي الذي يجعلها جاذبة للعالم الخارجي.

أما بالنسبة للموارد البشرية فالعرب يمثلون قوة لا بأس بها إذ يقارب عددهم ٤٠٠ مليون نسمة ولكن تؤخذ عليهم نزعتان، نزعة التواكل والتكاسل من ناحية ونزعة عدم الدقة والانضباط في العمل والإنتاج؛ ولذا تمثل العمالة الأجنبية الوافدة غير العربية نسبة عالية من السكان وخاصة في دول مجلس التعاون وهذا يجعلها معتمدة على تلك العمالة الأجنبية ورهينة لها من خدم المنازل إلى عمال التكنولوجيا العالية وكبار الإداريين والمستشارين وأغلبهم من شبه القارة الهندية ومن الدول الغربية.

أما بالنسبة للقوة العسكرية فإن الدول العربية من كبار مستوردي السلاح بشتى أنواعه وهذا يجعل قدراتهم الدفاعية مقيدة بعلاقاتهم بالدول المصدرة للسلاح، كما أنه يجعل الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي تتجه اتجاها غير سليم بالنسبة لثلاثة أمور مهمة هي:

أولها: الاعتماد على الحلفاء الغربيين في الدفاع وفي التصنيع الحربي المحدود وفي استخراج المواد الأولية وأخيراً في التعامل مع القضايا الأكثر فنية في الصناعة والخدمات وفي التكنولوجيا بل في الاستشارات والتدريب.

ثانيها: اللجوء لاستضافة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها وهو ما يمثل خطورة أمنية بالغة على المديين المتوسط والبعيد.

وثالثها: استضافة العديد من مراكز الأبحاث والتفكير والجامعات الأجنبية.

وهذا كله يجعلها خاضعة أو على الأقل معتمدة على الخارج في الدفاع والتصنيع والإنتاج وفي الفكر أيضاً وهو المؤثر على الهوية الوطنية والقومية والثقافة المجتمعية.

بالنسبة للتطور التكنولوجي خاصة النووي فمعظم الدول العربية ليست لديها برامج نووية إلا مفاعلات صغيرة للأغراض البحثية، كما أن نسبة مساهمتها في الإبداع متدنية، وهذا يعد نوعاً من التبعية العلمية للخارج، مشكلة العالم العربي أن العقول المتقدمة لديه تتجه للهجرة إلى أمريكا وأوروبا؛ نتيجة عدم التقدير وعدم المشاركة الفاعلة في المجتمع وفي اتخاذ القرارات ذات الصلة باختصاصاتها، ومستوى التعليم متدني بوجه عام والثقافة العلمية للمجتمع محدودة.

٢-التحديات أمام العالم العربي وخاصة دول مجلس التعاون: يأتي في مقدمة تلك التحديات ما يلي:

١-التحدي الديمغرافي بالاعتماد على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة مما يؤثر على التركيبة العرقية والطائفية الأمر الذي يثير مشكلة الانتماء والمواطنة.

أما بالنسبة للعالم العربي ككل فإن المشكلة عكسية، فكثافة السكان تؤدي إلى نسبة عالية من البطالة وتدني معدل الدخل الفردي وضعف دور الطبقة المتوسطة، وسعي المتقنين والعلماء للبحث عن العمل والهجرة وهذا يؤدي لتأثير سلبي في تلك المجتمعات ويحرمها من موارد بشرية هامة.

٢-التحدي السياسي الاستراتيجي: وهو ناتج عن ضعف الدول العربية وتعددتها مما يؤدي إلى التنسيق السياسي والاستراتيجي بين دولها؛ وهذا يجعلها ضعيفة في مواجهة الضغوط الأجنبية وقابلة للخضوع لها بل والخضوع لجيران في المنطقة بفضل تماسك مجتمعاتهم وتركيزهم على التنمية الوطنية والتسلح مما يجعلهم أكثر قدرة على التأثير في التطور السياسي والتنموي في المنطقة العربية.

٣-التحدي التنموي: وهو ناتج عن محدودية التطور العلمي والتكنولوجي لاستغلال الموارد المتاحة للمنطقة العربية في تحقيق قفزة صناعية وتكنولوجية، مما يجعل المنطقة أكثر استهلاكاً واستيراداً من الخارج بدلا من الاعتماد على إنتاجها والتصدير ما عدا الموارد الأولية والطاقة، وهذا يمثل نقطة ضعف لأنه لا يستفيد من أسعار المواد الخام المصنعة ويصدرها بأسعار بخسة مما يجعل المنطقة العربية عرضة لتقلبات أسواق الموارد الطبيعية ونموذج ذلك تقلبات أسعار النفط والغاز.

٤-تحدي الاستقرار والتطور السياسي الديمقراطي: ولعل ذلك يمثل تحدياً كبيراً وخطيراً، إذ عاشت المنطقة العربية لفترة طويلة في حالة سيولة في أنظمتها السياسية والاجتماعية مما أدى لجمود تطورها الديمقراطي، وضعف الحركية الاجتماعية وجعلها غير متماسكة سياسياً لبروز حالات من الصراع السياسي

بالنسبة للتطور التكنولوجي خاصة النووي فمعظم الدول العربية ليست لديها برامج نووية إلا مفاعلات صغيرة للأغراض البحثية، كما أن نسبة مساهمتها في الإبداع متدنية، وهذا يعد نوعاً من التبعية العلمية للخارج، مشكلة العالم العربي أن العقول المتقدمة لديه تتجه للهجرة إلى أمريكا وأوروبا؛ نتيجة عدم التقدير وعدم المشاركة الفاعلة في المجتمع وفي اتخاذ القرارات ذات الصلة باختصاصاتها، ومستوى التعليم متدني بوجه عام والثقافة العلمية للمجتمع محدودة.

٢-التحديات أمام العالم العربي وخاصة دول مجلس التعاون: يأتي في مقدمة تلك التحديات ما يلي:

١-التحدي الديمغرافي بالاعتماد على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة مما يؤثر على التركيبة العرقية والطائفية الأمر الذي يثير مشكلة الانتماء والمواطنة.

أما بالنسبة للعالم العربي ككل فإن المشكلة عكسية، فكثافة السكان تؤدي إلى نسبة عالية من البطالة وتدني معدل الدخل الفردي وضعف دور الطبقة المتوسطة، وسعي المتقنين والعلماء للبحث عن العمل والهجرة وهذا يؤدي لتأثير سلبي في تلك المجتمعات ويحرمها من موارد بشرية هامة.

٢-التحدي السياسي الاستراتيجي: وهو ناتج عن ضعف الدول العربية وتعددتها مما يؤدي إلى التنسيق السياسي والاستراتيجي بين دولها؛ وهذا يجعلها ضعيفة في مواجهة الضغوط الأجنبية وقابلة للخضوع لها بل والخضوع لجيران في المنطقة بفضل تماسك مجتمعاتهم وتركيزهم على التنمية الوطنية والتسلح مما يجعلهم أكثر قدرة على التأثير في التطور السياسي والتنموي في المنطقة العربية.

٣-التحدي التنموي: وهو ناتج عن محدودية التطور العلمي والتكنولوجي لاستغلال الموارد المتاحة للمنطقة العربية في تحقيق قفزة صناعية وتكنولوجية، مما يجعل المنطقة أكثر استهلاكاً واستيراداً من الخارج بدلا من الاعتماد على إنتاجها والتصدير ما عدا الموارد الأولية والطاقة، وهذا يمثل نقطة ضعف لأنه لا يستفيد من أسعار المواد الخام المصنعة ويصدرها بأسعار بخسة مما يجعل المنطقة العربية عرضة لتقلبات أسواق الموارد الطبيعية ونموذج ذلك تقلبات أسعار النفط والغاز.

٤-تحدي الاستقرار والتطور السياسي الديمقراطي: ولعل ذلك يمثل تحدياً كبيراً وخطيراً، إذ عاشت المنطقة العربية لفترة طويلة في حالة سيولة في أنظمتها السياسية والاجتماعية مما أدى لجمود تطورها الديمقراطي، وضعف الحركية الاجتماعية وجعلها غير متماسكة سياسياً لبروز حالات من الصراع السياسي

التفكير خارج الصندوق للتكامل بمشروعات مبتكرة وتنحية الخلافات والطموحات الفردية

ضرورة توافر الإرادة السياسية وتنفيذ القرارات الجماعية وإيجاد

آلية للتنفيذ والتخلي عن المجاملة للنهوض بالعمل العربي المشترك

المصري سمير أمين بالقابلية للتبعية ونضيف إلى ذلك ما نسميه عقدة الضعف العربية تجاه الدول الأخرى سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي. ومن هنا نلاحظ ثلاث ظواهر: الأولى: صدور مشروعات دولية من أمريكا، والاتحاد الأوروبي وروسيا؛ للسعي نحو أحداث التغيير في المنطقة العربية.

الثانية: صدور مشروعات من دول الجوار الإقليمي خاصة تركيا بطرحها مشروع إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية من رجب طيب أردوغان بعد أن أخفقوا في الانضمام للإتحاد الأوروبي، ولعل سعي تركيا لتكوين تحالف إسلامي إخواني وتحالف مع دول عربية ضد دول عربية أخرى نموذجاً لتلك الطموحات، ونفس الموقف مع المشروعات الإيرانية بتصدير الثورة المسماة بالثورة الإسلامية والسعي لبطش نفوذها على الطائفة الشيعية في الدول العربية، وما حدث في العراق وليبيا وسوريا وتغلغلها في اليمن وخلاياها النائمة في دول الخليج العربية نموذجاً، أما إسرائيل فقد نجحت في التلاعب بالضعف الفلسطيني وتغذية الصراع الداخلي بين الفلسطينيين مما جعل الخلاف بين حماس وفتح أكثر خطورة وفتكا بالفلسطينيين وقضيتهم مقارنة بالعدو الرئيسي وهو إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية، وقد بلغ الغرور الإسرائيلي وغطرسة القوة أن أعلن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو أن سوريا لم تعد موجودة وأن الجولان أرض إسرائيلية. مقترحات للخروج من الهوة السحيقة أمام العالم العربي ودول مجلس التعاون:

لعل الخروج من المأزق يتمثل في عدد من التصورات التي نطرحها بصورة مبدئية ولكنها تحتاج لدراسات إستراتيجية، وإن تحقيق تلك الخطط يستلزم ثلاثة أمور.

أولها: توافر الإرادة السياسية لدى كل دولة عربية على مستوى الجامعة العربية أو مجلس التعاون أو الاتحاد المغاربي هو نقطة الانطلاق.

ثانيها: التنفيذ الكامل للقرارات التي تتخذ على مستوى منظمات العمل العربي والعمل الخليجي المشترك وليس صدور قرارات لا تنفذ بصورة كاملة ويعيش العرب في دائرة مقولة المفكر السعودي عبد الله القصيمي «إن العرب ظاهرة صوتية»؛ لذا لا تؤخذ قراراتهم وأطروحاتهم وشعاراتهم من أعدائهم مأخذ الجد.

ثالثها: أن تكون هناك آلية للتنفيذ والمتابعة ومحاسبة الدول

والاجتماعي وتهميش الأقليات، وكذلك تهميش قطاعات مهمة مثل: الشباب والمرأة والأقليات وسيطرة العنقيات البيروقراطية على الإدارة وتسرب الفساد والرشاوى والمحسوبية إليها كما يتضح ذلك من التقارير الدولية عن التنمية البشرية أو التناقص والشفافية التي تجعل كثيراً من الدول في أسفل القائمة ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي التي استفادت من مواردها وخصصت نسبة كبيرة منها لتطوير البنية الأساسية؛ مما جعلها في مصاف الدول الأكثر تقدماً في قائمة تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

٥- تحدي المعيشة المستدامة: تحديات تتعلق بالأمن المائي والأمن الغذائي: الدول العربية تعاني من نقص الموارد المائية وخاصة دول مجلس التعاون، وتعتمد على تحلية مياه البحار فهي تنتمي للدول الفقيرة مائياً، كما أن الدول الأخرى مثل العراق وسوريا ومصر تعتمد على الأنهار النابعة من خارج الوطن العربي وهذه تتأثر بشأنها مشاكل نابعة من سعي بعض دول الجوار للتنمية ومدى استعداد دول المنبع للتعاون مع دول المصب مما يؤدي لتأزيم علاقات تلك الدول، ويدفع بعض الخبراء للقول بأن الحروب حول المياه هي أحد الحروب الخطيرة في السنوات القادمة، فالمشروعات الإنمائية وبناء سدود في تركيا وأثيوبيا وكذلك استنزاف إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده والمياه الجوفية تمثل تهديداً خطيراً للشعب الفلسطيني وللأردن، وهذا يحتاج لعقليات عربية جديدة في التعامل مع مثل هذه القضايا، الأمر الذي يستدعي التفكير الإستراتيجي ومنطق البحث عن حلول غير تقليدية. ونفس المسألة تنطبق على الأمن الغذائي فمعظم الدول العربية تستورد نسبة كبيرة من الغذاء رغم أن دولة مثل السودان يمكن أن تكون سلة غذاء عربية ولكن الخلافات السياسية أكثر تأثيراً سلبياً على مفاهيم التعاون، وتجعل العمل العربي المشترك محدوداً كما يتجلى ذلك في ضعف تلك المؤسسات في إطار الجامعة العربية التي ما تزال تعيش بدون عقلية إستراتيجية، ولعل إخفاق الجامعة ومؤسساتها في تطوير المفهوم الأمني والتعاون الأمني هو من أخطر التحديات التي تجعل الأمن القومي العربي خاضعاً للقوى الأجنبية.

٦- تحدي دول الجوار للإقليم العربي: ينبع هذا التحدي مما أطلق عليه المفكر الجزائري مالك ابن نبي منذ منتصف القرن الماضي «القابلية للاستعمار» أو ما أسماه المفكر الاقتصادي

الدول العربية وفقاً لضمانات الائتمان والاستثمار أسوة بما يحدث بين الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي ترتفع أموالها وصناديقها التتموية لدى تلك الدول رغم عدم وجود ضمانات كافية ورغم الخسائر التي تنتج من حين لآخر على تلك الأموال بسبب الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة

٥- الحاجة للتفكير المستقبلي من المثقف العربي وصاحب القرار السياسي وهذا يساعد في بلورة مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين. لأن أحد أهم مآسي العالم العربي هو استخدام السلطة السياسية للمثقف ورجل الدين والأكاديمي للترويج لأفكارهم مقابل مناصب وزارية ترضي غرورهم ومصالحهم مما يؤدي لتبعية المثقف ورجل الدين والأكاديمي لصاحب القرار السياسي وأحياناً قليلة يسيطر المثقف أو رجل الدين أو الأكاديمي على رجل السياسة. وكلتا الحالتين بالغة الخطورة والسوء. فالمثقف ينبغي أن يكون أكثر استقلالية وكذلك رجل الدين وهذا لا يعني الانعزال بل ما ندعو إليه هو التفاعل الإيجابي بين هؤلاء الأشخاص حتى لا يحدث الصراع بينهم وكذلك عدم تحويل الأكاديميين إلى وزراء إذ يؤدي الأمر للتكالب على المناصب بدلاً من التفرغ للعلم والبحث العلمي.

٦- ضرورة بناء ثقافة عربية جديدة تضع معايير الصواب والخطأ وتعمق القيم الأصيلة والتخلي عن التقاليد البالية أو القيم التي لا تتماشى مع مقتضيات العصر واحتياجاته الضرورية في القرن الحادي والعشرين حيث تسود مبادئ حقوق الإنسان والتجارب والممارسات الديمقراطية واحترام آدمية الإنسان بصفته إنساناً.

٧- ومن الضروري أن تتاح الفرصة المتكافئة لجميع فئات المجتمع وأعراقه وقواه المجتمعية من الشباب والمرأة والأقليات العرقية والطائفية والدينية وغيرها للمساهمة في بناء المجتمع والاستفادة من إنتاجه وقدراته على قدم المساواة مثل غيرهم من المواطنين.

تلك بعض أفكار قابلة للتطوير والدراسة لوضع إستراتيجية شاملة وخطط تنفيذ عربية نأمل أن تتحقق فيتحول العرب إلى قوة فاعلة بدلاً من كونهم قوة مهمشة. ولعل دول مجلس التعاون أكثر القوى والتجمعات الاقتصادية المؤهلة للمبادرة العربية والتي تمثل علامة مضيئة في المسيرة التتموية التكاملية العربية. ●

خبير الدراسات الاستراتيجية الدولية
- مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية (سابقاً)

التي لا تنفذ القرارات، ويتم التخلي بدرجة كبيرة عن عقلية المجاملة ما يكون على حساب التقدم والقوة ولسنا في مجال ذكر أية مقترحات طرحها قادة عرب كبار ومن دول مهمة وألت إلى النسيان بدعوى الحاجة للدراسة المتأنية.

فإذا توافرت هذه العناصر يمكن أن تأتي الانطلاقة الجادة ويمكن أن يتحقق التكامل العربي أو الخليجي المنصوص عليه كهدف في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، كما يمكن أن يتحقق التكامل العربي الذي هو أحد أهداف جامعة الدول العربية منذ إنشائها عام ١٩٤٥م، بدلاً من الاجتماعات العديدة والقرارات المتعددة التي لا يتم الالتزام بها.

أما بالنسبة لعناصر التخطيط الاستراتيجي والتفكير المستقبلي للخروج من المأزق الراهن الذي يواجه الدول العربية عامة والخليجية خاصة فيمكن أن نذكر النقاط التالية:

١- تطوير برنامج نووي عربي سلمي، فرغم توافر الموارد المالية والموارد البشرية من العلماء والخبراء لم يتم الاستفادة منهم رغم كثرة القرارات والتصريحات في هذا الصدد، بل الأكثر خطورة أن كل دولة عربية تعمل أحياناً كثيرة منفردة بعيداً عن التنسيق العربي المشترك الذي أقرته التنظيمات العربية العديدة

ويمكن أن يقوم هذا البرنامج النووي العربي على أساس التوزيع لوحدة ومكونات البرنامج بين الدول العربية الأعضاء فيه وهذا يكون في إطار التكامل ولتحقيق الأمن للمنشآت النووية وأيضاً لإرضاء طموحات وتطلعات كل دولة عربية أو كل قيادة عربية.

٢- تطوير مشروعات البنية الأساسية العربية، وهنا يمكن أن نشير إلى مسألة بناء الجسور العربية بين دول مجلس التعاون وخاصة جسر الملك فهد وجسر الملك حمد اللذين يربطان السعودية والبحرين وأثرهما الإيجابي على التكامل الاقتصادي ليس بين البلدين فحسب وإنما على دول مجلس التعاون، كذلك الجسر بين السعودية ومصر عبر خليج العقبة يمكن أن يمثل نقطة انطلاق لتكامل اقتصادي وتجاري عربي، أضف إلى هذا خط السكة الحديد الخليجي ويمكن أن يتواصل ويرتبط بالسكك الحديدية في دول عربية أخرى مثل مصر ويمتد إلى المغرب العربي.

٣- التفكير خارج الصندوق في العمل السياسي العربي في إطار التكامل مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ولكن بمشروعات مبتكرة تبعد الخلافات العربية جانباً وتحي طموحات وحساسيات كل دولة.

٤- تسيق التعامل الاقتصادي والتتموي والاستثماري بين



شركاؤكم في الأمن الغذائي

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ - جدة ٢١٤٩١ - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٩٦٦٦

فاكس: ٢٩٢٩ ٦٩٣ / ٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٩٦٦٦

الموقع الإلكتروني: www.sharbatlyfruit.com

البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com

التضامن بلغ ذروته في حرب أكتوبر بتنسيق ثنائي خارج الجامعة

القمم العربية: رؤية نقدية

لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية، عند تأسيسها في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥م، نصاً يحدد مستوى تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الجامعة أعلى سلطة في قمة الهرم التنظيمي لهذه المنظمة الإقليمية، وتعين الانتظار لأكثر من نصف قرن قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على إجراء تعديل في الميثاق يلزم الدول الأعضاء بعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة مرة واحدة على الأقل كل عام.

د. حسن نافعة

يقتضيه الوضع، وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية. وفي غياب قرارات هامة ومبادرات ملموسة يمكن عرضها على قادة الدول العربية، ستكون القمة مجرد مناسبة للمصادقة على توصيات عادية، وإلقاء خطاب تعطي الانطباع الخاطئ بالوحدة والتضامن بين دول العالم العربي... إن العالم العربي يمر بمرحلة عصبية، بل إنها ساعة الصدق والحقيقة، التي لا يمكن فيها لقادة الدول العربية الاكتفاء بمجرد القيام، مرة أخرى، بالتشخيص المبرر لواقع الانقسامات والخلافات الذي يعيشه العالم العربي، دون تقديم الإجابات الجماعية والحازمة لمواجهة هذا الوضع سواء في العراق أو اليمن أو سوريا التي تزداد أزمتها تعقيداً بسبب كثرة الأجنات الإقليمية والدولية، كما لا يمكنهم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية، أو الاقتصار على دور المتفرج، الذي لا حول له ولا قوة، على المآسي التي تمس المواطن العربي في صميمه». وينطوي هذا البيان ليس فقط على رفض الالتزام بدورية القمة العربية لكنه يعد بمثابة شهادة رسمية من دولة عضو بالجامعة على فشل القمم العربية، ولولا قبول موريتانيا استضافة القمة في دورتها السابعة والعشرون لتعطلت القمم العربية من جديد.

إن غياب نص ملزم في الميثاق لمدة ٥٥ عاماً لم يحل دون استشعار الدول الأعضاء بالحاجة لعقد اجتماعات على مستوى القمة. ففي عام ١٩٤٦م، انعقدت أول قمة طارئة في أنشاص

عام ٢٠٠٠م، وافقت الدول الأعضاء على إضافة «ملحق خاص» نصت مادته الأولى على أن مجلس جامعة الدول العربية «يعقد على المستويات التالية: أ- مستوى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أو من يمثلهم على مستوى القمة، ب- مستوى وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، ج- مستوى المندوبين الدائمين». كما نصت مادته الثالثة على أن المجلس «ينعقد على مستوى القمة بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس، وله عند الضرورة أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي العربي، عقد دورات غير عادية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ووافق على عقدها ثلثا الدول الأعضاء». والتزمت الدول الأعضاء بهذا النص وانتظمت القمم العربية منذ تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، حتى الآن ما عدا عام ٢٠١١م، الذي شهد انطلاق ما أصبح يعرف باسم «ثورات الربيع العربي».

غير أن الالتزام بدورية انعقاد القمة العربية سنوياً ما زال إنجازاً هشاً. ففي سابقة خطيرة، قررت المغرب، وهي الدولة التي كان يفترض أن تستضيف مؤتمر القمة العربي عام ٢٠١٦م، العدول عن استضافة القمة قبل أسابيع من الموعد المحدد لانعقادها، وأصدرت وزارة الخارجية المغربية بياناً جاء فيه: «القمة العربية لا يمكن أن تشكل غاية في حد ذاتها، أو أن تتحول إلى مجرد اجتماع مناسباتي، وأن الظروف الموضوعية لا تتوفر لعقد قمة عربية ناجحة، قادرة على اتخاذ قرارات في مستوى ما



القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، باعتبارها محور العمل العربي المشترك لعلنا نتمكن من التوصل إلى مؤشرات عامة لبعض عوامل النجاح أو الإخفاق عبر هذه المسيرة.

أولاً: صورة بانورامية لمسيرة القمم العربية:

بلغ إجمالي عدد مؤتمرات القمة التي عقدت منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ م، وحتى نهاية عام ٢٠١٥ م، أكثر من أربعين مؤتمراً منها ٢٦ مؤتمراً تصنف كدورات انعقاد «عادية»، والباقي يصنف كمؤتمرات طارئة. يدخل ضمن التصنيف الأخير عدد من المؤتمرات التي انعقدت قبل «مؤتمر القمة العربي الأول» الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ م، مثل مؤتمر أنشاص عام ١٩٤٦ م، لبحث تطور الأوضاع على الساحة الفلسطينية، ومؤتمر بيروت عام ١٩٥٦ م، لبحث العدوان الثلاثي على مصر، كما يدخل ضمنه عدد من المؤتمرات عقدت بعد هذا التاريخ، كمؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٧٠ م، لبحث تداعيات الصدام المسلح بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني (أحداث أيلول الأسود)، ومؤتمر الرياض عقد عام ١٩٧٦ م، لبحث تداعيات الحرب الأهلية في لبنان، إضافة إلى سلسلة مؤتمرات عقدت عقب فشل مؤتمر فاس الأول عام ١٩٨١ م، في إيجاد توافق حول مبادرة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي واستمرت حتى تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠ م، للنص على دورية انعقاد القمة.

لبحث تطور الأوضاع الفلسطينية، وفي عام ١٩٥٦ م، عقدت قمة عربية طارئة ثانية لبحث العدوان الثلاثي على مصر، ومع ذلك لم تبذل محاولات جادة لمأسسة مؤتمرات القمة العربية وتحويلها إلى دورية إلا في بداية الستينات، حين دعا عبد الناصر لعقد قمة عربية لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى مياه نهر الأردن. فالقمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٦٤ م، استجابة لهذه الدعوة هي أول قمة تتخذ قراراً بدورية وسنوية القمم العربية. ورغم عدم التزام الدول العربية حرفياً بتنفيذ هذا القرار، إلا أن أدبيات الجامعة، تؤرخ لدورية القمم بدءاً بمؤتمر القاهرة والذي تشير إليه باعتباره «مؤتمر القمة العربي الأول». وفيما بين دورة الانعقاد الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤ م، ودورة الانعقاد السابعة والعشرون المقرر عقدها في نواكشوط هذا العام، عقدت قمم عربية كثيرة لكنها تصنف باعتبارها طارئة أو غير عادية.

وسوف نحاول في هذا المقال إلقاء نظرة عامة على مسيرة هذه القمم، أملاً في التعرف على الأسباب التي أدت لانعقادها والأهداف التي سعت لتحقيقها والنتائج التي تمكنت أو عجزت عن تحقيقها. ولأن التوصل إلى تقييم موضوعي لأداء القمم العربية يتطلب تحليل تفصيلي وشامل لمجمل القرارات التي اتخذتها عبر مسيرتها، وهو ما يتعدى القيام به في مثل هذه الدراسة المحدودة، فسوف نكتفي هنا بخص إجمالي لقرارات القمم العربية حول

وملايسات انعقادها إلى مجموعة من الملاحظات نجمها على النحو التالي:

لم تأخذ مؤتمرات القمم العربية شكل العمل المؤسسي المنظم لأسباب كثيرة، أهمها تفضيل معظم القادة العرب العمل من خلال مشاورات ثنائية أو جماعية محدودة تسمح بانتقاء نوعية محاورهم، وعدم تحمسهم لمؤتمرات تشمل كافة الدول العربية وتعد تحت مظلة الجامعة العربية، لاعتقادهم أن هذا النوع من المؤتمرات غالباً ما يؤدي إلى تعميق الخلافات وليس حلها، ولشكوكهم في أن أطرافاً تسعى لتوظيفها لخدمة مصالح شخصية، ولا تتوافر لدى الجميع نوايا للالتزام بما يتخذ فيها من قرارات. ويلاحظ هنا أن الدول العربية لم تلتزم بمبدأ الدورية إلا بعد تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، على الرغم من أن «مؤتمر القمة العربي الأول» (القاهرة ١٩٦٤م) كان اتخذ قراراً بدورية القمم. لكن من الواضح لا تتوافر حتى الآن أي ضمانات جدية بأن الدول العربية سوف تلتزم بدورية القمم العربية، بدليل ما أقدمت عليه المغرب مؤخراً. وذلك يدل على خلل في بنية النظام العربي يتعين تصحيحه.

لعبت التطورات الدولية والإقليمية في كل مرحلة دوراً حاسماً في التأثير على القمم العربية، سواء من حيث القابلية للالتزام أصلاً أو من حيث فاعلية ما قد يتخذ فيها من قرارات، ولم يتراجع تأثير هذه التطورات نسبياً إلا بعد إقرار دورية القمم العربية عام ٢٠٠٠م، ومع ذلك يصعب إنكار حقيقة مهمة وهي أن الدول العربية كثيراً ما كانت تنسى خلافاتها وتسارع بتلبية دعوات القمة في كل مرة تتعرض فيها أي من الدول الأعضاء لمخاطر خارجية. والأمثلة كثيرة: فقد سارعت الدول الأعضاء بتلبية دعوة الملك فاروق لعقد قمة عربية في أنشاص عام ١٩٤٦م، لمواجهة الأخطار الصهيونية المتزايدة على الشعب الفلسطيني، وتلبية دعوة الرئيس اللبناني لعقد قمة عربية في بيروت عام ١٩٥٦م، لبحث مواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وتلبية دعوة الرئيس السوداني لعقد قمة عربية في الخرطوم لبحث نتائج العدوان الإسرائيلي على ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧م.

لعبت الأوضاع الداخلية المأزومة في الدول العربية، سواء في الماضي أو في الحاضر، دوراً مهماً أحياناً لتهيئة ظروف استدعت الدعوة إلى انعقاد قمم عربية. ففي الماضي دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد قمة عربية في القاهرة عام ١٩٧٠م، لبحث النتائج المترتبة على أحداث "أيلول الأسود" في الأردن، كما دعا العاهل السعودي لعقد قمة عربية في الرياض عام ١٩٧٦م،

وبفحص ملايسات انعقاد القمم العربية، يتبين ما يلي: بلغ متوسط انعقاد القمم العربية عمومًا، العادية والطارئة معًا، ما يقرب من قمة واحدة كل عامين تقريباً ما بين قمة عادية واحدة كل ثلاث سنوات تقريباً، وطارئة واحدة كل خمس سنوات تقريباً.

بلغ عدد السنوات التي لم تعقد فيها أي قمة عربية على الإطلاق، عادية كانت أم طارئة، ٢٥ عامًا من عمر الجامعة البالغ سبعون عامًا، تخللتها فجوات زمنية لم تعقد فيها أي قمة عربية، أطولها الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٥م، وبلغت تسع سنوات متتالية، تليها الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥م، وبلغت أربع سنوات متتالية، فالفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩م، وبلغت ثلاث سنوات متتالية.

شهدت بعض السنوات أكثر من مؤتمر واحد للقمة، ففي عام ١٩٦٤م، وهو عام تدشين دورية القمم العربية، انعقد مؤتمران للقمة، الأول بالقاهرة في يناير والثاني بالإسكندرية في سبتمبر. وتكرر الشيء نفسه عام ١٩٩٠م، حيث عقد مؤتمران للقمة، الأول في بغداد في مايو والثاني في القاهرة في أغسطس.

جميع مؤتمرات القمة التي عقدت خلال الفترة من ١٩٨٢م، وحتى عام ٢٠٠٠م، والتي بلغت ثمانية عشر عامًا كانت طارئة. ولأن دورات

الانعقاد العادي للقمم لم تبدأ إلا عام ١٩٦٤م، ثم توقفت عام ١٩٨١م، عقب فشل مؤتمر فاس ولم تستأنف من جديد إلا بعد تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، لإلزام الدول العربية بدورية انعقاد القمم، فمعنى ذلك أن أغلبية مؤتمرات القمة التي انعقدت حتى عام ٢٠٠٠م، كانت في الواقع طارئة.

بعد تنامي الدعوة لعقد مؤتمرات قمة لمعالجة قضايا "فنية" وتجابو العديد من الدول العربية، بدأ التفكير في الدعوة لعقد مؤتمرات قمة تهتم بأمور أخرى غير القضايا السياسية المباشرة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت الجامعة بالفعل من عقد مؤتمرين للقمة تحت عنوان "القمم الاقتصادية والتنمية والاجتماعية"، الأول عقد في الكويت عام ٢٠٠٩م، والثاني عقد في الرياض عام ٢٠١٢م. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر القمة العادية المنعقد في عمان عام ١٩٨٠م، ركز جل اهتمامه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا الاهتمام ما لبث أن فتر ولم ينشط إلا منذ سنوات قليلة، أي بعد مرور أكثر من ربع قرن على انعقاد قمة عمان. كما أن تنامي ظاهرة الإرهاب أدى إلى ظهور دعوات تطالب بتخصيص قمم عربية لمناقشة القضايا الفكرية والثقافية.

نخلص من هذا الفحص الموجز لمسيرة انعقاد القمم العربية

من هدنة

٤٩ إلى حرب ٧٣

افتقرت الجامعة

لاستراتيجية

المواجهة والسلام

الخلاف بين الفقهاء حول التكييف القانوني لمؤتمرات القمة العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠١ ظل محتدماً لفترة طويلة

عقد منها قبل عام ٢٠٠٠م، أو بعده، قضايا كثيرة يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تتعلق بالقضايا ذات الصلة بالجوانب المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي. فقد انعقدت أول قمة في أنشاص ١٩٤٦م، للتعامل مع تطور المشروع الصهيوني قبل قيام الدولة الإسرائيلية. وبعد قيام إسرائيل ودخولها في حروب ومواجهات مسلحة، سواء ضد الدول العربية أو المنظمات التي رفعت شعار المقاومة المسلحة في مراحل مختلفة، انعقدت العديد من مؤتمرات القمة للتعامل مع نتائج هذه المواجهات. وعندما بدأت دول ومنظمات عربية بعينها، كمصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، تدخل في تسويات سياسية منفردة مع إسرائيل، انعقدت مؤتمرات قمة عديدة للتعامل مع ردود الفعل العنيفة التي أثارها هذه التسويات. فإذا أضفنا أن قضية تمثيل الشعب الفلسطيني، وما أثارته من خلافات عربية حادة، كانت بين الموضوعات العديدة التي عالجتها قمم عربية خاصة أو تناولتها قرارات عديدة، لأدركنا أن القضية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، هيمنت على أنشطة وغالبية قرارات القمم العربية.

المجموعة الثانية: تتعلق بالقضايا والموضوعات ذات الصلة بالأزمات التي اندلعت بين دولة عربية أو أكثر، من ناحية، ودول أو قوى غير عربية، من ناحية أخرى، أو بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون العربية. وهناك أمثلة عديدة لأزمات يمكن تصنيفها ضمن هذه المجموعة: كالعقدان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، واحتلال إيران للجزر الإماراتية عام ١٩٧٢م، والحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨م. الخ. كما يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأزمات المرتبطة باتهامات عربية لإيران بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، خاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين وغيرها. وقد عقدت قمم عربية خاصة أو صدرت قرارات تتعلق بهذه القضايا أو بعضها من قمم عربية دورية.

المجموعة الثالثة: تتعلق بخلافات أو منازعات عربية-عربية تطور بعضها إلى صراعات مسلحة. كالصراع المسلح الذي اندلع بين المغرب والجزائر في بداية الستينات، أو الصراع المسلح الذي اندلع بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية في سبتمبر

لبحث تطورات الحرب الأهلية في لبنان. الخ. وفي الحاضر ترتب على اندلاع "ثورات الربيع العربي" اشتعال حروب أهلية عجزت مؤسسات العمل العربي المشترك، بما فيها القمم العربية، عن إيجاد حلول عربية خالصة لها، مما فتح المجال أمام تغلغل القوى الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأسفرت في حالات معينة عن تجميد عضوية بعض الدول التي تشكلت فيها حكومات متعددة تدعي كل منها أحقيتها في تمثيل الدولة في جامعة الدول العربية، مما أضعف من هيبة الجامعة العربية عامة، ومؤتمرات القمة خاصة.

الخلاف بين الفقهاء العرب حول تكييف الوضع القانوني لمؤتمرات القمة العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠١م، ظل محتدماً لفترة طويلة. فهناك من اعتبرها اجتماعات مجلس جامعة على مستوى القمة، وهناك من اعتبرها مجرد مؤتمرات دبلوماسية منفصلة وقائمة بذاتها، وهو الخلاف الذي لم يحسم فعلياً إلا بعد تعديل الميثاق وتقنينه لوضع القمم العربية كأعلى سلطة في هيكل الجامعة. فبموجب هذا التعديل أصبحت مؤتمرات القمة العربية، حكماً، اجتماعات دورية لمجلس الجامعة على مستوى القمة. ولأن أغلبية القمم العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠٠م، كانت طارئة خصصت لمناقشة أزمات بعينها ولا اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الأزمات أو العمل على إيجاد حلول لها، وليس لتابعة تنفيذ برامج وأنشطة مؤسسات الجامعة كما يفترض أن يكون حال مؤتمرات القمة الاعتيادية، فقد انصبت معظم القرارات التي اتخذتها على معالجة الأعراض الظاهرة للأزمات التي استدعت انعقادها، ولم يتسع جدول أعمالها لبحث مجمل الأوضاع العربية أو لمناقشة جذور هذه الأزمات ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ظهورها.

ويشير الفحص للملابسات انعقاد القمم العربية، الطارئة والعادية، ولجدول أعمالها، ولجمل قراراتها، إلى أن القمم التي عقدت منذ تأسيس الجامعة وحتى عام ٢٠٠٠م، فرضتها أزمات اختلفت طبيعتها من مرحلة إلى أخرى، وكان يتعين عليها، خصوصاً بعد أن تحولت إلى اجتماعات سنوية منتظمة أن تؤدي إلى تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وفقاً لخطط زمنية مدروسة، وهو ما لم يحدث.

وأياً كان الأمر، فقد غطت قرارات القمم العربية، سواء ما

مرحلة المواجهة والصمود:

حين انعقدت أول قمة عربية طارئة في أنشاص نهاية مايو عام ١٩٤٦م، تلبية لدعوة الملك فاروق، لم تكن القضية الفلسطينية قد شقت طريقها بعد إلى ساحة الأمم المتحدة التي كانت في طور التأسيس، غير أن التطورات على الأرض الفلسطينية كانت تنذر بانفجار وشيك. وقد لبث جميع الدول الأعضاء في الجامعة، والتي لم يكن قد مر على إنشائها أكثر من عام، دعوة الملك فاروق على الفور. ويلاحظ أنه لم يصدر عن هذه القمة بيان ختامي، لكن صدرت مجموعة القرارات أهمها: ١- التزام الدول الأعضاء

بمساعدة الشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها. ٢- النظر إلى فلسطين باعتبارها قطر لا ينفصل عن باقي الأقطار العربية والتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها «قلب القضايا القومية» ٣- مواجهة الصهيونية، باعتبارها خطر ليس على فلسطين وحدها وإنما على جميع البلاد العربية والإسلامية ٤- الدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية وقفا تاماً، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين. ٥- اعتبار أي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين تأخذ بها حكومتا أمريكا وبريطانيا هي سياسة عدوانية تجاه كافة دول الجامعة العربية. ٦- الدفاع عن كيان فلسطين في حالة الاعتداء عليه. ٦- مساعدة عرب فلسطين بالمال، وبكل الوسائل الممكنة.

يلفت النظر هنا أن قرارات قمة أنشاص لم تكن مجرد حبر على ورق، بل دليل التزام جميع الدول العربية برفض مشروع تقسيم فلسطين اثناء مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، ثم بتدخل جيوشها عسكرياً فور إعلان قيام دولة إسرائيل من جانب واحد. ورغم أن قرار التدخل العسكري، والذي استهدف مساعدة الشعب الفلسطيني، إلا إن إدارة الممارك لم تكن على المستوى المطلوب، وافتقدت للحد الأدنى من التخطيط والتنسيق، وعكست تباين دوافع وأهداف الدول العربية من وراء المشاركة في حرب ١٩٤٨م، والتي انتهت بهزيمة عربية مكنت إسرائيل ليس فقط من تثبيت أقدامها في المنطقة وإنما أيضاً من الهيمنة على مساحة من الأراضي الفلسطينية تبلغ ضعف ما كان مخصصاً لها في قرار التقسيم، وأجبرت الدول العربية المجاورة على توقيع اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩م. الأخطر من ذلك أن ما تبقى من فلسطين التاريخية انقسم إلى جزأين غير متصلين جغرافياً، أحدهما يتاخم إمارة شرق الأردن، وهو الضفة الغربية، والآخر يتاخم مصر وهو قطاع غزة. وبدمج الضفة الغربية وإمارة شرق الأردن في دولة حملت اسم «المملكة الأردنية الهاشمية»

١٩٧٠م، أو الحرب والصراعات المسلحة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي قبل وبعد الوحدة، أو الحرب الأهلية في لبنان.. الخ. وقد عقدت قمم عربية خاصة وأصدرت قرارات لمعالجة بعض أو كل هذه المنازعات.

المجموعة الرابعة: تتعلق بالقضايا التي تتناول التعاون والتكامل العربي، وكذلك الموضوعات التي تتناول إصلاح الجامعة أو تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك. وقد انعقدت قمم خاصة أو صدرت قرارات من قمم دورية لمعالجة بعض أو كل هذه القضايا.

ونظراً لصعوبة رصد وتحليل كافة القرارات التي صدرت عن كل القمم العربية حول جميع القضايا التي أدرجت على جداول أعمالها، فسنكتفي بتحليل ما صدر منها حول مجموعة واحدة وهي القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. وقع اختيارنا على هذه المجموعة بالذات لأن القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي شكلت محور الاهتمام الرئيسي لنشاط الجامعة عامة والقمم العربية خاصة.

هزيمة ٦٧ غيرت الاستراتيجية العربية من «التحرير» إلى إزالة آثار العدوان

ثانياً: رؤية تحليلية لفاعلية القمم العربية - القضية الفلسطينية نموذجاً:

صدرت القضية الفلسطينية جدول أعمال الجامعة العربية منذ اللحظة الأولى لإنشاء الجامعة. فقد كانت حاضرة بقوة أثناء المشاورات التمهيدية حيث أشار إليها «بروتوكول الإسكندرية» عام ١٩٤٤م، كما كانت حاضرة أثناء المفاوضات التأسيسية حيث أفرد الميثاق ملحفاً خاصاً بفلسطين لضمان مشاركة مندوب عنها في أنشطة الجامعة ومنح حق المشاركة في التصويت على مشروعات القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ومن أجلها انعقدت في أنشاص عام ١٩٤٦م، أي بعد عام واحد من تأسيس الجامعة العربية، أول مؤتمر قمة عربي. ولأنها ظلت حاضرة في جميع المؤتمرات اللاحقة للقمم، يكفي أن نعقد مقارنة بسيطة بين ما كانت عليه فلسطين حين انعقد أول مؤتمر قمة عربي في أنشاص وما هي عليه الآن، لنذكر حجم الإخفاق الذي منيت به القمم العربية في تعاملها مع قضية العرب الأولى أو المركزية، كما يقال دائماً.

ولتوضيح أسلوب القمم العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع إسرائيل منذ انعقاد أول قمة عربية طارئة عام ١٩٤٦م، وحتى الآن، ورصد ما طرأ على هذا الأسلوب من تغير بسبب التطورات المحلية والإقليمية والدولية، يفضل تقسيم هذه الفترة الممتدة إلى مرحلتين: مرحلة المواجهة، ومرحلة التسويات المنفردة.

٤٠ مؤتمراً عدد القمم منذ تأسيس الجامعة حتى

عام ٢٠١٥ منها ٢٦ مؤتمراً دورات «عادية» والباقي طارئة

عربي جماعي لتحرير فلسطين عاجلاً أو آجلاً»، وتقرر البدء في «تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وحمايتها عسكرياً»، ووافق على قيام «منظمة التحرير الفلسطينية ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني». واستمرت قوة الدفع في العام التالي، فانعقدت قمة عادية ثالثة بالدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥م، شهدت التوقيع على «ميثاق التضامن العربي»، وأعلن الزعماء العرب التزامهم بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني التابع لها، ووعدوا بدراسة مطلبها الخاص بإنشاء مجلس وطني فلسطيني، وأقروا «خطة عربية موحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومواصلة استثمار مياه نهر الأردن وروافده طبقاً للخطة المرسومة».

غير أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن. فقد بدأت مزايدات بين الأنظمة العربية حالت دون الالتزام بدورية القمة. لذا لم تتعقد قمة عربية عام ٦٦، وأفضت المزايدات إلى توريث مصر في حرب لم تكن مستعدة لها، انتهت بهزيمة عربية قاسية مكنت إسرائيل ليس فقط من استكمال احتلال بقية فلسطين التاريخية، وإنما احتلال الجولان وسيناء، وفرضت تغييراً جوهرياً في الاستراتيجية العربية في مواجهة إسرائيل بعد أن تواضع هدفها، مرحلياً على الأقل، من «تحرير فلسطين» إلى «إزالة آثار العدوان»، ولم تعد هناك دولة عربية واحدة تتحدث رسمياً عن هدف إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني باعتباره هدفاً قابلاً للتحقيق على أرض الواقع.

لم يستسلم عبد الناصر للهزيمة، وساعد صموده على بقاء العمل العربي المشترك حياً إلى حد ما، وهو ما انعكس في قمة الخرطوم التي عقدت في أغسطس عام ١٩٦٧م، واشتهرت بلاأتها الثلاث (لا اعتراف بإسرائيل، ولا تفاوض معها، ولا صلح)، وبالالتزام الدول المصدرة للنفط بدعم مادي لدول المواجهة لتعظيم قدرتها على الصمود. ومع تصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وتزايد نشاط المقاومة الفلسطينية المسلحة على الجبهة الأردنية، بدأت تظهر خلافات عربية حول أنسب الاستراتيجيات العربية المطلوبة لمواجهة إسرائيل، مما تعذر عقد قمة عربية في عام ٦٨، وحين التأمّت قمة الرباط عام ١٩٦٩م، جرت محاولة لبلورة استراتيجية تعكس الحد الأدنى من التوافق العربي، لكن القمة انفضت دون بيان ختامي، ولم تعقد القمة التالية إلا عقب

ووضع قطاع غزة تحت سلطة الإدارة المصرية، توارت «القضية الفلسطينية» من جدول أعمال الجامعة العربية وحل محلها ما أصبح يعرف باسم «الصراع العربي - الإسرائيلي». رغم خطورة ما جرى عقب قمة أنشاص، إلا أن أحداً من القادة العرب، وعلى مدى عشر سنوات كاملة، لم يفكر في الدعوة لعقد قمة تتبنى استراتيجية عربية موحدة لإدارة هذا «الصراع». وحين تعرضت مصر لعدوان مسلح عام ١٩٥٦م، انعقدت قمة بيروت الطارئة وصدر عنها بيان تضمن «مناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي»، ولم يرد لإسرائيل ذكر بالاسم في هذا البيان، وتعين الانتظار عشر سنوات أخرى قبل أن تتعقد قمة عربية جديدة. أما المناسبة هذه المرة فكانت الرد على الخطط الإسرائيلية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن.

بدأت قمة القاهرة التي انعقدت في مقر الجامعة العربية في يناير عام ١٩٦٤م، بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر، مختلفة عما سبقها، حيث حاولت وضع تصور جماعي لعمل عربي مشترك يتحرك وفقاً لخطة مدروسة طويلة الأمد. فقد عكست القرارات الصادرة عن هذه القمة رغبة في التحرك على أربعة محاور:

المحور الأول: يتعلق بتصفية الخلافات العربية لتوحيد الجهود لمواجهة الخطر الإسرائيلي على كافة الصعد.

المحور الثاني: يتعلق بوضع خطط مشتركة لمواجهة مشروعات إسرائيل الخاصة بتحويل مجرى نهر الأردن. وقد أقرت القمة إنشاء «هيئة عربية لاستغلال مياه نهر الأردن»، لها شخصية اعتبارية و «قيادة عسكرية عربية موحدة» للرد على أي استفزازات إسرائيلية.

المحور الثالث: يتعلق بتنظيم صفوف الشعب الفلسطيني لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره في المستقبل. وفي هذا السياق أقرت القمة تفويض السيد أحمد الشقيري للقيام بهذه المهمة.

المحور الرابع: يتعلق بمأسسة العمل العربي المشترك وتمكين مؤسساته من متابعة المستجدات واتخاذ ما يلزم من قرارات للرد على ما قد تطرحه من تحديات. وقد تم الاتفاق على دورية القمة وعلى ضرورة عقدها مرة واحدة على الأقل كل عام، على أن يكون الاجتماع المقبل في الإسكندرية.

وتطبيقاً لهذه القرارات، انعقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية بالفعل بداية سبتمبر ١٩٦٤م، وتبنى «خطة عمل

العربية لمعالجة الخلل الاستراتيجي العربي» الناجم عن خروج مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل، وإلى «دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وأعدت تأكيد موقفها الذي يحظر «عقد صلح منفرد»، ولم تتردد في اتخاذ قرار بنقل مقر الجامعة من القاهرة وتجميد عضوية مصر فيها و«تطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين في مصر مع إسرائيل والتميز بين الحكومة والشعب» وهو الموقف الذي أعادت قمة تونس المنعقدة عام ١٩٧٩ م، التأكيد عليه. ورغم تعرض عملية التسوية التي بدأتها مصر للاهتزاز، خاصة بعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ م، وإقدام إسرائيل على غزو لبنان عام ١٩٨٢ م، وطرد منظمة التحرير الفلسطينية وارتكاب مذابح مروعة في مخيمي صابرا وشاتيلا، إلا أن فشل القمم العربية في بلورة استراتيجية بديلة أكثر مصداقية في إدارة الصراع مع إسرائيل، وتفكك «جبهة الصمود والتصدي» عقب دخول العراق في حرب مع إيران.

كان لافتاً عدم تمكن الجامعة من عقد أي قمة عادية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ م، وحتى عام ٢٠٠٠ م، فجميع القمم التي عقدت خلال تلك الفترة، والتي بلغ عددها ١٢ مؤتمراً، كانت طارئة، وجرت خلالها محاولة لطرح «مشروع عربي للسلام» على أساس «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ م، وإزالة المستعمرات في الأراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب بالعودة» (فاس: ١٩٨٢ م) غير أن إسرائيل لم تعر هذا المشروع أي اهتمام، لا في حينه ولا بعد إعادة طرحه مرة أخرى في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ م، لذا لم يكن غريباً أن تسفر التفاعلات العربية المتناقضة عن تآكل تدريجي للمواقف العربية الداعية لاستمرار المواجهة مع إسرائيل، وبالتالي إلى تحرك عربي جماعي للعودة إلى مصر، وليس العكس.

فقد اتخذت قمة عمان عام ١٩٨٧ م، قرار يؤكد أن «العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين مصر هو من أعمال السيادة تقررها كل دولة بموجب دستورها وقانونها»، فاتحة بذلك الطريق أمام تطبيع العلاقات الثنائية بين مصر وبين من يرغب من الدول العربية، ثم أمام مشاركة مصر في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ م. وكان لافتاً للنظر أن تعقد أول قمة في القاهرة بعد عودة الجامعة إلى مقرها الدائم في نفس العام الذي أقدم فيه العراق على غزو الكويت، وأن

اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في سبتمبر عام ١٩٧٠ م. ورغم نجاح قمة القاهرة، والتي كانت آخر قمة يشارك فيها عبد الناصر الذي رحل في احتواء النزاع الأردني الفلسطيني وفي عقد مصالحة بين ياسر عرفات والملك حسين، إلا أن القمم العربية لم تستأنف إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م.

ستظل حرب أكتوبر هي أنجح المواجهات العسكرية التي خاضها العرب ضد إسرائيل. فزيها وصل التضامن العربي ذروته، خاصة استخدام النفط فعلا كسلاح في المعركة. ومن المفارقات أن هذا التضامن لم ينجح عن جهد بذلته قمم عربية بقدر ما كان نتاجاً لتسويق ثنائي بين مصر وسورية على الصعيد

العسكري، وبين مصر والسعودية، على الصعيدين السياسي والنفطي. لكن هذا التضامن العربي لم يصمد طويلاً رغم نجاحه غير المسبوق، إذ ما لبثت الخلافات العربية أن اشتعلت حول مجموعة من القضايا، أهمها: استراتيجية التعامل مع إسرائيل لتحقيق هدف «إزالة آثار العدوان»، ومن يمثل الفلسطينيين في أي تسوية سياسية محتملة. ورغم نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول من قمة الرباط عام ١٩٧٤ م، على قرار يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب

الفلسطيني، إلا أن الخلافات العربية ما لبثت أن تعمقت، خاصة بعد اندلاع حرب أهلية في لبنان عام ١٩٧٦ م، وكانت المنظمة طرفاً فيها. وقد جرت محاولة لاحتواء هذه الخلافات في قمة الرياض الطارئة التي استهدفت وقف الحرب الأهلية في لبنان ثم في قمة القاهرة العادية عام ١٩٧٦ م، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب وصول العالم العربي إلى نقطة تحول في إدارة الصراع مع إسرائيل. فما هي إلا أشهر قليلة حتى بدأ السادات في عقد اتصالات سرية مع إسرائيل، حتى من قبل أن يعلن قراره بزيارة القدس عام ١٩٧٧ م، وهي الاتصالات التي قادته للتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ م، ثم على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل عام ١٩٧٩ م.

مرحلة التسويات المنفردة:

تناقضت السياسة التي انتهجها الرئيس السادات في أعقاب حرب أكتوبر، فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، مع السياسة التي وضعت جامعة الدول العربية أسسها منذ نشأتها. ولأن القمم العربية أرادت أن تظل متسقة مع مواقفها التقليدية، فقد عبرت قمة بغداد عام ١٩٧٨ م، عن رفضها التام لاتفاقيتي كامب ديفيد ودعت مصر «إلى العودة عنهما»، كما دعت إلى «توحيد الجهود

حين قرر العرب التراجع عن معاقبة مصر لم يتمكن الطرفان من استعادة خسائرها

أسفرت التناقضات العربية عن تأكّد تدريجي للمواقف الداعية لمواجهة إسرائيل و«مجموعات» عكست اختلاف أهداف الجامعة

الوقت نفسه على دعم استراتيجية المقاومة المسلحة في مواجهة إسرائيل بسبب تكلفتها السياسية الباهظة، فقد بدأت القمم العربية تدخل مأزقا في تعاملها مع متطلبات إدارة الصراع مع إسرائيل. ولم يكن أمام القادة العرب للخروج من هذا المأزق سوى وعود بتقديم معونات مالية سخية مثل تلك التي قدمت في قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٠م.

عادت القمم العربية لانتظام في اجتماعات دورية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٥م، فيما عدا عام ٢٠١١م، غير أن أحداثا عديدة حالت دون تمكنها من إحداث نقلة نوعية تمكنها من تبني استراتيجية فاعلة سواء لدعم المقاومة أو للتوصل إلى تسوية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق العربية. من هذه الأحداث: ١- تعنت إسرائيل وحرصها على فرض تسوية بشروطها، وحصار ياسر عرفات وانتهاء باغتيالها بالسم، وإصرارها على سحق المقاومة في أي بلد عربي، بدليل شنّها حروبا متتالية على المقاومة اللبنانية (٢٠٠٦م) وعلى حماس والجهاد في قطاع غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٢م) وفرض حصار على قطاع غزة بعد حصول حماس على أغلبية برلمانية ثم سيطرتها منفردة على قطاع غزة. ٢- إقدام أمريكا على غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وما نجم عن ذلك من تدمير لمؤسسات الدولة وإعادة بنائها على أسس طائفية مكنت النفوذ الإيراني من التغلغل فيها والسيطرة عليها ٣- اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، وما تبع ذلك من توتر في العلاقات السورية اللبنانية، وخلخلة في التوازنات الداخلية اللبنانية ٤- هبوب «ثورات الربيع العربي» وما أدت إليه من سقوط رؤوس الأنظمة الحاكمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، واندلاع حروب أهلية في سوريا وليبيا واليمن وتحولها إلى دول فاشلة ٥- تعاظم نفوذ الجماعات الإرهابية، وتمكن بعضها، مثل داعش.

كان من الطبيعي في ظل أحداث على هذا القدر من الخطورة أن يفتقر اهتمام القمم بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني، وأن تظهر مصادر أخرى للتهديد في المنطقة تبدو من وجهة نظر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أخطر على أمنها الوطني وعلى الأمن القومي العربي من إسرائيل نفسها.

تجيز هذه القمة مشاركة قوات عسكرية عربية في التحالف الدولي الذي فوضه مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد العراق. ولا شك أن حرب «تحرير الكويت» فتحت الطريق أمام انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، الذي شاركت فيه جميع الدول العربية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ولأول مرة في تاريخ الصراع، بحثا عن تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وكان ذلك إيذانا بأن صفحة المواجهة المسلحة مع إسرائيل قد طويت رسميا. وبعد هذا التطور توقفت مؤتمرات القمة العربية تماما لست سنوات.

ما إن بدأت التوجهات الرسمية العربية تميل نحو تسوية سياسية مع إسرائيل، أدرك الشعب الفلسطيني أنه لم يعد أمامه سوى الاعتماد على قواه الذاتية. ولأن المقاومة المتصاعدة في جنوب لبنان راحت تحقق انتصارات لافتة تشد من أزر الشعب الفلسطيني، وانطلقت انتفاضة شعبية فلسطينية كبرى، ومن زخم هذه الانتفاضة ولدت حركة (حماس)، وأخذ نفوذها يتعاظم بسرعة. ومع ذلك فقد عجلت التأثيرات السلبية الناجمة عن تفاعلات الغزو العراقي للكويت بانديفاع منظمة التحرير الفلسطينية نحو مسار التسوية والتوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، وتبعتها الأردن بالتوقيع على «اتفاق وادي عربة» عام ١٩٩٤م. وقد أسهمت هذه التطورات على الساحتين الفلسطينية والأردنية في تمهيد الطريق أمام حماس لتظهر بمظهر القوة البديلة الأكثر تمثيلا للشعب الفلسطيني والأقدر على طرح مشروع مقاوم بديل للنهج الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا بعد أن دخلت اتفاقية أوسلو في مأزق خطير عقب فشل المحاولة التي قام بها كليتون عام ٢٠٠٠م، قبل شهور من نهاية ولايته الثانية.

من المفارقات أن المقاومة اللبنانية حققت انتصاراتها في نفس العام الذي تأكد فيه انهيار عملية أوسلو لتسوية القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٠م، لذا فعندما عادت القمم العربية لاستئناف اجتماعاتها الدورية العادية اعتبارا من عام ٢٠٠١م، وجد القادة العرب أنفسهم في مأزق حقيقي فيما يتعلق بالقدرة على التعامل مع القضية الفلسطينية. ولأن الدول العربية بدت عاجزة عن دفع عملية التسوية، بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الحد الأدنى للحقوق العربية، كذلك عدم قدرة هذه الدول في

خاتمة:

تعكس قرارات القمم العربية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي طبيعة الخلل البنيوي في مؤسسات الجامعة العربية. ويمكن التمييز هنا بين أربع مجموعات من هذه القرارات عكست اختلاف الأهداف التي سعت الجامعة العربية لتحقيقها عبر مسيرتها الطويلة:

ففي مرحلة أولى، امتدت من تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥م، وحتى إبرام اتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩م، كان الهدف تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين تعزل المشرق العربي عن مغربه، وبدت الدول الأعضاء على استعداد للذهاب إلى أقصى مدى من أجل تحقيقه، بما في ذلك المشاركة في عمل عسكري، وهو ما عكسته قرارات قمة أنشاص. غير أن الدول العربية اندفعت للقتال وفق أجندات خاصة، بدون خطة مشتركة أو قيادة ميدانية موحدة فهزمت عسكريا واضطرت للتوقيع على اتفاقية للهدنة كان لها نتائج سياسية لم تتجح الجامعة العربية في التعامل معها بالجدية الواجبة.

وفي مرحلة ثانية، امتدت من هدنة ١٩٤٩م، وحتى نهاية حرب ١٩٧٣م، ظل الموقف الجماعي

العربي الرسمي رافضاً للاعتراف بإسرائيل أو التفاوض أو الصلح معها ومطالباً بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه. غير أن الجامعة العربية افتقرت مرة أخرى لاستراتيجية جماعية فاعلة، سواء للتوصل إلى تسوية سياسية متوازنة أو للمواجهة الشاملة. لذا بدت الدول العربية خلال هذه المرحلة أكثر ميلا للمحافظة على الأمر الواقع بما في ذلك استمرار سيطرة الأردن ومصر على أجزاء من فلسطين بدعوى الاحتفاظ بها كأمانة إلى أن يتم تحرير الجزء الذي تحتله إسرائيل، واقتصر الهدف العربي خلال تلك المرحلة على محاولة عزل إسرائيل ومنعها من التوسع، وهو ما بدا واضحا من مبادرة عبد الناصر بالدعوة إلى قمة عربية دورية لمواجهة مشروعات إسرائيل لتحويل نهر الأردن. ورغم وقوع عدة حروب أو مواجهات عسكرية مع إسرائيل في تلك الفترة أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨-١٩٧٠ و ١٩٧٢م، إلا أن أيًا من هذه الحروب أو المواجهات لم يكن عربياً إسرائيلياً بالمعنى الحقيقي، أي نتاج قرار عربي جماعي للدفاع أو للمواجهة. وبعد هزيمة ٦٧ تقلص الهدف العربي من «تحرير كامل التراب الفلسطيني» إلى «إزالة آثار العدوان».

وفي مرحلة ثالثة، امتدت من نهاية حرب ٧٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠م، واتسمت بدخول العمل العربي الجماعي في مفترق طرق تعين عليه عنده أن يختار بين البحث عن تسوية تفاوضية

أو استمرار المواجهة. ولأن السادات اختار أن يسير منفرداً على طريق التسوية، بينما اختارت بقية الدول العربية طريق المواجهة شكلاً دون أن تمتلك وسائلها فعلاً، فقد بدأ عقد النظام العربي في الانحطاط ولم تفلح قرارات القمة العربية إلى إعادته إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٣م. لذا فحين قررت القمم العربية معاقبة مصر لم تدرك بما فيه الكفاية أنها بهذا القرار تضعف مصر وتضعف النظام العربي في الوقت نفسه، وحين قررت التراجع والعودة إلى مصر لم يتمكن الطرفان من استعادة خسائرها ولم يكن لديهما رؤية واضحة للمستقبل. لذا راحت أوضاع النظام العربي تنتقل من سيء إلى أسوأ إلى أن أصبح مكشوفاً تماماً حين تبين عجزه عن حماية الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو ما بدا واضحاً تماماً عبر فشل محاولة كلينتون سد الفجوة بين موقفين رايعين وعرفات في كامب ديفيد ٢٠٠٠م.

وفي مرحلة رابعة، بدأت مع مطلع القرن الواحد والعشرين وما تزال مستمرة حتى الآن، يبدو العالم العربي وكأنه يصارع من أجل بقائه هو، وليس من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية أو تنظيم إدارة الصراع مع إسرائيل. وكان قرار نتانيا هو عقد جلسة رسمية لمجلس الوزراء الإسرائيلي في الجولان، وهو مطمئن تماماً بأن

العالم العربي أو غير العربي لن يجرؤ على الاعتراض أو الرد. أخلص من هذا التحليل إلى أن جامعة الدول العربية تواجه مشكلة هيكلية تتعلق ببنياتها المؤسسية، وليس بنوعية أو بمدى إلزامية القرارات التي يتم التوصل إليها في القمم العربية. فالنظام الإقليمي العربي لا يستطيع أن يعمل إلا إذا توافرت له مؤسسات قادرة على التعامل بكفاءة وبالالتزام مع كافة القضايا التي تهم جميع الشعوب العربية وعلى كافة الأصعدة. وعلى سبيل المثال، فمن الصعب أن يدير النظام العربي بكفاءة صراعه مع إسرائيل أو يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني في غياب مجلس عربي للسلم والأمن الدوليين، و محكمة عدل عربية، و برلمان عربي يمتلك صلاحيات تشريعية حقيقية، ومجلس اقتصادي واجتماعي عربي لتنشيط المجتمع المدني في كل العالم العربي.. الخ. وفي غياب هذه المؤسسات الجماعية لن يكون بمقدور العالم العربي مواجهة أي من التحديات الداخلية أو الخارجية التي تواجهه، خصوصاً تلك التي تتعلق بقضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية. ●

الدول العربية

تنسى خلافتها

وتلبي دعوات القمة

عندما تتعرض

دولة للخطر



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

..... الاسم:
..... جهة العمل:
..... القسم:
..... العنوان:
..... صندوق البريد:
..... المدينة والدول:

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩
فاكس : +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويف مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: ٦٤٠٧-٤٤٣-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٤٠٠٠-٤٩٧ SA
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

مجلس التعاون الخليجي والقضايا العربية:

قراءة تحليلية في بيانات القمم الخليجية: (1981.2016)

ليست مصادفة أن يولى مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في مايو ١٩٨١م، اهتماماً ليس فقط بقضايا دوله الأعضاء، وإنما بالقضايا العربية، إذ حظيت الأخيرة باهتمام القادة الخليجين منذ البيان الأول التأسيسي لمجلس التعاون، إذ نص في ديباجته على أنه من بين أهداف تأسيسه هو خدمة الأهداف السامية للأمة العربية، ودعم القضايا العربية والإسلامية.

أحمد طاهر

يتطلب استقرار المنطقة برمتها بإرساء السلام والاستقرار، وهو ما يفسر شمول بيانات القمم الخليجية منذ بيانها الأول للقضايا العربية.

الثانية، إنه في خضم أشد اللحظات خطورة وتهديداً لدول مجلس التعاون وأهمها العدوان العراقي على الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، لم تغب القضايا العربية عن اهتمامات قادة دول المجلس، بل إن مراجعة البيان الصادر عن القمة الحادية عشر التي عُقدت في العاصمة القطرية (الدوحة) في ديسمبر ١٩٩٠م، أي بعد أربعة أشهر من العدوان، توضح اهتماماً واسعاً بالقضايا العربية بدءاً من التأكيد على أهمية حرص القادة الخليجين على تدارك انهيار البيت العربي ورأب الصدع الذي ترتب على عملية العدوان، مع تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة القضايا العربية، مروراً بقرار القمة الخاص بتدشين برنامج لدعم جهود التنمية في الدول العربية، وصولاً إلى تناول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية وكذلك الاهتمام بقضايا لبنان الداخلية. وهو ما يعطي مؤشراً على مدى الحرص الذي يولييه قادة دول المجلس بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

الثالثة، تضمنت بعض البيانات دعوات تتعلق بألية التعامل مع الكثير من القضايا العربية، وعكست هذه الدعوات بعد نظر القادة الخليجين، بعضها تمت الاستجابة لها وبعضها الآخر لم يلق تفعيلاً بما زاد من تفاقم الأوضاع واتجاهها نحو مزيد من التدهور، ومن بين الدعوات التي تحققت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة (البيان الختامي للقمة الثامنة-نوفمبر ١٩٨٧م) وقد انعقد مؤتمر مدريد وإن لم تلتزم إسرائيل بمقرراته. إلا أنه لم تلق الدعوة الخليجية لإزالة الخلافات العربية - العربية

من هذا المنطلق، يمكن رصد حجم الاهتمام الخليجي بالقضايا العربية على مدار الخمسة والثلاثين عاماً من خلال قراءة تحليلية للبيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات القمة، مع التأكيد على أن المقصود بالقضايا العربية في هذا التقرير هي القضايا العربية غير الخليجية ما لم يكن هناك طرف عربي في هذه القضية، مثال ذلك لن تتعرض الدراسة لمشكلات الجزر الإماراتية المحتلة رغم أنها قضية عربية، إلا أنها تخص أحد أعضاء المجلس (الإمارات) والطرف الآخر في القضية ليس عربياً (إيران).

في البداية نسجل ثلاث ملاحظات أساسية تعكس مدى اهتمام مجلس التعاون بالقضايا العربية، وذلك على النحو التالي:

الأولى، رغم أن البيان الأول الصادر عن الاجتماع التأسيسي لدول مجلس التعاون في مايو ١٩٨١م، وكان تركيزه على تحديد الهدف من تأسيس المجلس وقرار نظامه الأساسي، إلا أنه لم يغفل الإشارة إلى القضايا العربية المثارة على الساحة آنذاك. وإذا كان من المفهوم إشارة البيان إلى الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٨-١٩٨٠م) باعتبارها من المشاكل التي تمس بشكل مباشر أمن منطقة الخليج واستقرارها، بل إن البعض يرجع تأسيس المجلس في جانب منه لمواجهة التدخلات الإيرانية ما بعد ثورة ١٩٧٩م، وتبنيها مبدأ تصدير الثورة، إلا أن هذا الرأي لا يقدم تفسيراً شاملاً لما تضمنه البيان من قضايا عربية أخرى منها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ طالب بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط ووقف الاعتداءات الإسرائيلية والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وهو ما يؤكد إدراك قادة دول مجلس التعاون أن نجاح المجلس في تحقيق أهدافه استقرار

الأوضاع الداخلية في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي باهتمام دول المجلس.

الثانية-القضايا العربية شبه الثابتة:

أولى المجلس إلى جانب القضايا العربية الثابتة في بياناته، اهتماماً خاصاً بمجموعة أخرى من القضايا وردت في بيانات المجلس بشكل متكرر وليس ثابت، وتركزت فيما يلي: الأوضاع في لبنان، حظيت لبنان وقضاياها الداخلية باهتمام دول المجلس، إذ وردت في ٢١ بياناً بنسبة (٥٨٪)، صادرة عن القمم التالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤). والاهتمام كان منصباً على التوترات التي شهدتها لبنان، إذ أنه في الثمانينات حتى أوائل التسعينيات كان لبنان في مرحلة تعافيه من الحرب الأهلية التي انتهت باتفاق الطائف. الأمر ذاته تكرر مع التداعيات التي صاحبت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق «رفيق الحريري» ثم عمليات الاغتيال السياسي وهو ما جعله موضع اهتمام دول المجلس. يضاف إلى ذلك أزمة لبنان المستمرة مع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضيه، وازداد الاهتمام بالأوضاع اللبنانية مع قيام الثورة السورية وانغماس حزب الله اللبناني في الأزمة.

إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، مثلت هذه القضية نقطة محورية شغلت دول المجلس في أعقاب العدوان العراقي على الكويت، حرصاً على استقرار المنطقة، ولذا طالبت دول المجلس بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع ضرورة إخضاع المنشآت الإسرائيلية للتفتيش الدولي، ومنع امتلاك أي طرف لأسلحة الدمار. لكن هذه الدعوة الخليجية لم تجد الأذان الصاغية سواء من المجتمع الدولي أو من الأطراف الإقليمية وهو أدى إلى تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني على استقرار المنطقة. وهذه الدعوة وردت في (١٤) بياناً بنسبة (٢٩٪)، صادرة عن القمم التالية (١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨).

اليمن، يمثل اليمن العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، وقد وردت في ١٣ بياناً بنسبة (٣٦٪)، صادرة عن القمم التالية (٣، ٤، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦)، ويلاحظ أن هذا ثمة تباين في الاهتمام الخليجي باليمن، صحيح أنه بدأ منذ البيان الثالث والرابع، إلا أنه ظل غائباً حتى القمة الثانية والعشرين وإن ورد بصورة غير ثابتة حتى القمة الثلاثين، إذ أصبح حاضراً بصفة دورية في كل بيانات القمم، وهو ما يمكن تفسيره في أن بداية الاهتمام كانت بسبب النزاع بين اليمن وسلطنة عمان ونجاح المجلس في تسويته وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بين الطرفين. ومع بدايات

وتعزيز التضامن العربي، بدءاً من البيان الختامي الثاني (نوفمبر ١٩٨١م) وتكرارها في كثير من البيانات التالية، أية استجابة من الدول العربية. وكانت الدعوة أيضاً إلى تحسين جهود التنمية بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطن العربي (البيان الختامي للقمة الحادية عشرة ديسمبر ١٩٩٠م). وفي الإطار ذاته، كان لدول مجلس التعاون الأسبقية في الدعوة إلى مواجهة التطرف والإرهاب، وطالبت علماء المسلمين بتوضيح ذلك، مع المطالبة بعقد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب (البيان الختامي للقمة الخامسة عشر ديسمبر ١٩٩٤م) البيان الختامي للقمة الثامن عشرة ديسمبر ١٩٩٧م) وقد تحقق جزء من هذه الدعوة فيما عرف بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في أبريل ١٩٩٨م، وكانت موضع ترحيب أيضاً من المجلس إلا أنها لم تلب الدعوة بصورتها الأوسع (البيان الختامي للقمة التاسع عشرة ديسمبر ١٩٩٨م) الهادف إلى إبرام اتفاقية دولية تلزم الأطراف كافة.

للدول مجلس التعاون الخليجي الأسبقية في الدعوة لمواجهة الإرهاب والتطرف

في ضوء هذه الملاحظات الثلاث، يمكن استعراض القضايا العربية غير الخليجية في بيانات قادة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال أربع مجموعات:

الأولى-القضايا العربية الثابتة في بيانات المجلس:

تكشف بيانات قادة دول مجلس التعاون منذ تأسيسه عن الاهتمام بالقضايا العربية، بعضها طرأت تغييرات على مضمونها، وبعضها الآخر ظل ثابتاً مع بعض التطورات، ويمكن إجمال هذه القضايا في قضيتين:

قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، طالبت بيانات المجلس كافة بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧م، ووقف الاستيطان ودعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإرساء السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية، ووفقاً لمبادرة السلام العربية. مع التأكيد على أهمية وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

القضية العراقية، ظل العراق بأزماته محوراً ثابتاً في بيانات المجلس كافة، وإن تغيرت طبيعة الأوضاع، فخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٩م) كان الاهتمام بإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية، أما خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، فقد انصب الاهتمام على العدوان العراقي على الكويت، وتنفيذ التزامات العراق حيال الكويت المتعلقة بالتعويضات، أو بملف الأسرى الكويتيين وبقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦م) حظيت

في (٨) بيانات بنسبة (٢٢٪) صادرة عن القمم التالية (٧، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٣٠)، وكان أول حديث للمجلس عن هذه القضية كان في قمته السابعة (نوفمبر ١٩٨٦م) بشأن تناوله لتدهور العلاقات السورية البريطانية رافضاً الربط بين العرب والإرهاب، ثم تتالت بيانات المجلس في التحذير من خطورة هذه المشكلة، رافضاً في الوقت ذاته الربط أيضاً بينها وبين الإسلام، مطالباً علماء المسلمين بتوضيح التباين بينهما مع إبراز الصورة الحقيقية للإسلام. كما حرص المجلس في بياناته التأكيد على أهمية عدم الخلط بين دعم وحماية الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، تلك القضية التي يُعاد إثارتها اليوم من جانب بعض الدول الأوروبية ضد دول المنطقة في حربها مع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

الأزمة السودانية (خاصة أزمة دارفور)، انصب اهتمام المجلس بالأوضاع السودانية وصراعاتها المتعددة، إذ وردت في (٧) بيانات بنسبة (٢٠٪) صادرة عن القمم التالية (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢)، ويلاحظ أنها تركزت بصورة واضحة على أزمة إقليم دارفور، ومطالبة جميع الأطراف للجوء إلى المفاوضات بعيداً عن السلاح، ورفض التدخلات الخارجية موقف المحكمة الجنائية الدولية في الاتهامات الموجه إلى الرئيس السوداني «عمر البشير».

إعلان دمشق وبرامج الدعم الخليجية، رغم أنه لم يرد الحديث عن إعلان دمشق سوى في ثلاث قمم تلت حرب الخليج الثانية (١١، ١٢، ١٣)، إلا أنه مثل مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الخليجية العربية، حيث جمع الإعلان دول الخليج مع مصر وسوريا في مرحلة ما بعد العدوان العراقي على الكويت، بما حافظ على العلاقات العربية - العربية في ضوء ما أصابها من تراجع بسبب هذا العدوان، إذ لعب هذا الإعلان آنذاك دوراً مهماً في رأب الصدع العربي. إلى جانب ذلك ظلت برامج الدعم الخليجية المقدمة للدول العربية مستمرة، وقد ورد هذا الخطاب المدلل على أهمية التعاون الخليجي العربي في (٢) بيانات صادرة عن القمم التالية (٢٠، ٢٩، ٣٠).

الأزمة السورية، أولى المجلس اهتماماً بسوريا في معرض تناوله لقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، إذ تعد الجولان أرض سورية محتلة منذ عام ١٩٦٧م، كما أبدى أيضاً اهتماماً بسوريا في قمته السابعة، إذ أبدى أسفه بسبب تدهور العلاقات السورية البريطانية رافضاً كما سبق الإشارة الربط بين الإرهاب والعرب. ومع قيام الثورة السورية في ٢٠١١م، أعطى المجلس لها اهتماماً خاصاً، نظراً لما يتعرض له الشعب السوري من إبادة جماعية على يد نظام بشار الأسد. ولذا حرص المجلس في بياناته الأخيرة أن يولي دعماً خاصاً للقضية. وإجمالاً وردت سوريا

الألفية الجديدة وبعد أن تمكن المجلس من تجاوز أزمته مع العدوان العراقي على الكويت، اتجهت الأنظار نحو تعزيز التعاون مع اليمن عبر إدماجه في بعض الأجهزة التابعة للمجلس، ومع امتداد الحراك العربي لليمن كان الدور الخليجي واضحاً عبر المبادرة الخليجية ونجاحها في عبور اليمن أزمته، إلا أن تدخل بعض الأطراف الإقليمية وتحديداً إيران في الأزمة عبر دعم الحوثيين شهد اليمن انتكاسة، إلا أن المجلس ظل داعماً للشعب اليمني من خلال التحالف العربي لاستعادة الشرعية فيما عُرف بعاصفة الحزم التي انتهت لتبدأ عملية إعادة الأمل لإعادة بناء اليمن.

الثالثة-القضايا العربية المتغيرة طبقاً للظروف والأوضاع:

حظيت بعض القضايا العربية باهتمام مجلس التعاون بصورة متباينة طبقاً للتغيرات، وشملت هذه المجموعة بقية القضايا العربية الواردة في بيانات المجلس، وتشمل ما يلي (مرتبة حسب مرات التكرار في البيانات): الدعوة إلى نبذ الخلافات العربية العربية- العربية، إذ وردت هذه الدعوة في (٩) بيانات بنسبة (٢٥٪) صادرة عن القمم التالية (١، ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٩)، ويلاحظ أنها تركزت في بداية تأسيس المجلس سعياً لتدعيم الروابط العربية - العربية. وتجددت أيضاً مع عقد القمة الاقتصادية الاجتماعية في الكويت باعتباره خطوة

أولى على طريق تعزيز العمل المشترك. ولكن يظل عدم الاستجابة لتكرار الدعوة الخليجية لجميع البلدان العربية بضرورة تسوية كافة خلافاتهم ونبذ الفرقة والتأكيد على تضامنهم، عاملاً رئيساً فيما وصلت إليه الأوضاع العربية اليوم من صراعات ومشكلات.

الأزمة الصومالية، مثلت الصومال الواقعة على الجانب الآخر من البحر الأحمر نقطة ارتكاز مهمة للأمن الخليجي. ولذا، فقد أولى المجلس اهتماماً خاصاً بها منذ بداياتها في تسعينيات القرن الماضي، إذ ناشد المجلس الأطراف الصومالية منذ البداية بضرورة اللجوء إلى الحوار والاحتكام إلى المفاوضات بعيداً عن لغة السلاح والحرب حفاظاً على وحدة الدولة واستقلالها وسيادتها، وهو ما تكرر في (٨) بيانات بنسبة (٢٢٪) صادرة عن القمم التالية (١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١). ولكن رغم هذه الدعوة بل وتوسط العاهل السعودي الملك الراحل «عبد الله بن عبد العزيز» في الأزمة، إلا أنها لم تكن هناك استجابة من الأطراف الصومالية مما أدى إلى ضياع الدولة وتقسيمها.

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب، يظل اهتمام المجلس المسبق بهذه القضية، إذ حذر بجلاء من الدعايات الخطيرة لهذه الظاهرة وانعكاساتها على أمن واستقرار دول المنطقة، وقد ورد هذا التحذير

نبذ الخلافات

العربية وردت

في ٩ بيانات

بنسبة ٢٥٪ صدرت

عن ٩ قمم

عن القمة (٣٠) إدانة لأعمال القرصنة ومعاونة دول المجلس للدول المطلة على هذه الممرات.

رابعاً-القضايا العربية التي لم تتناولها بيانات المجلس:

يؤكد ما سبق أنه إذا كان صحيحاً أن ما تضمنته البيانات الختامية الصادرة عن القمم الخليجية يعكس حرص قادة دول المجلس على التفاعل بإيجابية مع أهم القضايا وأبرزها تأثيراً على الساحة العربية، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنها لم تول اهتماماً ببعض هذه القضايا ذات الأهمية، منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- تطوير جامعة الدول العربية وكيفية إصلاحها في ضوء الخبرة التي اكتسبها المجلس، إذ يذكر أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسبق الدكتور عصمت عبد المجيد قد شارك في الجلسة الافتتاحية للقمة في دورتها التاسع عشرة، وذلك للمرة الأولى والأخيرة. فلم يشارك الأمين العام للجامعة في أي قمة تالية، هذا من ناحية. كما أنه من ناحية أخرى، لم تقدم دول مجلس التعاون خبراتها التي اكتسبتها من طبيعة العمل المشترك في كيفية تطوير أوضاع الجامعة، خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الدول من استقرار في أوضاعها السياسية مقارنة بدول أخرى، إضافة إلى قدراتها المالية بما قد يفيد كثيراً في إصلاح الجامعة العربية ويعزز دورها في التفاعل مع القضايا العربية.

- لم يول المجلس اهتماماً بأزمة الصحراء المغربية وتأثيراتها السلبية على العلاقات البينية في منطقة المغرب العربي. إذ صحيح أن المجلس أصبح لديه خبرة في مجال حل نزاعات الحدود كما حدث فيما بين دوله، أو بين بعض دوله ودول الجوار على غرار ما جرى بين سلطنة عمان واليمن، فمن الممكن أن يُستفاد من هذه الخبرة في تسوية قضية الصحراء المغربية، بما يُنهي حالة الانقسام بين دول المغرب العربي.

نهاية القول إن تجربة مجلس التعاون تظل التجربة التكاملية العربية الوحيدة الناجحة سواء على مستوى اهتمامه بقضايا دوله الأعضاء أو بقضايا الأمة العربية، بما يؤكد على أهمية دعمه وتعزيزه، وإن ظلت الرؤية الداعية لتحويله إلى اتحاد خليجي خاصة في ظل خطواته الجادة التي حققها نحو مزيد من التكامل في مختلف المجالات، رؤية تستحق السعي لأن تصبح واقعاً عملياً يضمن الارتقاء بمستوى هذا التكامل ليعود بالنفع ليس فحسب على أعضائه وإنما على الدول العربية بأسرها، بما قد يُوقف انزلاقها نحو مزيد من التفتت والتمزق والتشردم. ●

في (٦) بيانات بنسبة (١٧٪) صادرة عن القمم التالية (٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٥، ٣٦).

الأزمة الليبية، حظيت ليبييا باهتمام المجلس مرتين الأولى تعلقت بأزمة لوكيربي، والثانية مع اندلاع الثورة الليبية ضد نظام القذافي. ولذا، فقد وردت ليبييا في (٤) بيانات بنسبة (١١٪) صادرة عن القمم التالية (١٩، ٢٢، ٢٣، ٣٥، ٣٦).

الأوضاع في مصر، لم يتطرق المجلس في بياناته إلى الحديث عن مصر إلا مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما أعقبها من تداعيات، وصولاً إلى ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م، إذ وردت مصر في (٣) بيانات بنسبة (٨٪) صادرة عن القمم التالية (٢٢، ٢٤، ٣٥)، ويلاحظ فيما ورد بشأنها التأكيد على دعم المجلس لكافة الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية المصرية ما بعد الثلاثين من يونيو بهدف استعادة دور مصر الريادي والتاريخي.

تونس، لم تحظ باهتمام كبير من جانب المجلس، إذ لم يرد ذكرها في بيانات المجلس إلا مرتين بنسبة (٦٪) صادرة عن القمتين (٦، ٢٢)، الأولى في إدانته للاعتداء الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، والثانية كانت رسالة تهنئة بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي بعد الثورة التونسية.

مشاركة بعض البلدان العربية في بعض أجهزة مجلس التعاون ولجانته، حظيت قضية تكامل المجلس مع بعض البلدان العربية عبر إدماجها في بعض أجهزته ولجانته على اهتمام المجلس، خاصة مع تطورات ما وُصف بالربيع العربي، إذ عقد المجلس اجتماعاً بشأن انضمام كل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية إلى المجلس (اللقاء الثالث عشر التشاوري في الرياض في ١٠/٥/٢٠١١م)، كما ورد كذلك في بيان للقمة (٢٢)، إذ رحب المجلس بهذا الانضمام عبر تشكيل عدد من لجان التعاون المتخصصة في هذا الشأن وصولاً إلى الشراكة المنشودة، مع تأسيس صندوق خليجي للتنمية بمبلغ قدره (٥، ٢ مليار دولار) لكل دولة يقدم الدعم لمشاريع التنمية بها.

جيبوتي، في إطار إدراك المجلس للدور الذي تلعبه جيبوتي بسبب موقعها على البحر الأحمر وتأثيرها المباشر على الأمن الخليجي، أولى المجلس اهتماماً بها عبر تقديم دعم مالي لمساعدتها في استكمال برامجها التنموية. ووردت مرة واحدة في بيان القمة (٢٤) أي بنسبة (٢٪).

القرصنة البحرية، ارتباطاً بمشكلات الأمن الخليجي في البحر الأحمر في ظل الأزمة الصومالية وتطورات الأوضاع في المنطقة، أولى المجلس اهتماماً بضممان الملاحة وسلامتها في الممرات المائية وتحديداً خليج عدن والبحر الأحمر، فتضمن بيانه الختامي الصادر

يستند على مبدأ تحالف الراغبين دون إجبار لأي دولة

التكامل الخليجي - العربي بين الكتل لا الدول

موحدة في معنوياتها ومجزأة في مادياتها؛ فديناميات التكامل بين العرب معنوية كالتاريخ واللغة والدين وديناميات التشردم بينهم مادية كالاقتصاد والأمن. فالثنائية الضدية ستبقى الوحدة العربية هدفاً بعيد المنال تلك هي الصناعة التي غطت ورشة عمل «التكامل العربي: التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي» ١٢-١٣ سبتمبر ٢٠١٥م، والتي نظمتها مؤسسة الفكر العربي بمشاركة عدد من أبرز الخبراء العسكريين والأكاديميين على المستوى العربي، وتولى تنسيقها د. عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث الذي أناب عنه د. مصطفى العاني. فكيف أصبح الأمن القومي مسألة علاقات عامة معنوية! بعيداً عن التكامل المادي! وكيف تأكل مفهوم سيادة الأمة ومعه مفهوم تكامل الأمن الإقليمي العربي، وماهي التجمعات الإقليمية الفرعية القادرة على تحقيق هيكل التكامل العربي. وكيف يحدد انتقال مركز الثقل كتكتلات التكامل. وما متطلبات التكامل، وتحدياته؟

د. ظافر محمد العجمي

تكامل الأمن الإقليمي العربي

خلصت مجموعة عمل من الخبراء والمتخصصين تنفيذاً لقرار اجتماع الجامعة العربية على مستوى القمة بشأن الأمن الإقليمي العربي المنعقد في القاهرة ١٨ - ١٩ يوليو ٢٠٠٧م، إلى أن مفهومه بمعناه الشامل هو قدرة الدول العربية مجتمعة كلياً أو جزئياً على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقوية ودعم هذه القدرات بتسمية الإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتقنية استناداً للخصائص الجيوسياسية والسياسية والحضارية التي تتمتع بها أخذاً بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن العربي الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي وفي استقرار المنطقة كما إن مفهوم الأمن الإقليمي العربي يعتبر وسيلة للحفاظ على الانتماء القومي وتعزيز الهوية العربية ويمثل عنصراً أساسياً في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نماها.^٢

هذا التعريف أطلح به أكثر من مرة واقع التجزئة الذي تحركه وتحكم به السياسات المتنافرة والنزاعات العربية. فقد مثل الغزو العراقي للكويت في جوهره نقصاً لأهم مبادئ التضامن العربي التي أكدتها فقرات البيانات الختامية لمؤتمرات قمة عمان ١٩٨٧م، والجزائر ١٩٨٨م، والدار البيضاء ١٩٨٩م، وبغداد ١٩٩٠م، لفض المنازعات بالطرق السلمية، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. تلا ذلك التفرّد

الأميركي بالنظام الدولي. ثم الربيع العربي، حيث لا يخفى ما عاشته منطقتنا العربية منذ عام ٢٠١١م، من ظروف استراتيجية معقدة وأحداث واضطرابات بلغت الذروة في بعض حالاتها، بدفع دول عربية عريقة عريقة إلى حافة الانقسام والتكسك، بينما انزلت دول أخرى إلى حالة اللا دولة^٣. هذه الحالة كان من تبعاتها أيضاً انتشار الإرهاب وتمدد تنظيم «داعش» مهدداً الدول العربية في تقسيم كياناتها. واستمرار الغطرسة الصهيونية والتصل من عملية السلام. لكن ما أثار الاهتمام حين تتبع التكامل العربي الخليجي وحماية الأمن الإقليمي هو ظهور الأنظمة الفرعية كتجمعات إقليمية في المحيط العربي. وبروز هياكل أمنية بالخليج والمغرب العربي أدت لانتقال مركز الثقل إليهما. وفي مسار معاكس انكسفت هياكل أمنية أخرى كجبهات المواجهة في الشام. ومصر كعمق استراتيجي للعروبة.

التجمعات الإقليمية كهيكل للتكامل العربي

لسنا نغالي بالحماس دون مبرر لفكرة أن التجمعات الإقليمية هي الطريق الأقرب لبناء هيكل للتكامل العربي، فالتجمعات الإقليمية تتمتع بمزايا تجعلها أكثر قدرة على خدمة قضايا الأمن الإقليمي، فالتنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية محددة يكون أكثر قدرة على التعامل مع القضايا بإيجابية. مما يسهل عملية توزيع المهام وتكاملها. فالاعتراف بجدوى التنظيمات الإقليمية هو اعتراف بأمر واقع^٤. كما يصعب إنكار وجود نظم إقليمية عربية فرعية لعبت دوراً إيجابياً، بعضها لفترة طويلة وبعضها لفترات قصيرة، فمجلس التعاون الخليجي قام



لحظة ازدهار واستقرار واعتدال استثنائي في تاريخها المعاصر^٦. وفي الوقت نفسه خرجت المغرب والجزائر وموريتانيا بأقل الضرر من عاصفة الربيع العربي. وقد لا يكون استثناء مصر دقيقاً بما يكفي إلا أن التكامل الأمني العربي أكثر قابلية للبروز عبر الكتل بدل الدول. وتحديدًا بين كتلة الخليج العربي وكتلة المغرب العربي، أو تحديدًا، من سلم منها من تبعات الربيع العربي. وقد تأسست هذه القناعات على المقدمات المنطقية التالية:

- تشرف هاتان الكتلتان على أهم النقاط الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث تشرف دول الخليج على مضيق هرمز الذي يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان ثم المحيط الهندي، كما تشرف كتلة الجزيرة العربية على مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن ثم المحيط الهندي. كما تشرف السعودية على مضيق تيران في مدخل خليج العقبة. مما دفع الغرب للتعاون مع الكتلة الخليجية وتأسست قوة الواجب المشتركة «CTF ١٥٢» عام ٢٠٠٤م، والتي تتألف من ٢٨ دولة معظمها تابع لـ «حلف شمال الأطلسي»، للأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والتهريب، والقرصنة. وفي الطرف الآخر من العالم العربي تشرف المغرب على مضيق جبل طارق الذي يربط بين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي. كما تعتبر الجزائر من أكبر البلدان العربية والأفريقية من حيث المساحة.

- كانت دول الخليج والمغرب الأقصى الأقل تعرضاً للخلخلة جراء عاصفة الربيع العربي، ربما للقواعد الراسخة بالحكم بمعظم دول الكتلتين؛ وعدم وجود مصالح مستقلة خاصة بالجيوش عن أنظمة الحكم. ولوجود ثروات يحميها العالم من

ولازال صامدًا كأقوى منظمة إقليمية عربية منذ أربعة عقود. كما بزغ مجلس التعاون العربي في بغداد ١٦ فبراير ١٩٨٩م، بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية ليجمع العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر، ليقوم بدور ريادي وتوثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائه. وفي مارس ١٩٩١م، ظهر تجمع فرعي آخر هو إعلان دمشق الذي توصلت إليه مصر وسوريا مع دول الخليج الست، لكن التعديل الذي أدخل على نص الإعلان في ١٩ يوليو ١٩٩١م، وتحوله من صيغة العمل الجماعي العربي المشترك إلى صيغة العمل الثنائي، وحصر العمل به بناء على حاجة كل دولة خليجية على حدة تطلبه أو لا تطلبه، هذا التعديل أدى لانتهائه. كما ظهر الاتحاد المغاربي فبراير ١٩٨٩م، بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. لجعل اقتصاد الدول الخمس مكمل لبعضه. ورغم ذلك كانت هناك نظرات سلبية عربية لهذه الأنظمة الفرعية. فالمنظمات الفرعية العربية تبرز التمايزات بين الشعوب العربية. والروابط بين الدول المتجاورة جغرافياً ليست دائماً الأقوى. كما أن المشكلات الإقليمية ليست ذات منشأ إقليمي خالص فقد ترجع لأسباب دولية. كما أن تغليب الاعتبارات والمصالح الإقليمية المحدودة، يضعف الالتزامات العربية^٥.

انتقال مركز الثقل يحدد تكتلات التكامل

مرت منطقة الخليج العربي بتحويلات تاريخية ومستجدات ضخمة أدت مع أحداث الربيع العربي إلى بروز الخليج الجديد، وانتقال مركز الثقل العربي من المراكز التقليدية إلى دول مجلس التعاون في العديد من المجالات. فدول مجلس التعاون تعيش

تبعات عدم الاستقرار. بالإضافة إلى بعد بعض هذه الأنظمة عن قلب الصراعات في المنطقة.^٧

- بقاء قواتها العسكرية سالمة دون تفكك، مقارنة بجيوش مراكز النقل التقليدي السورية والعراقية، واستثناء الحالة المصرية من ذلك المأل، مع عدم وضعها في نفس درجة جاهزية وتسليح الجيوش الخليجية والجيش الجزائري، ربما لما تعرض له الجيش المصري من إرهاب جراء استخدامه في الأعمال الأمنية وعسكرة بعض الأقاليم. وتعتت واشنطن في تسليحه. وللغياب النسبي لدور مصر خلافاً لما كان وما ينبغي أن يكون لها من دور ووزن إقليمي^٨.

- تملك دول الكتلة الخليجية والكتلة المغاربية قوّة موارد ستدفع لنجاح التكامل الاستراتيجي. وبهما أيضاً استقرار سياسي

دفعهما للعب أدوار هامة، مع طموح مستمر لتكون وسيط عربي وإقليمي بارز. كما أصبح النظام الخليجي، يتحمل مسؤولية القرار العربي، بعد انتقال مركز الثقل السياسي والمادي والعسكري للخليج. وإذا أصبحت القوّة العربيّة المشتركة أداة ورافعة للتكامل فلن يكون هناك ما هو أفضل من قوات درع الجزيرة والقوة العسكرية المغاربية لتكون عمودها الفقري.

- تبلور تحالف استراتيجي بين الخليج والمغرب فكلتا الكتلتين أصبحتا رقمين مهمين في المعادلة الإقليمية والدولية لا يمكن تجاوزهما ومن الصعب التوصل لتسويات دون أن يكون لهما انعكاس ومكان في الاستراتيجية الإقليمية.

متطلبات التكامل.

إن أية محاولة جادة لخلق التكامل العربي ستفشل دون شك إذا لم تلتزم الواقعية في مقاربة المشهد. حيث إن أي نوع من التعاون يستلزم إطاراً وآليات ومتطلبات منها:

- التداخل بين الأمن الإقليمي والقومي سببه عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها في المجال الداخلي دون التعاون مع غيرها من دول الجوار الجغرافي أو الاستعانة بقوى أخرى لدعمها في هذا المجال،

- من آليات إنفاذ النظام الإقليمي العربي إصلاح الجامعة العربية. كالتدابير التي يمكن اتخاذها ضد الدولة التي تخرج على أحكام الميثاق، ووجود مجلس أمن وهو ما يرتبط به تشكيل قوة طوارئ عربية توضع تحت تصرف الجامعة. ونظام تسوية المنازعات. ووقف تسرب المنازعات العربية-العربية إلى خارج الجامعة.

- إقامة نظام الأمن الجماعي العربي، فسبب التدخل الأجنبي في الأزمات العربية هو تعطيل العمل بأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تكفل ردع العدوان على الدولة العضو

حال وقوعه، وفي هذا السياق دعاء البعض إلى إحياء أحكام تلك المعاهدة. وخلق الإرادة السياسيّة لتفعيل العمل العربيّ المشترك عامّة، والتكامل الأمنيّ والعسكريّ على وجه الخصوص وتخطي عناصر الضعف الاستراتيجي بصياغة مبادئ سياسية بالتعاون بين المخطط العسكري والمنظر السياسي. وتفعيل دور مجلس الدفاع العربي المشترك الذي تأسس، بموجب المادة (٦) من اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠.

- اعتماد مبدأ الواقعية وإمكانية التنفيذ بتبني مشاريع غير خلافية تؤدي إلى بناء ثقة بين جميع الدول العربيّة، تكون أساساً لتطوير مشروع تكامل عربيّ أوسع نطاقاً وأكثر فعالية في المجال الأمنيّ والعسكري^٩.

- التركيز على القوّة العربيّة المشتركة كأداة ورافعة للتكامل، على مبدأ تحالف الراغبين، أي ألا يكون هناك عنصر الإكراه لأية دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيّة للانضمام إلى المشروع. وأن تقوم هيكلية القوّة على مبدأ مركزيّة القيادة، لا مركزيّة القوّة.

- الأخذ بالاعتبار، في كلّ مشروع تكامليّ جامع، الظروف الخاصّة بالكتل الاستراتيجية الرئيسيّة في الوطن العربيّ، كالكتلة الخليجية، وكتلة المغرب العربيّ، وكتلة المشرق العربيّ، والتأكيد على مبدأ وجوب التنازل الجزئي عن السيادة القطريّة.

- التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي بدأ المجال الإقليمي للعرب يشهده مع بدء تهقر مشروع السيطرة الأمريكي على المنطقة. والاستفادة من تقلبات التوازن الدولي وإيقاعه المتسارع في إفراز قوى دولية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي واستغلال ذلك لخدمة المصلحة العربية وأمام الدول العربية خيارات عديدة لتحديد مسارها واختيار حلفائها، خاصة دول جنوب شرق آسيا والصين، للانفكاك تدريجياً من الطوق والعزلة والتخلف الذي فرضه النظام العالمي الحالي.

تحديات التكامل.

يظهر استقراء واقع العالم العربي أن تحديات التكامل تتداخل بشكل كبير مع التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي نفسه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تهديد المنظمات الإرهابية للأمن الإقليمي وغياب منظومة دفاعية عربية لمواجهةها، مع استمرار قضايا نزاع الدول العربية واختلاف توجهاتها كهيئة حاضنة للمنظمات الإرهابية والتطرف. وأبرزها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

- الخطر الإيراني المتمثل بالاختراق الإيراني في العراق

أي محاولة

لخلق تكامل عربي

ستفشل إذا لم

تلتزم الواقعية

في المقاربة

الربيع العربي أدى إلى بروز الخليج الجديد وانتقال الثقل العربي من المراكز التقليدية إلى دول مجلس التعاون

الخاتمة

الأمن القومي العربي هو تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية. ولا يصلح النظام الأمني العربي الحالي للدفاع عن الأمن القومي العربي بدون تكامل، وإن لم يكن بين دوله جميعاً فبين الكتل الإقليمية القائمة حالياً. فهناك قصور في اتفاقية الدفاع المشترك التي لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة وجعلها العرب غير قابلة للتطبيق.

ومحاولة تحقيق التكامل العربي بين كافة الدول العربية هو امتداد لموروثات قديمة، فالخروج من المأزق الراهن يتطلب إعادة تعريف معنى «ان الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ» فالأجدي حالياً هو الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بالكتل الاستراتيجية الرئيسية في الوطن العربي، كالكتلة الخليجية، وكتلة المغرب العربي، وكتلة المشرق وتضمّ مصر والسودان والأردن. ولظروف كتلة المشرق يجدر بالكتلة الخليجية والمغربية تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتنسيق المواقف، مشكلة كتل وترابط استراتيجي يتحوّل لنقاط قوة تعطي للتكامل أبعاده العملية، حتى تتعاضد بقية أطراف الوطن العربي^{١٠}.

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

واليمن ولبنان وسوريا، أو بالتهديد النووي الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي. والفشل في قضية نزع السلاح النووي، والفشل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أو الخليج، وقصور الجهود التي بذلتها الدول العربية في هذا الشأن.

- أدى الاحتراب الداخلي بين مكونات بعض الدول العربية لكثرة الهياكل العسكرية في الإقليم بين منظمات إرهابية وميليشيات مدعومة من دول كالحشد الشعبي وحزب الله، وبين هياكل أجنبية يمثلها الحضور الأمني للغرب وروسيا وتركيا في العراق وسوريا وليبيا.

- الخطر الصهيوني، وتوقف عملية السلام، واستمرار التوسع في بناء المستوطنات وإذلال الشعب الفلسطيني، والعمل المستمر لتهويد القدس وتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود زمانياً ومكانياً.

- الضعف العربي في بيئة إقليمية متقلبة وسيئة الطباع، فالأطماع التركية في سوريا والعراق خرجت من مراكز الاستخبارات إلى مراكز الدراسات ووسائل الإعلام وهي في طريقها إلى بيانات صانع القرار السياسي. كما أن إفريقيا لم تعد الجيرة الطيبة جراء الطموح الإثيوبي والحروب الوشيكة بسبب التنازع على مياه النيل. والتقرب الأريتري من تل أبيب وطهران، بالإضافة إلى الرعب النووي بين الهند وباكستان اللتان تمثلان الجوار المباشر للعرب من الجنوب الشرقي.

الهوامش

- ١ - ساسين عساف. ورقة عمل - الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي: مراجعة نقدية. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٢ فبراير ٢٠١٤.
- ٢ - محمود المنير. الأمن القومي العربي ٢٠١٥ .. الواقع وأفاق المستقبل.
- ٣ - أمل عبدالله القبيسي، الإمارات: التضامن السبيل الوحيد للخروج من المأزق العربي الراهن
- ٤ - د. خليل حسين. نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام. ١٦
- ٥ - نفس المصدر السابق
- ٦ - عبد الخالق عبد الله . فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول تبدأ بندوة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية. ١٠
- ٧ - نهى خالد . الربيع العربي: لماذا سقطت الجمهوريات وبقيت الملكيات؟ موقع نون بوست. ٣
- ٨ - «مجلس العلاقات» شرّح الواقع العربي وقدم رؤيته للنهوض. صحيفة القيس. ٢٦
- ٩ - جمال أمين همام. ٣٠ خبيراً أكدوا أهمية إنشاء القوات العربية المشتركة . مجلة آراء حول الخليج . العدد ١٠٥
- ١٠ - الخليج والمغرب.. «كتل موحد» بوجه التحديات المشتركة. إرم نيوز

قمة الخرطوم أسست لمرحلة جديدة وغيرت تصنيف الدول العربية

القمة العربية الدورية: البحث عن الإرادة السياسية

عُمر القمة العربية تقريبا بعمر جامعة العرب العجوز. أول قمة عربية عقدت بأشخاص في مصر ٢٧-٢٩ مايو ١٩٤٦م، أي بعد أربعة عشر شهرا، من إعلان إنشاء الجامعة العربية كأول كيان إقليمي، بل وعالمي، في ٢٢ مارس ١٩٤٦م، بموجب بروتوكول الإسكندرية (٧ أكتوبر ١٩٤٤م)، الذي وقعته سبع دول عربية هي: مصر، المملكة العربية السعودية، الأردن، سوريا، اليمن، لبنان، والعراق، الذين شكلوا مجتمعين الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية. منذ ذلك التاريخ والحكومات العربية حريصة على عقد القمة العربية، وإن ظلت مؤسسة القمة العربية، لفترة تاريخية طويلة دستورياً، خارج ميثاق الجامعة العربية، بوصفها جزء من النظام الرسمي العربي. حتى حصل التعديل على ميثاق الجامعة، في الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في قمة القاهرة: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.. وهذا هو التعديل الرابع لميثاق جامعة الدول العربية، على نسخته الأصلية.

د. طلال صالح بنان

مرحلة الانعقاد الطارئ للقمة العربية

في المراحل الأولى من مسيرة تجربة القمة العربية، كانت تلك القمة، في معظمها، سواء العادية منها أو غير العادية، تأخذ بنهج رد الفعل تجاه القضايا والتحديات التي تواجه النظام العربي الرسمي، دون ما حاجة لعقد القمة العربية، بصورة دورية منتظمة. هذا السلوك من قبل الدول الأعضاء كان من شأنه أن يبعد الجامعة العربية عن أداء دورها في تفعيل مشاريع التكامل البيئية بين الدول الأعضاء وخدمة القضايا القومية الكبرى، التي من أجلها أنشئت الجامعة العربية... وكذا يحول بين الجامعة ومتابعة القرارات التي من أجلها عقدت تلك القمة العربية للتعاطي معها، ومعظمها كانت لها خلفية استراتيجية وأمنية ذات علاقة مباشرة بقضايا الأمن القومي العربي، وعلى وجه الخصوص بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا التحرر الوطني في العالم العربي.

كذلك فإن من شأن عدم الأخذ بدورية القمة العربية، في هذه المرحلة الأولى من تجربة الأخذ بنهج وآلية القمة العربية

للتعاطي مع قضايا التكامل الإقليمي وخدمة قضايا الأمن والتنمية في العالم العربي، تباعد فترات عقد القمة العربية، ليس فقط بسبب تقادم وحدة الخلافات بين الدول العربية، بل وأيضاً، بسبب طبيعة المبررات والدوافع التي دفعت لعقد تلك القمة، التي كانت في معظمها ملحة (أمنياً)، وغالباً ما كانت تتم بدعوة دولة عربية بعينها، قد تكون وراء اندلاع الأزمة التي تسببت في عقد القمة، دون ما تنسيق مسبق مع الدول الأعضاء، الذين معظمهم كانوا يساقون لحضور تلك القمة، من أجل إظهار مشهد خادع لتضامن عربي غير موجود، في حقيقة الأمر.

للتدليل على عدم انتظام عقد القمة العربية.. وتباعد فترات انعقادها، قبل الأخذ بنهج دورية انعقاد القمة العربية وتأسيس مؤسسة القمة العربية كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، بموجب آخر تعديل في ميثاق الجامعة العربية، يُلاحظ: أنه مضت عشر سنوات عن القمة العربية الأولى في أنشاص لتعقد القمة العربية التالية في بيروت في نوفمبر ١٩٥٦م، لمناقشة العدوان الثلاثي على مصر.. وتمضي ثمان سنوات أخرى لتعقد

النظام الإقليمي العربي الرسمي يمتلك آليات الردع والإلزام وفرض

التدابير العقابية القسرية دون ما حاجة لتسجيل ذلك في ميثاق الجامعة



تمثله جامعة الدول العربية، متطلب الإجماع في إقرار ما يصدر عنها من قرارات، دون ما ضمانات حقيقية لتنفيذ تلك القرارات أو الالتزام بها، يظهر مدى الجهد المضني الذي على العرب بذله لتنفيذ إرادة سياسية حقيقية كفيلة بالتعامل بكفاءة وفعالية وشفافية مع قضايا العرب الكبرى، في الأمن والتكامل والتنمية.

دورية انعقاد القمة العربية

تبدأ مرحلة الأخذ بدورية انعقاد القمم العربية، بعد إقرار الملحق الرابع لميثاق الجامعة في قمة القاهرة في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠م، هذا التعديل، كما سبق ذكره، لم يؤصل دستورياً بتضمينه ميثاق الجامعة العربية، فحسب... بل أصل دستورياً، أيضاً، لمؤسسة القمة العربية كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي الرسمي، الذي تمثله جامعة الدول العربية. هذا التطور في مسيرة الجامعة لا يعدو كونه سوى تقنين لعرف سبق كرس له سلوك وتوجه الزعماء العرب، في إطار الجامعة العربية، للتعامل مع قضايا العمل العربي المشترك، خاصة تلك التي لها دلالات أمنية واستراتيجية. بهذا التطور الدستوري في ميثاق جامعة الدول العربية، الذي أخذ بنهج دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية، بوصف مؤسسة القمة العربية أعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي، أضحي التزاماً من قبل الدول الأعضاء بعقد القمة، بصفة دورية، وإن كان ليس بالضرورة في موعدها في شهر مارس. كما أن هذا الالتزام بدورية

أول قمة عربية اعتيادية في القاهرة في يناير ١٩٦٤م، لدعم ثورة الجزائر.. تبعتها بثمان شهور قمة الاسكندرية في سبتمبر من نفس العام، لمتابعة قرارات القمة الاعتيادية الأولى بالقاهرة، خاصة تلك المتعلقة بقضية مشاريع إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. بالمناسبة: عقد مؤتمري قمة عربية اعتيادية في سنة واحدة، كانت إشارة تهازل ببدء الأخذ بنهج دورية انعقاد القمم العربية، الذي أقره مؤتمر القمة الأول في القاهرة، قبل أشهر، إلا أن ذلك لم يُضمن في الميثاق... الأمر الذي أخذ من العرب ٣٦ سنة أخرى لتأصيل نهج دورية انعقاد القمة العربية دستورياً في الميثاق، في قمة القاهرة غير العادية (نوفمبر ٢٠٠٠ م).

لذا فإن الترتيب لتلك القمم، في مرحلة ما قبل الأخذ بنهج دورية انعقاد القمم العربية، كان في حقيقة الأمر يتم في عجلة، ودون تحضير مسبق، على الأقل من باب توخي توفير الحد الأدنى من المصادقية، لقرارات القمة التي تصدر في ختام اجتماعاتها، سواء في مواجهة الرأي العام العربي، أو الأطراف الدولية المعنية بعقد تلك القمم أو التي يرمي الزعماء العرب من خلال القمة، بعث رسائل تحمل دلالات سياسية أو إشارات ردع استراتيجية. فإذا أضفنا لتلك التعقيدات السياسية واللوجستية والعملية، التي عادة ما كانت تصاحب القمم العربية في ما قبل مرحلة الأخذ بنهج الانعقاد الدوري السنوي للقمة العربية وتضمنين القمة العربية كأعلى مؤسسة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، الذي

السياسية التي تفتقر إليها الجامعة العربية، رجعت إلى أصحاب السيادة في الدول الأعضاء (الملوك والرؤساء والأمراء العرب)، الذين أوكلت إليهم مباشرة، بموجب هذا التعديل الأخير في الميثاق، مسؤولية ومهام خدمة قضايا الأمن القومي العربي.. ومسؤولية تفعيل التكامل الإقليمي، والتنمية في مجتمعات الدول العربية، المنوط بالجامعة العربية القيام بها.

هذا، في حقيقة الأمر، ليس تطوراً شكلياً أو هامشياً، كما قد يجادل البعض. منذ الأخذ بدورية انعقاد القمة العربية، تحرص الدول الأعضاء على حضورها، وإن ناور البعض سياسياً في تشكيل وفود حضور مؤتمرات القمة الدورية، بمستويات تمثيلية متدنية دبلوماسياً وسياسياً، حتى أن بعض الدول الأعضاء أمام عدم رغبتها حضور القمة والمشاركة فيها، بل وأحياناً محاولة إفشالها، تعتمد إلى تدني مستوى تمثيلها إلى أقل مستوى ممكن يصل أحياناً إلى مستوى السفراء المندوبين في الجامعة العربية، لكن ليس اللجوء لمقاطعة القمة، حتى لو اعتذرت عن دورها في رئاسة القمة أو استضافتها، كما كان الحال في مرحلة ما قبل الأخذ بدورية انعقاد القمة العربية.

كما أن التأكيد على رئاسة القمة من قبل ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء، كما جاء في التعديل الأخير للميثاق، من شأنه إضفاء الهيبة على اجتماعات القمة، واحترام تراتبية القيادة السياسية على مستوى الدول الأعضاء، بحيث لا يرأس القمة ممثلاً عن رئيس دولة تترأس القمة من هو من الناحية السياسية والبروتوكولية، في مرتبة أدنى من رؤساء الدول الحاضرين القمة.. وكذا إبداء الجدية والانضباط في المناقشات.. بالإضافة إلى تحري الدقة والحسم في صياغة القرارات، وبعد ذلك المثابرة والحرص على متابعة الالتزام بالقرارات، سواء من قبل الدول الأعضاء، أو من قبل الأجهزة المعنية بتنفيذ ومتابعة تلك القرارات من بين أجهزة الجامعة العربية المتخصصة. كما أن مسؤولية رئاسة القمة من قبل الدولة العضو، لا تقتصر على اجتماعات القمة، التي لا تزيد كثيراً عن يومين، بل أن رئاسة القمة تمتد لسنة كاملة لحين موعد القمة الجديدة، بل وحتى قبل ذلك مرحلة التحضير للقمة، وهذا يقود إلى تأكيد حرص الدولة رئيسة القمة لبذل الجهود اللازمة للتحضير الجيد.. ولتتابعة تنفيذ قرارات وضمائم التزام من هم معنيين بها، بعد فض اجتماعاتها، سواء من الدول الأعضاء أو الأجهزة المعنية، في الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة.

هناك، أيضاً، جانب اقتصادي، قد يفسر اعتذار بعض

عقد القمة العربية لا يعد التزاماً عينياً على كل دولة لا في رئاسة القمة ولا في استضافتها، إذ تجيز لوائح الجامعة اعتذار الدولة التي حان دورها لرئاسة القمة وتحويل الرئاسة إلى الدولة التالية في الترتيب الهجائي، وفي حالة تعذر ذلك، تعقد القمة في مقر جامعة الدول العربية!

المهم، هنا، هو الحرص على عقد القمة دورياً، برئاسة إحدى الدول الأعضاء... وهذا، بحد ذاته يُعد التزاماً من قبل الدول الأعضاء، ليس فقط بعقد القمة، بل بخيار الجامعة العربية، كمنظمة إقليمية تكاملية، بغض النظر عن مدى القناعة بفاعلية الجامعة وكفاءتها بتطوير آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، بإمكاناتها الحالية، وبوضع ميثاقها الهش، الذي يحكم

مؤسساتها، بما فيها مؤسسة القمة العربية، الذي وقف تعديل الأخذ بدورية انعقادها وتصويبها كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، عند قاعدة الإجماع في إقرار ومن ثم إلزام ما يصدر عن القمم العربية من قرارات، بعيداً عن الجدل الدستوري، ما إذا كانت تلك القرارات تتناول أساليب عمل إجرائية أم قضايا سياسية جوهرية. بالإضافة إلى ذلك: فإن هذا التعديل في ميثاق الجامعة الخاص بدورية القمة العربية وجعلها، من الناحية المؤسساتية الرسمية، أعلى

سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي الذي تمثله جامعة الدول العربية، من شأنه أن يرفع الحرج من الناحية السياسية والأخلاقية عن عجز الجامعة، كمنظمة إقليمية، عن الاضطلاع بمهام التكامل بين الدول العربية وخدمة القضايا العربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.. وقضية الأمن القومي العربي، بصفة عامة، وتجييرها إلى الزعماء العرب مباشرة. لم تعد الجامعة العربية، بعد هذا التعديل الخاص بدورية القمة العربية وتصويبها كأعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، من الملائم أن تُستخدم ككبش فداء أمام الرأي العام العربي لفشل الجامعة العربية الاضطلاع بمهام ومسؤوليات التكامل الإقليمي والتصدي لتحديات التنمية والأمن، التي تواجه النظام العربي الرسمي، الذي تمثله جامعة الدول العربية، كما كان الحال قبل التعديل الأخير لميثاق جامعة الدول العربية.

لقد كان الافتقار إلى الإرادة السياسية لتفعيل أجهزة ومؤسسات الجامعة وقراراتها، العامل الرئيس لانتقاد الجامعة العربية، من قبل الرأي العام العربي، والمهتمين بقضايا التكامل الإقليمي، والعمل العربي المشترك. لكن بتتصيب القمة العربية مؤسساتياً كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، الأمر الذي لم يكن منصوصاً عليه في النسخة الأصلية للميثاق، فإن الإرادة

دورية القمة

تجعل الجامعة

كبش فداء عند

فشل التكامل أو

التصدي للتحديات

قمة الخرطوم علامة فارقة في العمل العربي المشترك وأكدت أن الملك فيصل رجل دولة عظيم وزعيم عربي تاريخي فذ

بدايةً: أسس النظام العربي الرسمي، ممثلاً في الجامعة العربية، وبالذات سلوك الزعماء العرب من خلال مؤسسة القمة العربية، لقيم وقضايا قومية كبرى لا يمكن تجاوزها أو مخالفتها أو حتى تجاهلها، دون عواقب سياسية خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي لأنظمة الدول الأعضاء، التي تعتمد إلى ذلك، تنال من شرعيتها السياسية داخلياً.. وكذا على مستوى النظام العربي، بل على مستوى الدوائر الإقليمية القريبة، حتى على المستوى الدولي الأوسع.

معروف أن قيام الجامعة العربية، مرده في الأساس أمني، ذو خلفية استراتيجية ترتبط بالأمن القومي العربي، الذي تشكل عقب الحرب الكونية الثانية، وكان يركز حول الخطر الاستراتيجي الكبير الذي يمثله قيام إسرائيل في قلب العالم العربي في فلسطين. لقد كان هذا الخطر الاستراتيجي هو الذي استشعر قلق الدول العربية السبع المؤسسة للجامعة العربية ودفعها لعقد أول قمة عربية في أنشاص في مايو ١٩٤٦م، بدعوة من مصر، وذلك قبل الإعلان عن قيام إسرائيل بعامين. ومن يومها والقضية الفلسطينية، بخلفتها الاستراتيجية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، ما زالت تتردد إلى اليوم، في أهم بنود مقررات الجامعة العربية، حتى مع تطور حقيقة إبرام بعض الدول العربية لمعاهدات صلح منفرد مع إسرائيل.

لم يكن استشعار خطر قيام إسرائيل في قلب العالم العربي على أرض فلسطين وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني الطبيعية والمكتسبة الغير قابلة للتصرف، يعكس تقديراً سياسياً لموقف ذي خطورة استراتيجية، على أمن العرب القومي من قبل الزعماء العرب، الذين حضروا قمة أنشاص، وذلك قبل أن يصبح كيان إسرائيل الصهيوني واقفاً في قلب العالم العربي، فحسب... بل كان في حقيقة الأمر يعكس ضمير الأمة العربية من الخليج إلى المحيط، حتى تلك الكيانات العربية التي لازالت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي، حيث كانت شرعية أنظمة تلك الدول المؤسسة للنظام الرسمي العربي ترتبط بصورة قوية وحاسمة برفض قيام إسرائيل.. وبكفاءة وفاعلية الدول العربية في مواجهة تحدي قيام إسرائيل في قلب العالم العربي على أرض فلسطين، وكذا الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الطبيعية والمكتسبة الغير قابلة للتصرف، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه، وإفشال

الدول الأعضاء عن ترؤس القمة أو استضافتها، بالإضافة إلى تكاليف عقد القمة، فإن الدولة المترئسة للقمة، في سعيها ضمان نجاح رئاستها وترك بصمة في مسيرة جهود التكامل التي تقوم بها الجامعة العربية، قد تجد نفسها مضطرة لإنفاق المزيد من الموارد وضخها في شرايين الجامعة العربية، قد لا تكون مضطرة لإنفاقها لو لم تكن تتراأس القمة. فإذا كانت على سبيل المثال: بعض الوكالات والأجهزة المتخصصة بالجامعة في حاجة إلى موارد إضافية لتفعيل بعض القرارات الخاصة بها والصادرة عن القمة، وتعجز موارد الجامعة المحدودة عن الوفاء بها، مما يعني احتمال عرقلة تنفيذ القرارات المعنية بها الصادرة عن القمة... في هذه الحالة تعتمد الدولة المترئسة للقمة لسد هذا العجز، من أجل المساهمة الإيجابية في تفعيل قرارات القمة المترئسة لها، كمؤشر لنجاح رئاستها. فرئاسة القمة عمل يستهلك عام كامل، بل أكثر، من جهود الدولة المترئسة للقمة العربية، في التحضير للقمة وإدارة اجتماعاتها، ومن ثم متابعة تنفيذ قراراتها، مما قد يكلفها إنفاق الكثير من الموارد لضمان نجاح رئاستها للقمة العربية.

إنجازات القمم العربية، في مواجهة إخفاقاتها

في خضم خيبة الأمل التي تصيب الرأي العام العربي من فشل الجامعة العربية من تحقيق أهداف إنشائها في التكامل الإقليمي وخدمة قضايا العرب الكبرى في مجالات الأمن والتنمية، بعد سبعين عاماً من إنشائها.. وكذا العجز الظاهر في نموذج الجامعة، بالرغم من عراقتها التاريخية، مقارنة بإنجاز كيانات إقليمية لحقت بأسبقية الجامعة العربية في تجربة التكامل الإقليمي، إلا أن التحليل الموضوعي لتقييم مسيرة الجامعة العربية، من خلال حركة مؤسسة القمة ومدخلاتها في النظام العربي الرسمي تفرض الإشارة إلى إنجازات حققتها القمم العربية، عندما توفرت الإرادة السياسية اللازمة، من قبل الدول الأعضاء، استجابة لتوقعات الشارع العربي من مؤسسات النظام العربي الرسمي، خاصة مؤسسة القمة، حتى قبل الأخذ بدورية عقد مؤتمرات القمة والتأصيل الدستوري لمؤسسة القمة العربية كأعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، في ميثاق الجامعة العربية.

التزم العرب برفض التفاوض مع إسرائيل، حتى قررت دولة عربية كبرى التفاوض المباشر مع إسرائيل الأمر الذي كلفها كثيراً، داخلياً وعربياً، وترتب عليه تعليق عضويتها بالجامعة العربية، ونقل مقرها إلى عاصمة عربية أخرى، واختيار أمين عام آخر للجامعة العربية من غير مواطنيها، بموجب مقررات قمة بغداد ١٩٧٨م.

كما أن قمة الخرطوم العربية هذه شهدت أحد أبرز مظاهر التضامن العربي، ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي، الذي عادة ما يزين مقررات القمم العربية، بل أيضاً على مستوى الفعل المادي المحسوس، الذي كان كفيلاً بتجاوز هزيمة الحرب العسكرية، ومواصلة الصمود السياسي والعسكري، بالذات لدول

المواجهة، التي فقدت أراضي لها في حرب الأيام الستة، خاصة مصر والأردن. أما سوريا، وإن شاركت في القمة وهي الأخرى فقدت أراضي لها في تلك الحرب، إلا أنها رفضت مقرراتها، وبالتالي استبعدت من الدعم المالي السخي الذي قدمته دول النفط الغنية في تلك القمة وهي:

المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وبلغ ١٢٥ مليون جنيه إسترليني، وهو ما تكبدته دول مواجهة التي فقدت أراضي لها في تلك الحرب، وبعضها فقدت موارد مالية، بالعملة الصعبة،

بسبب تلك الحرب، حيث كانت من أبرز نتائج تلك الحرب الاقتصادية: فقدان مصر لدخلها من قناة السويس، نظراً لإغلاق القناة أمام الملاحة العالمية.

لم يُحدد وقت محدد لذلك الدعم النقدي الذي قدمته الدول الثلاث، وكان على الوجه التالي: المملكة العربية السعودية ٥٥ مليون جنيه إسترليني، الكويت ٥٠ مليون جنيه إسترليني، ليبيا ٢٠ مليون جنيه إسترليني... إلا أن تلك القمة التزمت باستمرار ذلك الدعم المالي السخي من تلك الدول العربية الثلاث لدول مواجهة، حتى إزالة آثار العدوان. بالفعل: التزمت الدول العربية الثلاث بدفع هذا الدعم المادي لدول المواجهة، سنوياً، حتى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، التي طورت فعاليات سياسية واستراتيجية جديدة لمواصلة الصراع مع إسرائيل، خدمة للأمن القومي العربي.

كذلك شهدت تلك القمة فترة مزدهرة من التضامن العربي الحقيقي، بعيداً عن «مناكفات» الفترة السابقة بين الدول العربية، نتيجة للتقسيم الاعتباطي للدول العربية، على أسس أيديولوجية بين دول رجعية وأخرى تقدمية في النهاية: أثبتت الدول العربية، التي صُنفت أنها رجعية، بأنها دول أكثر تقدمية في فهم واستشراف حركة مسيرة التاريخ وقفزت على جراحها، التي سببتها سهام

المخطط الصهيوني بإقامة كيان لليهود على أرض فلسطين. الاقتراب من قضية الشعب الفلسطيني بما يعكس قبول إسرائيل وإضفاء الشرعية على وجودها، كان وما زال من محرمات التعاطي العربي مع قضية العرب الكبرى، خارج التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وإقامة دولته على أرضه. صحيح أن هذا الالتزام العربي بقضية الشعب الفلسطيني ومن ثم رفض قيام إسرائيل على أرض فلسطين، قد اعترته تعديلات «تكتيكية» نتيجة لهزائم العرب العسكرية في ثلاثة حروب رئيسية مع إسرائيل (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧م) وانتكاسة العرب السياسية في أول حرب يكسبونها عسكرياً في مواجهة إسرائيل (حرب أكتوبر ١٩٧٣م)، إلا أن شرعية الأنظمة العربية، الأعضاء في الجامعة

العربية، تتوقف إقليمياً وداخلياً، على دعم القضية الفلسطينية، ورفض احتلال إسرائيل للأراضي العربية والحوؤل دون أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل... هذا - بالمناسبة - يسري أيضاً، على الدول التي عقدت معاهدات سلام منفرد مع إسرائيل.

موقف جماعي عربي، فرض العرب تقهم واحترام العالم له، من خلال مقررات القمم العربية، التي تكرر مطلب استعادة الأراضي العربية، التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام

الستة ١٩٦٧م، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة. في ثلاثة مواقف عربية عكستها مقررات القمم العربية، فرض العرب على نظامهم الإقليمي الرسمي، وكذا على مستوى العالم رؤيتهم الخاصة بالسلام في المنطقة، والتزامهم بقضية الشعب الفلسطيني ورفضهم وجود إسرائيل على أرض فلسطين. بالإضافة إلى تسوية الخلافات فيما بينهم، خاصة تلك التي شهدت أشكالاً من الصراع العنيف، وإن كان بطريق غير مباشر، بأسلوب الحرب بالوكالة.

قمة الخرطوم العربية سبتمبر ١٩٦٧

في قمة الخرطوم العربية (٢٩ أغسطس - ٢ سبتمبر ١٩٦٧) انتظر العالم مقررات تلك القمة العربية، التي جاءت بلاءاتها الثلاث المعروفة (لا تفاوض، لا صلح، ولا اعتراف بإسرائيل)، قبل أن يصدر قرار مجلس الأمن الشهير رقم: ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧م، ليعلن عن مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.. ولا يشير، لا من قريب أو من بعيد لألية التفاوض لحل الصراع العربي الإسرائيلي، رغمًا عن دفع إسرائيل والولايات المتحدة لتضمين القرار دعوة أطراف الصراع للتفاوض المباشر. وقد

أخذ العرب ٣٦ عاماً لتأصيل منهج دورية انعقاد القمة العربية دستورياً

العمل العربي المشترك أسس لسلوك منظم يلتزم بشرعية إقليمية تستمد قوتها من الشرعية العربية الداخلية

ووقف دعم الرياض للملكيين، تنفيذًا لاتفاقية جدة بين القاهرة والرياض (أغسطس ١٩٦٥م).

قمتي فاس وبيروت (سبتمبر ١٩٨٢، وبيروت فبراير ٢٠٠٢م)

تواصلت إنجازات القمم العربية، ترسيخًا لمكانتها الرفيعة في النظام العربي، بتتويج شرعيتها الإقليمية كأعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، من خلال دورها المحوري في إيجاد حل للصراع العربي-الإسرائيلي من داخل العمل العربي المشترك، بعيدًا عن أية حلول منفردة تأتي من خارج الإرادة العربية المشتركة أو تُفرض عليها من أية قوة خارجية عظيمة (الولايات المتحدة)، كذلك الذي تطور من خلال اتفاقية كامب ديفيد (١٧ سبتمبر ١٩٧٨م) التي توجت بمعاهدة سلام منفرد بين مصر وإسرائيل (٢٧ مارس ١٩٧٩م)، وتبعتها معاهدة وادي عربة (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م) بين الأردن وإسرائيل، اللتين قادتا إلى انضراط العقد العربي للتعامل مع أخطر قضية استراتيجية تتعلق بالأمن القومي العربي، عندما نجحت إسرائيل بفك حصار جبهة المواجهة معها، وردت بحصار مضاد يطال أطراف العالم العربي، سواء بإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مثل ما هو الحال مع موريتانيا، أو إقامة علاقات اتصال غير رسمية أو شبه رسمية، مع بعض الدول العربية في الخليج العربي.

بالنتيجة: كان على العرب أن يقدموا بدائل مضادة، لا تستبعد الحلول السلمية لحالة الصراع الاستراتيجي مع إسرائيل دون المساومة على قضية الشعب الفلسطيني.. أو القفز على قيم النظام العربي، كما حددته مقررات القمم العربية، وكذا مقررات الأمم المتحدة، في هذا الشأن. وظهرت هذه البدائل من مؤسسة القمة العربية. كانت البداية في قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢م، وبمبادرة من السعودية حملها الملك فهد لتلك القمة، حيث أقرت قمة فاس الثانية مشروع السلام العربي، الذي يقوم أساسًا على مقايضة الأرض مقابل السلام، مع التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.. والتشديد على حق العودة للفلسطينيين، وتعويض من لا يرغب في العودة.

أخذ من العرب عشرين سنة أخرى بعد إقرار قمة فاس الثانية لمشروع السلام العربي، ليتقدم العرب من خلال مؤسسة القمة بمبادرة السلام العربية، قدمتها السعودية أيضًا وعُرفت بمبادرة الملك عبد الله للسلام، عندما كان حينها وليًا للعهد، وأقرتها قمة

ما كان يُطلق عليها دول تقدمية.. وبرزت قيادات تاريخية لديها إحساس فطري حقيقي بغاية حركة التاريخ، مثل: الملك فيصل بن عبد العزيز. لقد أثبت الملك فيصل في تلك القمة أنه رجل دولة وزعيم تاريخي عربي فذ، من طراز فريد، عندما فوجئ العالم بأسره بموقفه العروبي وفهمه الاستراتيجي العميق للمخاطر الحقيقية، التي كان يواجهها العالم العربي، لو أن العرب استسلموا للهيمنة العسكرية، التي منوا بها في تلك الحرب، من قبل إسرائيل.

كما تجلت إمكانات العرب الحقيقية والمحتملة، في تلك القمة التاريخية، بإعادة اللُحمة إلى النسيج العربي بتعددية أطيافه بقاء أبرز زعيمين للعالم العربي في ذلك الوقت: الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس جمال عبد الناصر، ليواصل البلدان النضال في ملحمة مسيرة المصير المشترك للأمة، الذي تحققت أولى بشائرها الملموسة بانتصارات حرب أكتوبر ١٩٧٣م، التي قادها البلدان معًا، ومن ورائها الأمة العربية، ليس على جبهة القتال في مسرح العمليات الساخن في سيناء والجلولان، فحسب بل على مسرح السياسة الدولية، عندما قاد الملك فيصل حربًا اقتصادية عالمية نصرته لقضايا العرب القومية، مستخدمًا أمضى أسلحة الحرب الاقتصادية، حينها، التي أثبتت إمكاناتها الرادعة عبر القارات، ألا وهو سلاح النفط. استمرت معركة سلاح النفط دائرة على مسرح السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، بعد صمت المدافع على جبهات القتال العسكرية، بوقت طويل، الأمر الذي وفر زخمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وقانونيًا وأخلاقيًا ومعنويًا وإعلاميًا لجهود العرب المشتركة على جبهة المعركة السياسية الدولية والإقليمية، حتى تم رفع الحظر عن تصدير النفط للدول التي تدعم إسرائيل، بطلب وموافقة الدول العربية، على جبهة المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل، في قمة الجزائر نوفمبر ١٩٧٤.

كما أن قمة الخرطوم كانت حاسمة في رآب صدع العلاقات المتوترة بين الدول العربية بسبب هذا الانقسام العقائدي بين هذه الدول وتصنيفها ضمن معسكرين متضادين دول رجعية، وأخرى تقدمية، وكانت ساحة القتال الساخنة بين هذين المعسكرين في حرب اليمن (١٩٦٢-١٩٧٠م). لقد أبرم اتفاق تاريخي، بين السعودية ومصر، مهدت له قمة الخرطوم العربية، بإنهاء الحرب في اليمن، تم بموجبه سحب مصر قواتها العسكرية من اليمن،

بيروت العربية في فبراير ٢٠٠٢م. مبادرة السلام العربية هذه تقدمت خطوة شجاعة إلى الأمام تعكس رغبة العرب الحقيقية في إحلال السلام العادل والدائم في ربوع أرض الرسالات، بأن عرضت التطبيع مع إسرائيل، وليس سلاماً بارداً كما جاء في مبادرات السلام، التي تبنتها الولايات المتحدة.

ما زلت مبادرة السلام العربية، وبعد ما يقرب من عقد ونصف من انطلاقها هي أساس أي تحرك عربي مشروع سواء على مستوى الدول الأعضاء للجامعة العربية أو على مستوى حركة مؤسسات النظام العربي الرسمي، وفي مقدمتها مؤسسة القمة العربية. لقد أسست مبادرة السلام العربية، التي أطلقتها قمة بيروت العرض العربي المتاح، الذي يتحكم في سلوك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ومؤسسات النظام الرسمي في ما يخص الاقتراب من إيجاد حل لحالة الحرب بين العرب وإسرائيل.. والتعامل بمسؤولية قومية مع قضية الشعب الفلسطيني.

المبادرة

العربية للسلام

ما زالت أساس أي

تحرك عربي أو

دولي للحل السلمي

القمة العربية رمز الإرادة السياسية العربية

لم يعد الجدل بافتقار العمل العربي المشترك إلى الإرادة السياسية للنيل من مخرجات جامعة الدول العربية، في التعامل مع قضايا التكامل البيئي بين الدول العربية، أو خدمة قضايا العرب الكبرى في الأمن والتنمية، من الناحية الأكاديمية والمنهجية بل والسياسية البحتة، ذا معنى منطقي سليم، بعد أن أسس لمؤسسة القمة العربية دستورياً ضمن تعديل أضيف في ملحق خاص لميثاق الجامعة. لقد انتقلت مشكلة الإرادة السياسية، التي كانت الجامعة العربية تقتصر إليها، إلى أصحاب السيادة المباشرين في الدول الأعضاء (ملوك ورؤساء وأمرء) الدول العربية.

هذا بالإضافة إلى أن تاريخ العمل العربي المشترك من خلال الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة وفي مقدمتها مؤسسة القمة، حيث أسس لسلوك منظم يلتزم بشرعية إقليمية تستمد قوتها من شرعية داخلية في الدول الأعضاء تتحكم في سلوك هذه الدول تجاه التعامل مع القضايا القومية الكبرى، سواء في التعامل مع إسرائيل أو التعاطي مع القضية الفلسطينية، أو حتى تحري الدول الأعضاء في سلوكها الاقتراب من قيم النظام العربي، التي جاءت في الميثاق. قد لا نتجاوز الحقيقة لوزعمنا: أن النظام الإقليمي العربي الرسمي الممثل في الجامعة العربية، بالذات في مؤسسة القمة العربية، يمتلك من آليات الردع والإلزام وفرض التدابير العقابية القسرية، دون ما حاجة لتسجيل ذلك في ميثاق الجامعة كما هو وضع الباب السابع في ميثاق الأمم المتحدة. على

سبيل المثال: عندما أقدمت دولة عربية كبرى على عقد صلح منفرد مع إسرائيل دفعت ثمناً سياسياً باهظاً كلفها ما يشبه العزل الكامل عن محيطها العربي، بل ونقل مقر الجامعة من عاصمتها واختيار أمين عام آخر للجامعة من غير مواطنيها. ثمن سياسي ودبلوماسي ومعنوي باهظ طال هيبة تلك الدولة العربية الكبرى ومكانتها الإقليمية، لا تزال تعاني منه حتى بعد عودتها للجامعة العربية وإعادة مقر الجامعة لعاصمتها واختيار أمين عام جديد للجامعة من مواطنيها.

كذلك فإن تحري الدول الأعضاء عقد القمم العربية في موعدها السنوي في شهر مارس، بعد أن أخذ بدورية عقد القمم العربية سنوياً، بموجب التعديل الخاص بذلك في ميثاق الجامعة العربية، لهو دليل على التحكم في سلوك الأعضاء فيما يخص الحرص على عقد القمم العربية في موعدها، ومتابعة قرارات القمم العربية السابقة، والجهود المفروضة على الدولة المترسدة للقمة أن تتحرى العمل، طوال العام على متابعة قرارات القمة والعمل على تفعيلها، قدر الإمكان، لو اقتضى الأمر الإنفاق على ذلك من مواردها، الوطنية الخاصة، على الأقل من أجل التسجيل بنجاح القمة في فترة رئاستها لها.

هذا الزخم الذي تطور بتجربة القمم العربية، رغم جدل البعض بتواضع إنجازاتها، الذي دُعم بالتعديل الدستوري في ميثاق الجامعة بتقنين مكانة مؤسسة القمة دستورياً كأعلى جهاز تنفيذي في النظام الرسمي العربي الممثل في الجامعة العربية، من شأنه إذا ما تم البناء عليه وجرت تجربته على مجالات تكاملية أخرى تطل مجالات ووكالات جامعة الدول العربية المتخصصة، فإنه يمكن إحياء مشاريع وبرامج تكاملية، لها وكالاتها القائمة وتحكمها اتفاقات ومعاهدات سارية، في مجالات التكامل الإقليمي والاقتصاد والأمن والتنمية.

كل ما يحتاجه الأمر تفعيل الإرادة السياسية التي تتجلى، بصورة حاسمة في مؤسسة القمة العربية. الحاجة، إذن: لعمل دؤوب من قبل الأمانة العامة الجديدة للجامعة العربية للنظر في تجربة القمم العربية واستغلال التأسيس الدستوري لمؤسسة القمة العربية، الذي جاء به التعديل الأخير للميثاق، تجسيداً للإرادة السياسية، التي يعتقد الكثيرون أن العمل العربي المشترك يفترق إليها، وهي موجودة في تاريخ حركة القمم العربية، ومؤصلة دستورياً في ميثاق الجامعة العربية. ●

المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: التأثير والحلول

أمريكا وإيران وحرائق دول الجوار
والعقد الاجتماعي .. تحديات الخليج

في فترة الخلاف الكبير بين الدول العربية الذي بدأ بعد الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم تعمق مع الاتفاق المصري الإسرائيلي في عهد المرحوم أنور السادات، تعطلت مؤسسة القمة العربية، إلا أن الرأي بعد ذلك توافق بين العرب، خاصة بعد عودة الجامعة إلى مقرها في القاهرة، على أن اجتماعات القمة العربية كمؤسسة يجب أن تعقد في كل الأحوال والظروف وبشكل دوري، وتكون أيضاً موزعة دورياً بين العواصم العربية، وقد تم ذلك منذ عقدين من الزمن بشكل شبه منتظم.

د. محمد غانم الرميحي

إعاقة (ماكينة) تلك القاطرة على الفعل)^٢

يمكن الحديث عن المخاطر ومصادرها من ثلاث جوانب رئيسية:

المخاطر الخارجية (غير العربية) الولايات المتحدة - إيران.
المخاطر الخارجية العربية (حروب أهلية محتملة في الجوار).

المخاطر الداخلية (العقد الاجتماعي الداخلي).

تلك المخاطر متداخلة وتأثير بعضها على بعض ظاهر بين، إلا أنه من أجل التحليل سوف أتناول كل من عناصرها على حدة، ليس فقط من أجل عرض (مخاطرها) ولكن أيضاً من أجل (فهم دوافعها)، على أمل الوصول إلى نتيجة معقولة لفهم المخاطر وأسبابها وأيضاً رسم مؤشرات لفهمها ولما جرتها.

أولاً (الخارجية) ١ - العلاقة بالولايات المتحدة: لقد لاحظ المتابعون تكثيف اللقاءات الأمريكية - الخليجية في السنوات القليلة الماضية، سواء بشكلها الجماعي (دول الخليج في مجلس التعاون) أو بشكلها الثنائي (كل قائد خليجي على حدة) هذه الكثافة في اللقاءات تدل على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون وبين الولايات المتحدة تمر بمرحلة (تصدع) غير مسبوق، ناتجة عن (الفرق بين التوقعات الخليجية من أمريكا في الملفات الساخنة، وبين قدرة أمريكا على الفعل أو رغبتها فيه) هذا التصدع سوف يستمر حتى يستقر على بر، هو قناعة الخليجيين أن عليهم (قنع شوكمهم بأيديهم) فالإدارة الحالية، ونتيجة للتراكمات التي مرت بها الإدارات السابقة في منطقة الشرق الأوسط، وجلها سلبية، وتبنت مقاربة مختلفة عن سابق الست عقود الماضية أو يزيد،

لذا فإن الباحث سوف يرى أن (القمم) العربية بعضها منتظم وبعضها متقطع، بعضها يُعقد في العواصم العربية كما اتفق، أي بتسلل أجنبي، وبعضها يتغير من عاصمة لأخرى، وبعضها يعقد في مقر الأمانة العامة في القاهرة، حسب الأجواء العامة بين العرب، وحسب الظروف والملاسات السياسية، والقمة القادمة التي سوف تعقد في موريتانيا ليست استثناءً في الاختلاف^١، فقد كانت مقررة في أبريل ٢٠١٦م، في المغرب، وأصبحت الآن في موريتانيا في شهر يوليو ٢٠١٦م، وهي القمة رقم ٢٧ التي تعقد في أجواء سريعة التغير كلياً ومنذرة بمخاطر على الدول العربية جميعها ودرجات مختلفة. من هنا فإن محاولة بناء (التكامل) العربي على الأقل بين مكونات المجموعة العربية القادرة على البقاء بعيداً حتى الآن عن الاضطراب الكبير في المنطقة والتنسيق الإيجابي بينها، من أولويات اللقاء القادم، من أجل وقف التدهور والبناء على الممكن، ومن جهة أخرى فإن دول مجلس التعاون، التي تشترك في المسار والمصير مع بقية الدول العربية هي اليوم تشكل تقريبا (قاطرة) الحركة المضادة لمحاولات التفتت العربي والهيمنة الإقليمية، إلا أنها تحتاج إلى ظهير عربي كانت تباشيره اشتراك دولة المغرب العربي في قمة خليجية في النصف الثاني من شهر أبريل في الرياض، من أجل بناء (تحالف القادرين) في الفضاء العربي للتقليل من المخاطر وتعظيم المكاسب. إلا أن هناك مخاطر تحيط بدول مجلس التعاون تقلل من فاعلية الاستفادة أو تعظيم (قدرة تلك القاطرة الخليجية) على القيام بما يتوجب عليها القيام به. وهذه المطالعة هي محاولة للإطالة على (المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: بواعثها، ومصادرها وتأثيرها على تعطيل أو

أي تبنت سياسة (رفع اليد المباشرة) في الشؤون السياسية لدول المنطقة، ومحاولة إدارة ما يحدث عن بعد، وتجد هذه السياسية في مجملها من المتابعين في الولايات المتحدة (الإعلام والسياسيين) الكثير من التأييد، في المحصلة فإن الإدارة الحالية ترى أنها حققت الكثير من النتائج (الإيجابية) من وجهة نظرها، دون (تورط أقدام على الأرض boots on ground) أو (خسارة دماء أمريكية blood sacrifices) من هذه النتائج الوصول، عبر التفاوض، لوقف البرنامج النووي الإيراني، تأكيداً (لسلامة إسرائيل الاستراتيجية إلى فترة طويلة) كما لم تؤكد في السابق، وصرف النظر على ملاحظتها مهما فعلت في الأرض المحتلة، سحب السلاح الكيماوي من سوريا، بيع الكثير من الأسلحة للمنطقة، الحصول من جهة

على نفط رخيص، ومن جهة أخرى الاستغناء التدريجي عن النفط الخليجي، ذلك من بين عدد من النجاحات التي تراها النخبة الأمريكية أنها قد حققت لصالحها نتيجة سياسة (رفع اليد)، وهي من منظور المصالح الأمريكية نجاح بأقل الأثمان. من جهة أخرى تبدل نقطة ارتكاز الخلاف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وبين الولايات المتحدة من (خلاف حول وضع إسرائيل وسياساتها) إلى (خلاف حول التقدير الاستراتيجي مع إيران) وهو خلاف لا يبدو أن

الطرفين، الأمريكي أو العربي الخليجي على اقتراب من التحليل النظري أو الواقعي حوله، فدول الخليج ترى أن التدخل الإيراني في الجوار العربي يربك المشهد السياسي، ويهدد الأمن القومي إلى درجة أن ذلك التدخل يساهم جزئياً في (دعشة) المنطقة، لأن هناك أناس يشعرون بالتهديد الحقيقي من ذلك التدخل الإيراني ويلجئون إلى العنف المضاد في مقاومته، وإن كان عنفاً غير منظم. في هذا الملف، بسبب تباعد المواقف، لم تعد الولايات المتحدة من وجهة النظر الخليجية، بالرغم من التطمينات، مكاناً للثقة فيما يمكن أن تتخذ من خطوات في المستقبل، خاصة في المراحل الممكن أن تتحول إلى حرجة. لا زال هذا الملف (علاقة بالولايات المتحدة بإيران) يورق دول الخليج، فقد اعتمدت على (حسن نوايا الولايات المتحدة في الموضوع الأمني الخارجي) لفترة طويلة، وربما منذ انسحاب بريطانيا من الخليج في بداية سبعينات القرن الماضي، حتى قدوم الإدارة الأمريكية الحالية. إلا أن المشكلة التي أراها أن هناك تغير هيكلي في الموقف الأمريكي حتى الآن لم يستوعب من بعض الأطراف الخليجية، وهو قائم على قاعدتين الأولى أن الولايات المتحدة أعادت تعريف قوتها بسبب عاملين مواردها المالية وحدود قدرتها على الفعل، فهي ليست الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين، وإعادة النظر في مفهوم حدود القوة، ليس لها

علاقة بإدارة واحدة (أوباما أو من سوف يأتي بعده) بل تموضع استراتيجي، كانت بوادره تتجمع منذ فترة. ذلك من جهة أما ثانياً فتتظر دوائر نافذه في واشنطن أن التهديد على دول الخليج من إيران (مبالغ فيه) بل إن بعض التهديد (داخلي) لذلك فإنها تدفع بمحاولة (تغيير شروط العقد الاجتماعي الداخلي) في دول الخليج، وقد ظهر ذلك جلياً في عدد من تصريحات الإدارة الحالية، كان آخرها عناوين الصحف التي ظهرت بعد لقاء السيد باراك أوباما بقيادة مجلس التعاون في الرياض في ٢١ أبريل ٢٠١٦^٣ ربما أن هذا الشعور القوي (بأهمية الإصلاح الداخلي) سوف يبقى مع الإدارات المختلفة المقبلة، لسببين على الأقل، الأول هو أخذ (الموقف الأخلاقي العالي) فيما تدفع به العولة من اختيارات مجتمعية و سياسية منها حقوق الإنسان وتمكين المرأة وغيرها من الشعارات، والثاني حدود القوة الأمريكية المتضائلة، أي أن الأمر ربما عكس ما يراه البعض، إن الموقف الأمريكي الحالي هو (مؤقت) تلتزم به الإدارة الحالية ذلك تطمين للنفس واجب مراجعته!

إيران تخاف من عقدتي: التدخل الغربي وضعف الحكم الديني المجيب

٢- العلاقة بإيران: تشكل إيران تهديداً حقيقياً لدول الخليج، فهي مسيطرة على القرار السياسي في العراق ومتداخلة بنشاط يصل إلى العسكري في سوريا، و تهيمن على القرارات من خلال حزب الله في لبنان، و تسيطر على تصرفات جزء مهم في الساحة اليمنية، وتأخذ المكان الإعلامي الأكثر علواً في الموضوع الفلسطيني، من خلال (العداء اللفظي لإسرائيل) وتقدم نفسها كمكان (للديمقراطية) عن طريق الحديث عن التغيير الدوري الظاهري في نخبها الحاكمة، كل ذلك يجعل من قدرتها على الإقناع حتى لدى بعض العرب كبيرة.^٤ هناك عدد من السيناريوهات الحاكمة للعلاقة مع إيران، يرى البعض طرحها كخيارات لدول الخليج، أي يمكن التفكير بها، وهي سيناريوهات يتحدث بها بعض نخبة الخليج، بصرف النظر عن حجمهم أو تأثيرهم، أستطيع أن أشير باختصار إلى ثلاثة منها: الأول يرى أنه من الممكن استيعاب إيران، بسبب أولا جبرتها، وثانياً قدرتها العسكرية والصناعية وتقدمها العلمي! وأخير بسبب تأثيرها المباشر على جزء من الشرائح الوطنية (العرب الشيعة)^٥ المواطنين في الخليج، وأن العمل بجدية كافية على ذلك المحور، حتى لو غرض الطرف عن بعض تدخلاتها !! يمكن أن يقنع الدولة الإيرانية ب (تشارك أعباء الأمن الإقليمي) وحسن الجوار !! والسيناريو الثاني أن إيران هي (فارسية- زرادشتية- مجوسية) أو أنها (الجار العار)! وهي بطبيعتها معادية للعرب، ويستدعي هذا السيناريو من التاريخ المواقع الصراعية العربية- الفارسية، وينتهي إلى أن الوفاق معها

تغير موقف أمريكا قائم على إعادة تعريف مواردها وحدود قوتها وهي ليست كما كانت في القرن العشرين

بعيدة نسبياً أو قريبة، فإنها تشكل (شيء من المخاطر الثقيلة) على دول الخليج، ليس سراً أن بعض دول الخليج كان ولا يزال لها مساهمات (ما) في الحرب الدائرة في ليبيا، شبه البعيدة عن الإقليم الخليجي، كما أن لها (اهتمام بعدم سقوط مصر) في أيدي متطرفة، وفي العراق هناك صراع داخلي محتدم ليست بعيدة عنه بعض القوى الإقليمية على رأسها إيران، مع إطلالة تركية أيضاً، أما في سوريا فإن المخاطر في استمرار وجود النظام السوري وتحالفاته الإقليمية (إيران)، و الدولية (روسيا) يجعل من دول الخليج في مرمى النيران السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية، أما التحدي الأكبر فهو في اليمن الذي يشترك مع دولتين خليجيتين في حدود طويلة هما عُمان و المملكة العربية السعودية، وخاصة الأخيرة التي يتشابك أمنها الوطني تشابكاً لا فكاك منه مع أمن المملكة العربية السعودية، والذي أجبر تدخل الأخيرة مع حلفائها في الأساس الخليجين وبعض العرب، في صراع مسلح، من أجل التأمين الوطني. ولا يبدو الآن أن ثمة أفق لوقف ذلك الصراع أو تقليل مخاطره، من النواحي المالية والعسكرية والاستراتيجية. الحرائق حول الإقليم الخليجي مشتعلة، ومرشحة إلى التوسع قبل أن تكون مرشحة إلى الخمود، مما يجعل المخاطر حقيقية. فهناك احتمال حقيقي أن تشطر كل تلك الدول، العراق، سوريا، اليمن إلى دويلات طائفية وعرقية أصغر مما يعظم المخاطر على دول الخليج ويزيد من احتمال التدخلات الإقليمية، بل ويعرض المنطقة كلها إلى فوضى. من جهة أخرى تستنزف تلك الصراعات موارد مالية ضخمة من دول الخليج، إما من أجل تمويل الحملات العسكرية أو إبقاء بعض الدول الحليفة بعيدة جزئياً عن الإفلاس أو تمويل سبل الإغاثة للمنكوبين جراء تلك الصراعات، وهذا بحده ذاته استنزاف هائل للموارد.

العقد الاجتماعي الداخلي: يتشكل الضغط على العقد الاجتماعي الداخلي من ناحيتين الأولى هو أهمية تجسير الفجوة بين عوامة المواطن ومحلية الدولة، والثاني هو (انتهاء عصر الدولة الراعية Welfare State) فتزامن تراجع أسعار النفط والتي كانت متوقعة منذ زمن، مع تضخم الطلب على الميزانية العامة للدولة الخليجية النفطية، بسبب ما اتخذته من سياسيات الرفاه في عقود النفط الذهبية الخمسة الماضية، مع تزايد الأزمات العسكرية والحروب الأهلية المحيطة، التي تستنزف المال العام، والموارد، وضعت الدولة الخليجية اليوم في وضع (التفكير الجدي) في تغيير

(مستحيل) وليس غير ممكن فقط، حيث لن تهدأ شهيتها إلا بالسيطرة على مقدرات العرب، وخاصة جوارها الخليجي! أما السيناريو الثالث الذي اعتبره واقعي، فهو يرى أن إيران ليست بالقوة التي تصف نفسها أو يصفها مؤيدوها، بل هي من هذا العالم الثالث، الذي يعج بالكثير من نقاط الضعف، وهي تحتوي على خلل كبير في الداخل، وأن سياساتها الحالية مرتبطة بعقدتين، يمكن تسميتهما بوباء الخوف، الأولى (التدخل الغربي في خمسينات القرن الماضي ضد حكم إيراني وطني (مصدق) من قوى غربية (بريطانية-أمريكية) أطاحت وقتها بالطموح القومي الإيراني للتحرر والانعقاد، أما العقدة الثانية فهي المعروفة، وغير المعلنة تتمثل بحدود قدرة (الحكم الديني) الذي تبنته إيران، على الوفاء باحتياجات العصر، وهو حكم هجين، يسيطر عليه رجال الدين، في خلطة غير (تاريخية) لأي من أشكال الحكم الممكن استمرارها! فإيران اليوم تقتصد إلى حكومة بالمعنى الطبيعي للحكومة، لذلك فالنخبة الإيرانية قلقة على استمرار هذا النوع من الحكم الأمر الذي يوصلنا إلى الموقف الخليجي من إيران، فلن تتغير في الجوهر السياسية الإيرانية في الإصرار بدرجات مختلفة على فكرة (تصدير الثورة) حتى يتلاشى هذا الجيل الإيراني الحاكم، الذي شهد مظالم الشاه وقام بالثورة عام 1979م، من أجل تخليص (المستضعفين من الظلم) أي أن أمام الخليج جراء المخاطر الإيرانية ربع قرن على الأقل من (إدارة الصراع) وعلى الخليجين أن يولدوا أنفسهم لإدارة الصراع لآله، ذلك من خلال العديد من الخطوات منها التماسك الخليجي الصلب، وإقامة جدار عربي يحيط بذلك التماسك وإطار إسلامي، وهذا ما يبدو أن المملكة العربية السعودية تقوم به اليوم. إلا أن الأمر لا ينتهي هنا، فهناك (تصور) إيراني لدى بعض النخب في طهران يتكون من ثلاث حلقات الأولى أن طهران مسؤولة (أخلاقياً وسياسياً) عن الشيعة في كل مكان، بما فيهم شيعة الخليج، والثاني أن طهران ترى في أنظمة الخليج أنها (مستكبرة وغير عادلة مع شعوبها) والثالث أن معظم ما قامت به دول الخليج من اصلاحات منذ عام 1979م هي نتيجة مباشرة لا إيراني!! قد يرى البعض أن تلك الحلقات الثلاث هي (أضغاث أحلام إيرانية) ولكن يجب الاعتراف أنها ضمن التصور الإيراني الذي يجب التعامل معه!!

الحروب الأهلية العربية: هذه الحروب المحتملة سواء كانت

كيف يمكن مواجهة المخاطر الشاخصة والمحتملة؟ ليس هناك حلول ناجحة لمواجهة كل تلك المخاطر اذا لم يتحقق شرطان، الأول هو الاعتراف بتلك المشكلات وتأثيرها السلبي على الأمن الوطني والإقليمي الخليجي، وثانياً وجود إرادة سياسية حازمة لمواجهةها، فرياح التقنية العاتية تخفض الأسوار وتتجاوز المنوعات^{١١}، طبعاً على المراقب القول أن المملكة العربية السعودية، كما هو مشاهد، قد غادرت في السنوات الأخيرة مواقف (المراقب الحذر) إلى (الفاعل النشط) واتخذت القيادة الحالية في المملكة العربية السعودية خطوات مشهودة لمواجهة المخاطر، منها التصدي العسكري لبعضها كما حدث في اليمن، ومنها التعامل الاقتصادي كما في مصر وبناء تحالف واسع من تركيا إلى المغرب إلى ما خلفهما من الدول، كل ذلك يشير بأن الصورة واضحة للمخاطر لدى القيادة السياسية، بقي أن تنتظم هذه الصورة لدى قيادات منطقة الخليج بكل ضوئها وظلالها، وأن تتخذ إجراءات شجاعة في تعديل شروط العقد الاجتماعي للحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق المقولة التي طالبت بها نخب الخليج في السنوات الأخيرة وهي أن (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) أي التوجه إلى وحدة خليجية جادة من أجل تجميع الموارد، وتعظيم الفرص، ودرء الأخطار ●

مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

السياسات. فأسعار النفط بسبب تطور التقنية^٨ سوف تبقى في حدها الأدنى، كما أن إعادة ترتيب البيت الاقتصادي الخليجي لا بد أن يتزامن مع النظر بجديّة في ترتيب العقد الاجتماعي، حيث من المعروف أن تغير الكتلة السكانية وزيادة عوامة المواطن الخليجي، يتطلب بالضرورة تحديث المؤسسات القائمة لتلائم التغيير المادي الحادث، الذي يضع عبئاً على المواطن ويجب مشاركته من خلال استكمال التشريعات والرقابة الشعبية، وحسب قاعدة أصبحت معروفة أن الرضاء السياسي يتناسب طردياً مع الوفرة المادية، والعكس صحيح، وهناك مؤشرات لا بد من الانتباه لها تظهر في تصاعد الطلب على تطوير قواعد العقد الاجتماعي التقليدي، لعل أكثر من تحدث عنها هو السيد باراك أوباما في حديثه الذي أصبح مشهوراً لمجلة أتلانتيك The Atlantic والمعنون بعقيدة أوباما^٩ الذي يركز فيه رأيه الذي تردد في أكثر من وثيقة، وهو (وجوب حدوث الاصلاحات الداخلية) التي لها علاقة بالتعليم والمواطنة والإصلاح الإداري والمالي والمشاركة، والموقف من المرأة. من وجهة نظر إدارته تلك الإصلاحات تعزز الأمن الداخلي، وتساعد على الوقوف أمام التحديات الخارجية، ليس ذلك فقط بل هناك تنامي لدى النخب الخليجية في ضرورة الإصلاح، ويكتب يومياً في الصحف أو على وسائل التواصل الاجتماعي حول تلك المطالب، وتعضد حتى من المسؤولين أصحاب القرار، كما ظهر أخيراً في حديث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ليؤكد ضرورة إعادة التفكير في الكثير من السياسات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي^{١٠}.

الهوامش

- ١- من المقرر أن تعقد في شهر يوليو ٢٠١٦ في العاصمة الموريتانية مع التزامن بتسلم الأمين العام الجديد السيد أحمد أبو الفيط مهام منصبه
- ٢- تقريباً هذا العنوان الذي طلبت مني مجلة آراء حول الخليج أن أقوم باستعراضه في إطار الملف (التكامل العربي - الخليجي: حدوده ... وتأثيره)
- ٣- عنونت جريدة الجريدة الكويتية في اليوم التالي للاجتماع الصفحة الأولى كالتالي (أوباما : استقرار المنطقة مرهون بمعاملة دول الخليج لمواطنيها بشكل عادل)
- ٤- في حديث للشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (رئيس وزراء قطر السابق) لجريدة الفينيل تايمز البريطانية (١٥ أبريل ٢٠١٦) بيدي إعجاباً بالمفاوض الإيراني إبان المفاوضات الناقوية، وقد فاته أن يعرف أن هناك مقابل للمفاوض الإيراني هو إصرار الولايات المتحدة على التفاوض (أي أن الأمور يجب أن تأخذ بتوازن)!
- ٥- يميل الكاتب إلى الإشارة إلى المواطنين الشيعة بتعبير (العرب الشيعة) وليس (الشيعة العرب) لما للفرق بين المفهومين من أهمية واجب الإنتباه إليها .
- ٦- وربما هذا ما تراه عليه الإدارة الأمريكية في (سحب التهديد) من الإطاحة بالحكم من الخارج وإتاحة الفرصة للتغيير من الداخل.
- ٧- ليس جديداً الحديث عن تراجع أسعار النفط، منتدى التنمية الخليجي نظم في عام ٢٠٠٧ لقاء تحت مسمى (الخليج عام ٢٠١٥) كان متنسق ذلك اللقاء كاتب هذه السطور، ثم صدرت الدراسات في كتاب (محمد الرميحي: الخليج عام ٢٠٢٥) من منشورات الساقى عام ٢٠٠٨ جاءت في المقدمة العبارة الآتية : في منفستو السيد أوباما الانتخابي وعد بالاستغناء عن النفط الخارجي خلال عشر سنوات) مع إشارات أخرى من دنس روس : انظر المرجع ص ٦-٧-٨
- ٨- اصبح من المؤكد وصول العالم الى السيارة الكهربائية بشكل واسع خلال عقد من الزمان ، كما تتطور تقنيات الحصول على الطاقة من النفط الصخري واستخدام واسع للطاقة البديلة مما يضغط على أسعار النفط هبوطاً
- ٩- عدد ابريل ٢٠١٦
- ١٠- انظر حديث ولي ولي العهد السعودي في بلومبيرج ٢١ ابريل ٢٠١٦
- ١١- تتعدد المخاطر لتصل الى ندرة المياه وتلوث البيئة واستكمال المؤسسات، وبعض تلك المخاطر لا يمكن علاجها الا بشكل جماعي في دول الخليج.

الإرهاب في مقدمة التحديات

التكامل العربي لمواجهة الأجناس السرية والمعلنة

من الواضح كل الوضوح، وبدون لبس أو غموض، ومعلوم للقاصي والداني من المواطنين العرب وغير العرب في المرحلة الحالية، ومنذ اندلاع ما عُرف بثورات الربيع العربي، أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت عرضة لكثير من التحديات غير المسبوقة أو كما يُقال على صفيح ساخن جراء التهديدات والمخاطر التي لا نعتبرها جديدة في تاريخنا بل هي امتداد لكوارث تاريخية عصفت باستقرارها ووحدتها ومواردها ومقدراتها.

اللواء أ. ح / محمود خليفة

يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية في عام ١٩٤٧م، ثم أعقب ذلك إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. إذا دائماً تأتي النتائج الكارثية على الدول العربية بعد الأحداث العالمية الكبرى، وعليه فإن الكثير من المحللين يعتبرون الحرب على الإرهاب الدائرة حالياً هي نذير شؤم، تحسباً لأن يتمخض عن هذه الحرب نتائج كارثية وتقسيم كيانات ودول عربية وظهور كيانات جديدة في غضون السنوات القليلة المقبلة إذا لم يتم سرعة اتخاذ قرارات ووضع إجراءات لمجابهة المخاطر والتهديدات الناتجة عن الأعمال الإرهابية ومواجهتها.

وتجدر الإشارة والتذكير أن منطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقراراً طويلاً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت الجولات العربية الإسرائيلية الأربع (حرب ١٩٤٨م - حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦م - حرب يونيو ١٩٦٧م - حرب أكتوبر ١٩٧٣م).

شهدت منطقة الخليج العربي حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران تم خلالها استنزاف قدرات وإمكانات اقتصادية وعسكرية عربية تلاها كارثة احتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية وتكوين التحالف الدولي لاستعادة الكويت اعتباراً من ١٩٩٠م. وأوجد هذا الغزو محاور سلبية متعددة في الجسد العربي، من بينها تدعيم التواجد الأجنبي في المنطقة، وكسر التضامن العربي، وتباينت نظرة الدول العربية حيال العديد من

تتابعت وتوالى حملات الغزو والاحتلال التي قام بها الاستعمار الأجنبي سواء الهكسوس، أو الماغول، أو الفرس، أو الرومان، أو البطالة، أو العثمانيين، أو الإنجليز، أو الفرنسيين. وكان لهذه الموجات الاستعمارية المتتالية آثار ضارة سواء كانت ثقافية أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو غيرها من الآثار السلبية التي تركت بصمتها على شعوبنا. وقد تمكنت هذه القوى الأجنبية من استغلال مواردنا واستخدامها في بناء السلم الحضاري للارتقاء ببلادهم، ورعاية شعوبهم على حساب شعوبنا ومقدراتنا، ثم رحل الاستعمار إلى غير رجعة (الاستعمار المسلح المعروف) ولكنه خلف لشعوبنا الفقر والجهل والمرض وما زلنا نعاني من هذه الآفات حتى الآن. وأدى ذلك بالطبع إلى خلق مشاكل عديدة منها ما هو متعلق بالعدالة الاجتماعية وتفشي صفات وعادات سلبية، مع تباطؤ النمو وضعف معدلات التنمية.

ثم تأثرت المنطقة العربية بصراعات كبرى بين أقطاب العالم منذ مطلع القرن العشرين بلغت ذروتها في الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم قيام إسرائيل على حساب الحقوق العربية. وبدارسة النتائج الرئيسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) نجد أن متغيرات رئيسية واستراتيجية طرأت على المنطقة العربية، فإبان الحرب العالمية الأولى تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة والمشؤومة عام ١٩١٦م، والتي تم بموجبها تقسيم الهلال الخصيب في الشام وفي عام ١٩١٧م، أصدر وزير خارجية بريطانيا آنذاك آرثر جيمس بلفور ما يسمى بوعده بلفور والذي

العامل الثاني: العوامل الخارجية:

إضافة إلى الأسباب الداخلية أنفة الذكر، توجد مخططات أجنبية بعضها معلن مثل الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، وأيضاً مفهوم الفوضى الخلاقة، وبالتأكيد أيضاً هناك شواهد وقرائن ودلالات يتم استنتاجها، وأسباب ذلك، كما أتصور، هي مصالح بعض القوي الدولية خاصة المصالح الاقتصادية وجمع الثروات والهيمنة على الموارد الطبيعية في دول المنطقة استكمالاً لمرحلة سابقة خلال الاستعمار التقليدي لدولنا من آسيا وأفريقيا لعقود السابقة ثم رحل الاستعمار وما زال هدف السيطرة على مقدرات وثروات الدول نصب أعينهم ولكن بدون الاستعمار التقليدي المباشر، لذلك تم اختراع ما يسمى بحرب المعلومات أو ما يطلق عليها حرب الجيل الرابع من خلال استخدام المعلومة أو الشائعة في التأثير على عقول الشعوب في الدول التي تعاني من الفساد وضعف مستوى المعيشة وانخفاض الوعي ليكون التدمير الذاتي هو المنهج المطلوب علاوة على تخليق أو تصنيع أفكاراً دينية متطرفة وإذكاء الصراع الطائفي في بعض الدول والمناطق لإيجاد حالة من الانكفاء والصراع الداخلي. كل هذا أدى إلى ظهور جماعات إرهابية متعددة ومسلحة بأحدث الأسلحة والمعدات رغم صدور قرارات دولية وإقليمية لتجفيف منابع الإرهاب ووقف الإمدادات للجماعات الإرهابية إلا أن على أرض الواقع لم تجفف هذه المنابع، ولم تنقطع الإمدادات لهذه الجماعات، وهذا يؤكد أن هناك تواطؤ دولي وإقليمي مع هذه الجماعات حيث أنه لا يتوفر لهذه التنظيمات الإرهابية قواعد لتصنيع السلاح، أو طرق رسمية لاستيرادها وبالتالي هذا السلاح يصل إليهم بتواطؤ واضح.

علاوة على قيام جماعات كبيرة من الإرهابيين منهم على سبيل المثال لا الحصر داعش بالسيطرة على منابع النفط في بعض الدول، بل تقوم بتصديره إلى جهات دولية تتعاون معها وتمدها بالسلاح وهذا معروف لأجهزة الاستخبارات المعنية في العديد من الدول.

وقد تمكنت هذه الجماعات الإرهابية من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي في شمال غرب العراق، وشمال شرق سوريا وهناك تواصل على الأرض بين المناطق التي استولوا عليها في الدولتين. أما الوضع في اليمن فما زال تنظيم القاعدة له دور فيما يحدث في هذه الدولة العربية الشقيقة، وقد زادت وتيرة الإرهاب بعد تمدد تنظيم داعش الذي اذكاه الانقلاب الحوثي الأمر الذي يجعل اليمن بين مطرقة الانقلاب الحوثي وسندان الجماعات الإرهابية والفقير، والوضع في ليبيا نموذج

القضايا، وأصبح هناك تعارضاً على الأقل في وجهات النظر في بعض المواقف يؤثر على اتخاذ قرارات حاسمة.

في الخمس سنوات الأخيرة واعتباراً من ٢٠١١م، حدثت متغيرات إقليمية في أكثر من دولة عربية بشكل مباشر (تونس - مصر - ليبيا - اليمن - سوريا) وقد أطلق على هذه الأحداث ما عُرف إعلامياً بالربيع العربي الذي على غير ما توقعت الشعوب العربية، وتمنت المنطقة وشعوبها أن يكون تحولاً ديمقراطياً إصلاحياً ولكنه كان ناراً ودماراً وخراباً ودياراً أصبحت خاوية مهدامة وقتلى وجرحى ولاجئين مشردين في دول كثيرة بالعالم يتسولون المأوى والملاذ، إضافة إلى الكثير منهم الذين تبلمهم البحار في مغامرات الهجرة غير الشرعية، والوقوف على الحدود لتسول الدخول والسماح لهم من سلطات الدول الأخرى للدخول والإيواء.

حرب الإرهاب

نذير شؤم

وقد تؤدي إلى

تقسيم بعض

الدول العربية

وتقف خلف موجات الهجرات العربية الحديثة العديد من الأسباب المعروفة ولا يمكن إغفالها أدت إلى تفاقم الأزمات والمشاكل في الدول العربية التي تشهد النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، حيث العنف والعنف المضاد وتعدد الجماعات الإرهابية وتعدد مسمياتها مع تعدد صور الإرهاب وأشكاله، وتعددت أساليب القتل الهمجية وعمليات الإبادة على غير ما هو متعارف عليه دولياً وإنسانياً ودينياً

من حرق وذبح وتعذيب. ولذلك، ومن وجهة نظري الشخصية، فإن أسباب ظهور وتنامي وانتشار الأعمال الإرهابية متعددة، ولكن سوف أوجزها في عاملين هما: (عوامل داخلية - عوامل خارجية).

العامل الأول: العوامل الداخلية:

توجد أسباب كثيرة لتفشي ظاهرة الإرهاب موجودة في الداخل ومنها، انخفاض المستوى الثقافي والوعي المعرفي، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة، إضافة إلى مشاكل العدالة الاجتماعية وانتشارها بين فئات الشعب، وتهميش بعض الكفاءات لاعتبارات معينة وتدني مستوى الخدمات، وكذلك ارتفاع معدل البطالة في بعض الدول التي يرتفع فيها التضخم وهبوط معدلات التنمية، وصاحب كل ذلك عدم التداول الديمقراطي السلمي للسلطة في معظم الدول مما أوجد مناخاً مناسباً لتفشي الإرهاب الذي تصاحبه السلبية وانتقال الشائعات والاستعداد لتبني العنف والتفجيرات والقتل، والعبث بمقدرات الشعوب، مع غرس بذور الطائفية المقيتة التي تهدد استقرار المنطقة لعقود قادمة، بسبب تدخل قوى إقليمية ودولية لها مصالح في غرس الطائفية والتفرقة.



المواقف والمصالح الغير معلنة وإلا أصبح الماضي بما يحوي من تجارب قاسية مرشحاً لأن يكون حاضراً ومستقلاً.

وعلى ذلك فيجب تحليل أسلوب عمل الجماعات الإرهابية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبة لمجابهتها وتلخص آليات عمل الجماعات الإرهابية في الآتي:

- السيطرة على منابع البترول في بعض الدول لتوفير الإمكانات المادية.

- امتلاك الأسلحة والعتاد العسكري المتطور من خلال أعمال التهريب عبر الحدود البرية والبحرية.

- امتلاك منظومات لاتصالات حديثة عبر الأقمار الصناعية للسيطرة على عناصره وإدارة القتال والعمليات الإرهابية على الأرض.

- اللجوء إلى التنظيمات العنكبوتية، والجماعات النائمة داخل الدول لتنفيذ العمليات الإرهابية في المناطق المأهولة بالسكان.

- الاستعانة ببعض العناصر من السكان المحليين خاصة في المناطق الحدودية لضعف مستوى التنمية، وسوء الأحوال المعيشية في هذه المناطق ولذلك تبدأ معظم العمليات الإرهابية وتنطلق من المناطق الحدودية وليس وسط البلاد أو المناطق الحضرية.

- العمل بتشكيل خلايا العصابات في المناطق والمدن الكبيرة

صعب جداً لا يقل خطورة عن الوضع في اليمن وسوريا حيث انتشرت جماعات الإرهاب في مدن كثيرة منها سرت ومصراته وباقي المدن الليبية وسيطرت على بعض حقول البترول، وفي مصر مازالت ما يسمى بجماعة أنصار بيت المقدس تقوم بعملياتها الإرهابية في منطقة رفح والشيخ زويد بشمال شرق سيناء أي في منطقة الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل، إضافة إلى عمليات جماعة الإخوان الإرهابية داخل العمق المصري، وفي تونس حدثت بعض العمليات الإرهابية في منطقة حدودية مع ليبيا (بن فردان) علاوة على أعمال تفجيرات في بعض المساجد في السعودية والكويت. وبالتالي أصبح الإرهاب خطر داهم يهدد كل الدول العربية والأکید ليست هناك دولة بعيدة عن مخاطر الإرهاب سابقاً أو حالياً أو مستقبلاً سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي وأصبح التضامن والتكامل العربي مطلباً حيويًا وأمرًا ضروريًا لمواجهة الإرهاب مواجهة شاملة قوية منسقة تنسيقاً متكاملًا بين الدول العربية التي تملك مجتمعة إمكانات اقتصادية كبيرة، وكذلك قوة عسكرية ضخمة، وتأمل الشعوب العربية في تضافر الجهود التكاملية للاستفادة من مزايا هذه المقومات في صورتها الجماعية.

وأصبحت الشعوب شغوفة بتحقيق وتطبيق مبدأ الشفافية والمصادقية، وأصبح هو المبدأ المأمول بعيداً عن التعارض في

أكتوبر عام ١٩٧٣م، وتحقق نجاحاً غير مسبوق، وهذا التضامن تكرر أيضاً في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م. وفي الوقت الحاضر فإن التعاون العسكري حالياً ضمن التحالف العربي ضد التمرد الحوثي ومساعدة الحكومة الشرعية في اليمن نموذج ناجح جداً لتأمين المنطقة العربية بأيدي أبنائها. وأيضاً لا يمكن إغفال أهمية أكبر مناورة عسكرية اشتركت فيها قوات عربية وقوات من دول إسلامية بلغ قوامها ٢٠ دولة، وهي مناورة رعد الشمال التي نفذت على أرض المملكة العربية السعودية بحضور القادة العرب وأظهرت مدى جاهزية القوات العربية والإسلامية المدربة والماهرة والمتطورة تسليحاً وتنظيماً وتكتيكات حديثة تمكنت من القيام بالأعمال القتالية الحاسمة، وقد جسدت نموذجاً مهماً ناجحاً وهذا من شأنه تكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية والاستفادة من مراكز المعلومات، في الدول العربية والإسلامية حول الجماعات الإرهابية أعداداً وتسليحاً وأساليب عمل حتى يمكن مواجهتها وتحقيق الانتصار عليها.

ثانياً: التنمية الثقافية:

من الضروري الارتقاء بالمستوى الثقافي والوعي لشعوبنا العربية حتى نحبط إجراءات التدخلات الأجنبية ومنع استغلال أفكار وجماعات متطرفة ثقافياً ودينيًا وفكريًا في الأعمال الإرهابية خاصة أننا شعوب تملك قيمًا وعبادات وتقاليد عظيمة، ولدينا إرثاً كبيراً من الإبداع المعرفي والثقافي، وتراكمات متميزة للقوى الناعمة، كما أنه تجمع الدول العربية منطلقات ومرتكزات واحدة، وأهداف واحدة، ومصير مشترك، وكل ذلك تحت مظلة الدين الواحد، واللغة الواحدة، والموروث الثقافي المشترك، المطلوب في المرحلة الحالية هو تنمية كل هذه المرتكزات والمنطلقات، والارتقاء بالفكر العربي وفي هذا الإطار لا بد أن أشيد بمؤسسة الفكر العربي ورئيس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل على الدور العظيم الذي تقوم به المؤسسة في الارتقاء بالفكر العربي والثقافة، والاهتمام بالفكر العربي بصورة كلية وتحشد المثقفين والمفكرين العرب لرصد الأوضاع العربية واستشراف مستقبلها. وفي النهاية من الضروري أن أؤكد على أن التكامل العربي في هذه المرحلة بات أمراً حتمياً وضرورياً وبدونه سيتم افتراسنا دولة تلو الأخرى. ●

مستشار الأمين العام لجامعة
الدول العربية للشؤون العسكرية

للاختباء في المباني بين الكتل السكانية، وكذلك الاختفاء في الزراعات الكثيفة والمناطق الصحراوية.

- اتباع أسلوب الرعب والترهيب والتخويف في أساليب القتل مثل الذبح والحرق والتعذيب لتهديد المدنيين وبث الرعب بين الناس.

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونظام إعلامي نشط لنشر الأفكار الإرهابية وأساليب تنفيذ العمليات الإرهابية لقصده نشر الرعب بين الشعوب وتسهيل سقوط القرى والمدن وهزيمة القوات النظامية.

المواجهة:

بعد استعراضنا المشكلة وأسبابها وأساليب الجماعات الإرهابية فإنني أرى أنه يجب أن تكون المواجهة شاملة، وعبر العمل العربي الجماعي وفي هذا الصدد أصبح التضامن والتكامل العربي مطلب حيوي في هذه المرحلة الفارقة من تاريخنا ويكون على النحو التالي:

أولاً في المجال الاقتصادي:

يكون التكامل العربي في هذا الاتجاه من خلال سرعة التوافق والتكامل العربي ولو بخطوات تدريجية بما يعظم الإمكانيات والموارد ويحقق المردود الأمثل ويؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة في جميع الدول العربية. علماً بأن مبدأ التنمية الشاملة في أبسط معانيها يعني توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لرفاهية المواطن العربي واشباع احتياجاته بما يضمن الوفاية من استقطابه وتجنيدِه بواسطة الجماعات الإرهابية.

إن سرعة إنشاء القوة العربية المشتركة بشكل متطور ومدرب ومجهز بالأسلحة وفقاً لأحدث نظم التسليح العالمي، سوف يكون لها دور غاية في الأهمية في مواجهة الإرهاب ودحره، حيث كان قد تم طرح تشكيل هذه القوة في مارس ٢٠١٥م، بقمة شرم الشيخ، وقد تم إعداد ودراسة بروتوكول، وتم توزيعها على كل الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية، والمؤكد أن هذه القوة العربية المشتركة المقترحة ليست موجهة إلى أي دولة أو ضد استقرارها أو سيادتها نهائياً، بل الغرض منها هو تحقيق الردع العسكري - حال إنشائها. ضد الجماعات الإرهابية المسلحة وتكون هذه القوة تحت مظلة جامعة الدول العربية لتوفير الغطاء القانوني لها.. علماً بأن هناك تجارب سابقة كثيرة بين الدول العربية للتضامن والتكامل في وقت الصعوبات وكانت ناجحة جداً في مواجهة الأزمات التي مرت بها مثل التضامن العربي في حرب

نموذج حروب الخليج

كيف يمكن تعزيز المواقف العربية من القضايا الخليجية؟

هناك تشابك كثيف بين منطقة الخليج وباقي العالم العربي، ولقد تمكنت المنطقة خلال العقود الماضية من أن تصبح منطقة الجذب المركزية في الإقليم، ففي القرون الماضية تركز مركز الجذب والإشعاع الحضاري في الإقليم في عواصم القاهرة وبغداد ودمشق، أو حواضر ومدن المشرق عموماً، ولكن مع مرحلة الازدهار النفطي أو قبلها بقليل، وتحديدًا منذ نشأة الدولة السعودية الثالثة، أضيف ثقل سياسي لمنطقة الخليج تعزز مع استقلال إماراته وتكوين الدول الحديثة في الستينيات والسبعينيات، ثم تعاظم هذا الثقل مع بداية الحقبة النفطية التي كرست الأهمية العالمية للمنطقة، مع تراكم الثروة وزحف العمالة الأجنبية وتركز المصالح الغربية وبروز مظاهر الحداثة والرخاء والنعمة.

د. معتز سلامة

الأول إزاء إيران وإزاء أي تهديدات وأخطار من الشرق والجنوب الشرقي للأمم العربية. ولا يمكن معرفة أهمية هذه المنطقة إلا إذا تصورنا مثلاً -لا قدر الله- التمدد الإيراني وتكريس النفوذ والتأثير السياسي والبشري والمذهبي لإيران على منطقة الجزيرة على نحو يعزلها عن العالم العربي. في ظل هذا الافتراض سوف يتغير وجه المنطقة وسيتغير المستقبل العربي وتصبح دول مثل مصر ودول المشرق كله في عين العاصفة الإيرانية. كما تشكل أهمية المنطقة استراتيجية من مكانتها الاستراتيجية كجزيرة تقع بين بحار ومحيطات وخلجان متنوعة ومضائق ذات أهمية مركزية لحركة الملاحة العالمية حالياً وفي المستقبل. وهذا الموقع يجعل منطقة الخليج درة التاج للمنطقة العربية في ظل وجود النفط أو بدون النفط.

ثانياً: الأهمية الدينية والروحية: فهذه المنطقة هي مركز الأمان الديني والروحي للمسلمين وقبيلتهم وهي مهد الدين الإسلامي، وتوجد بها الأماكن المقدسة بالمملكة العربية السعودية في مكة والمدينة، وتشكل مركز إشعاع روحي وديني يفيض على العالم الإسلامي كله وعلى المسلمين أينما وجدوا، وهذه المركزية الدينية والروحية للمنطقة تأخذ في الازدياد في الحاضر وفي المستقبل، خصوصاً بعد أن أصبح العالم قرية واحدة، حيث أدت سهولة السفر والتنقل إلى تمكين كل إنسان طامح في أداء فريضة الحج وشعيرة العمرة وزيارة بيت الله الحرام في المملكة العربية السعودية، وقد أصبحت منطقة إغراء وجذب حتى لغير المسلمين، مع انتقال شعائر وطقوس المسلمين إلى كافة الأصقاع والبلاد على الفضائيات وعبر وسائل الاتصال المختلفة.

لا تقتصر العلاقة بين منطقة الخليج والعالم العربي على عوامل الثروة والرخاء المادي، وإنما هي سابقة عليهما، وعلى الأرجح كانت ستقوم من دونهما، لكن النفط وثروة المال أكسب المنطقة قيمة مضاعفة، ومع الاستقرار أصبحت هذه المنطقة جوهرة التاج والكنز الأكبر الذي يشكل مطمح القوميين الحالمين بعدالة توزيع الثروة، حيث نظرت بعض وجهات النظر العربية في الستينيات والسبعينيات إلى ثروة الخليج بريية وشك، وفي الوقت الذي استنكرت تأثير المال، فإنها لم تكف عن رفع راية الدعوة إلى التوزيع العادل لما أسمته «الثروة العربية»، وإلى الآن لم ينج الكثير منهم من تأثيرات هذه الحقبة. ولم تكن نزوات قادة من أمثال صدام حسين إلا تأثراً بمثل هذه الدعوات والكتابات التي تعاملت مع ثروة الخليج على أنها ثروة عربية يجوز توزيعها والتعامل معها كمشاع عربي.

مع ذلك، فقد كانت أغلب وجهات النظر ومواقف القيادات في الدول العربية المركزية متعقلة ورشيدة في النظر إلى منطقة الخليج، فاعتبرتها قيمة مضافة ورسيداً احتياطياً ساعة الحاجة، لذلك تعاملت بمسؤولية كاملة وحسن قومي عال مع الأزمات والمشكلات التي تعرضت لها المنطقة، ويمكن الإشارة إلى أربعة جوانب شكلت الدوافع الأساسية للمواقف العربية إزاء الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج، تتمثل على النحو التالي:

أولاً: الأهمية الاستراتيجية: فمنطقة الخليج تشكل العمق الاستراتيجي للعالم العربي وضمته الأمامية مع آسيا، وهي بموازاتها وموقعها على الخليج العربي تضمن للعالم العربي إطلالة مركزية على هذه القارة الهامة، وتشكل دول الخليج خط الدفاع العربي

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية: يشكل الاقتصاد والنفط تحدياً أحد أبرز جوانب الأهمية العالمية والعربية لمنطقة الخليج، فالنتائج المحلي الإجمالي للمنطقة يصل إلى ٦٣, ١ تريليون دولار، وهي مركز الاحتياطي العالمي من النفط، ويمثل مخزوننا النفط والغاز في دول الخليج ما نسبته ٣٦٪ و ٢٢٪ من المخزون العالمي من المورد على التوالي، فيما تمثل قيمتهما ثلث قيمة مخزون العالم، وهناك ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي تشغل مراكز متقدمة ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط على مستوى العالم، هي الكويت والسعودية والإمارات. وتستحوذ الاقتصادات الخليجية على نصف الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وفي الحقيقة فإن هذه الوضعية الاقتصادية لدول الخليج مثلت طوق نجاة للدول العربية ساعات

الأزمات، وما قامت به دول مجلس التعاون في دعم الدول العربية منذ ثورات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ هو أمر لا يمكن تقدير قيمته، حيث كان هذا الدعم أحد أهم عوامل استعادة الاستقرار في دول مثل مصر والأردن والمغرب.

رابعاً: القوة المستدامة للمورد البشري: تعتبر القوة البشرية الخليجية أهم مصادر القوة الخليجية التي سيزداد تقديرها حالياً وفي المستقبل، فعلى الرغم من ندرة السكان في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٤, ٢ مليون كم مربع والتي لا يتجاوز عدد سكانها -بالوافدين- ٥٠ مليون نسمة، إلا أنها تشهد تطوراً استثنائياً بمعايير التنمية البشرية وهو ما جعل خمس من دول مجلس التعاون الست تحتل مواقع متقدمة عربياً على دليل التنمية البشرية العالمي ٢٠١٥م، هي: قطر ٣٢، السعودية ٢٩، الإمارات ٤١، البحرين ٤٥، الكويت ٤٨، وتأتي ضمن دول التنمية البشرية المرتفعة جداً، حتى سلطنة عمان أتت في الترتيب ٥٢ دولياً، وهناك احتكاك بشري واسع بين مواطني دول المجلس والوافدين من كل جنسيات العالم، وهو ما يكسب المواطنين خبرات وتجارب متنوعة، فضلاً عن ذلك تمتلك دول الخليج مئات الآلاف من المتعلمين في الخارج، وهم يمثلون الآن نخبة عالية المستوى التعليمي توافرت لها خبرات متنوعة، وهناك جامعات ومدن علمية خليجية على أرقى مستوى في العالم، وهذه جميعها ستشكل القوة الضاربة لدول المجلس التي تمكن دوله من استدامة النمو في ظل استمرار إيرادات النفط مرتفعة أو منخفضة.

هكذا يشكل الخليج قيمة إضافية كبيرة ليس فقط للحاضر العربي، ولكن للمستقبل بالأساس، لذلك لم يكن غريباً أن تقف الدول العربية ممثلة في مؤسستها المركزية (الجامعة العربية) إلى جانب دول الخليج في كل أزماتها، وأن تقدم الدعم السياسي إزاء كل القضايا الخليجية خاصة في أوقات الأزمات. ولا يتضح ذلك فقط من الموقف العربي الداعم لدول المجلس إزاء التهديدات

الإيرانية وهو المستمر على طول الخط، سواء في دعم البحرين أو الإمارات في موضوع الجزر، أو المملكة خلال مختلف أزماتها مع إيران وأخرها أزمة حرق السفارة والقنصلية السعودية في يناير ٢٠١٦م. ولكن الموقف العربي من الخليج تجلى في أفضل صورته في المحطات المفصلية التي تعرض فيها أمن الخليج للخطر الحقيقي وتعرضت فيه إحدى دوله (الكويت) للاحتلال عام ١٩٩٠، فني مثل هذه الحالات قدم الموقف العربي، ممثلاً في الجامعة العربية والدول العربية المركزية، أكبر إنسان سياسي وعسكري لدول المجلس، وأضفى شرعية عربية على خطوات مواجهة العدوان، وهو ما كان له أثر كبير في إنهاء الأزمة وتحرير الكويت. ولقد كانت الدول العربية جزءاً من التحالف الدولي الذي حرر الإمارة الخليجية، وهو الموقف الذي تجدد مع بدء عملية عاصفة الحزم في اليمن ٢٠١٥م، والتي قام عليها تحالف عربي بالأساس أسهم في القتال الجوي والبري والبحري، وهو التحالف الذي يشكل بارقة أمل بعالم عربي جديد يستطيع أن يتدخل في دوله بالقوة العسكرية لأجل التصدي لحالات التهديد والعصف بالشرعية.

مع ذلك، فإن نظرة ثاقبة في طبيعة الأحلاف العربية مع منطقة الخليج، تشير إلى أنها تتركز بالأساس في التحالف الخليجي المصري، حيث تعتبر مصر قوة أساسية مساندة للخليج في مختلف المواقف، ومؤخراً دخلت كل من الأردن والمغرب والسودان كقوى مساندة للموقف العربي من الخليج، وكتعويض عن غياب سوريا التي شاركت في حرب تحرير الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١م. وتشير اتجاهات الأحلاف الجديدة في المنطقة ٢٠١٥ - ٢٠١٦م، إلى تنامي تحالف عربي لديه قدرة وإرادة على الدفاع عن وحدته السياسية ومصالحه، لأنه ينطلق من تقدير أهمية الوجود السياسي لوحده، وهو تحالف يضم كلا من مصر ودول الخليج والمغرب والأردن، والذي يشكل التحالف العربي المركزي حالياً، الذي يتركز فيه مركز الثقل الاقتصادي في الخليج، ومركز الثقل العسكري في الدول الثلاث الأخرى، ويتوزع فيه مركز الثقل السياسي عليها جميعاً. وهذا التحالف على الأرجح سوف يستمر مع استمرار وتزايد التهديدات، وهو يشكل النواة والقلب في نظام إقليمي جديد يختلف عن السابق.

وفي الحقيقة، فمن المرجح أن تستمر دول مجلس التعاون الخليجي لعقود مقبلة في موضع قيادة العالم العربي، ليس من باب المباهاة ولكن من باب تحمل الأعباء والمسؤولية، حيث تحتاج دول عربية لإعادة التأهيل والتأسيس الثاني للدولة، وعملية إعادة بناء قومي كاملة، وهناك ثلاث أو أربع دول عربية وقعت في دائرة الانهيار السياسي الشامل وتحتاج لذلك، ما يعني أن تستعد دول الخليج لمرحلة من الاستثمار العسكري والأمني والاقتصادي في

استمرار دول الخليج في القيادة لعقود مقبلة من باب تحمل المسؤولية

ولذلك تبقى كل من مصر والأردن والمغرب روافد متجددة للطاقت الخليجية في مواجهة هذه القوى الظلامية، ويساعد على ذلك أن الدول الثلاث تتبنى أفكارًا متقاربة في مواجهة الإرهاب، وهي من أكثر الدول العربية خبرة في مواجهته.

ثالثًا: التهديدات من إيران وقوى الهلال الشيعي: مهما كان من التزامات أمريكية متجددة بأمن الخليج على أثر القمة الخليجية الأمريكية في الرياض في إبريل ٢٠١٦م، فإن الالتزام الأمريكي بأمن دول المنطقة لن يعود كما كان، وعلى الرغم من إقرار بيان القمة على أن «سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في استخدام كافة عناصر القوة لتضمن مصالحها الجوهريّة في منطقة الخليج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها كما فعلت في حرب الخليج هو أمر لا يقبل الشك»، فإنه يصعب تصور إقدام إدارة أمريكية تالية على تكرار صيغة تحالف عسكري مماثل لتحالف عاصفة الصحراء الذي تشكل عام ١٩٩٠ - ١٩٩١م، سواء في مواجهة إيران أو غير إيران، ومن ثم فإنه حتى لو سعت الولايات المتحدة في مواجهة حالات تهديد مشابهة إلى استعمال وتوظيف أقصى مستوى للقوة، فإنها سوف تتجه بالأساس إلى الاعتماد على العنصر البشري العسكري الخليجي، كما تسعى إلى بناء تحالفات أكثر توازنا، وهنا ستصبح دول القوة العربية الرئيسية كمصر والأردن والمغرب طرفًا أساسيًا في أمن الخليج.

رابعًا: بناء الدول العربية: يمكن للدول العربية الثلاثة (مصر والمغرب والأردن) أن تشكل قوى وطاقات تشغيلية لدول الخليج في إعادة بناء الدول المنهارة، فلا شك في أن لكل من الأردن ومصر والمغرب أيدٍ عاملة كثيفة ومدربة، وتستطيع أن تشكل قوى يستخدمها المال الخليجي في إعادة بناء الدول العربية المهذمة، وهو ما يحقق هدفين في آن واحد، ويشكل دعمًا مزدوجًا لحالتين عربيتين شديديتي الاحتياج إلى الدعم، وهما حالة الدول المنهارة وحالة الدول المرتبطة برباط الأمن الخليجي الحيوي.

هكذا يشكل الخليج منطقة الأمان والعمل الأساسية للمستقبل العربي، وتتمثل نقطة الانطلاق المركزية في الحفاظ على أمن الخليج وسلامته في تعظيم الاستثمار في نواة قوة عسكرية أساسية في العالم العربي، وهو ما سيمثل أفضل استثمار في أمن الخليج، وكما أن الاستثمار الخليجي في مصر والأردن والمغرب هو أقرب السبل الخليجية لمواجهة أخطار داعش وتيارات الجهاد وسوريا والمذهبية وإيران، فإن هذا الاستثمار سيبنى أسواراً معززة حول أمن الخليج. ●

المنطقة، وهذه المهمة الخليجية ستجسد أعلى صور الاستثمار في المستقبل الخليجي نفسه، فهناك تعاضد وتشابك معقد بين الازدهار الخليجي والأمن بالعالم العربي، وقد أدت الثورات إلى تعزيز صور وأشكال هذا التشابك الذي لم يعد منطلقاً من اعتبارات قومية على غرار ما كان في الستينيات في القرن العشرين، وإنما من اعتبارات مصلحة ووظيفية، حيث أصبح العالم العربي الظهير السياسي والعسكري والأمني الأساسي للخليج وأصبح الخليج الظهير الاقتصادي والأمني الأساسي للعالم العربي في ظل خطر عام يهدد الكل، وفي ظل انصراف الحلفاء الدوليين وتغير قواعد العمل السياسي بالإقليم. في ظل ذلك، تحتاج دول مجلس التعاون إلى بناء سور عربي حديدي حولها، لمواجهة مخاطر من نوعيات متجددة وجديدة، وسيصبح استثمارها الراهن في العالم العربي أول أسوار الحماية والوقاية من تهديدات نوعية مختلفة.

وتتمثل أبرز الصور المحتملة للتساند العربي مع دول الخليج مستقبلاً فيما يلي:

أولاً: التهديدات الناتجة عن تقلب سياسات الحليف الأمريكي: فسوف يظل موقف دول الخليج من الثورات العربية أحد الأمور التي تتجدد أسئلتها في التفكير الأمريكي لفترة طويلة مقبلة، سواء ظلت أهمية النفط للولايات المتحدة أم تلاشت، وستظل

الإدارة تدير سياساتها من خلال الضغوط على دول المجلس الخليجي، ولن تعود السياسات الأمريكية مع دول الخليج كما كانت مطلقاً، فبعد سنوات من الانشغال بالعراق وأفغانستان، وبعد فشل الرهان على الثورات العربية لم يعد للولايات المتحدة من حيلة ممكنة مع دول المنطقة سوى محاولات الإخضاع السياسي لها، وهو ما سيدفع الإدارة الأمريكية إلى مزيد من السياسات المكشوفة التي تظهر أولى علاماتها من إقرار الكونجرس في مايو ٢٠١٦م، مشروع القانون الذي يجيز رفع دعاوى داخلية ضد المملكة العربية السعودية لتعويض ضحايا ١١ سبتمبر. في مثل هذه الحالات يبرز الموقف التساندي العربي دولا ومؤسست داخل الجامعة العربية كأهم قوة يمكن أن تعزز الموقف الخليجي مستقبلاً.

ثانياً: التهديدات من جماعات الجهاد والإرهاب: فعلى مدى الفترة الماضية تعرضت جماعات الجهاد والإرهاب لضربات قاسية، وأصبحت في مواجهة علنية ومباشرة ومكشوفة مع مستقبل المنطقة، ومهدداً لأمن دولها المستقرة في منطقة الخليج، وهذه الجماعات هم أكثر أعداء الرخاء المادي والازدهار الاقتصادي، ولو فرغوا من ساحات القتال في سوريا والعراق واليمن وليبيا سوف يتجهون فوراً صوب معاقل المال والاقتصاد في الخليج، ولدى هذه الجماعات تراث فقهي يعادي الثروة والمال، ويعادي الحداثة ويستهدف الاستيلاء على إمارات ثرية يتمكن بها من تغذية مشروعه الجهادي العالمي،

تحقيق التكامل وتوسيع السوق العربية المشتركة:

البداية بتجارة السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج

يشكل التكامل الإقليمي عنصراً أساسياً في استراتيجية السياسات الخارجية للحكومات العربية، وبعد سنوات طويلة من السعي للتكامل، كان التنفيذ على أرض الواقع ضعيفاً وأصبحت منطقة التجارة الحرة العربية (PAFTA) ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، نقاط ارتكاز في سعي الدول العربية نحو السوق العربية المشتركة.

د. محمد البنا

صور التكامل الاقتصادي الإقليمي

توجد صور عديدة لما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، كما توجد له أوجه عديدة أيضاً، ما بين سياسية واجتماعية فضلاً عن الاقتصادية، كما تعددت سبل التكامل الإقليمي على الصعيد العالمي، فضلاً عن تباين النتائج التي ترتبت على تلك التجارب باختلاف الأقاليم المحلية، لكن يظل أهم أوجه الاختلاف تتمثل في مدى الالتزام في تطبيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

ويمثل التكامل الاقتصادي، مسألة حيوية للدول العربية في سعيها للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتأكيد عدم تهميش دول المنطقة على المستوى العالمي. ومن هنا تشدد بعض التعريفات على أن التكامل الاقتصادي يتضمن عملية توحد عدد من الاقتصادات الوطنية في منطقة معينة، بغرض تحقيق مزيد من الدعم لعملية التنمية الاقتصادية الإقليمية. وتبدأ المفاهيم الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي بالتأكيد على أهمية إزالة العوائق والقيود أمام التبادل التجاري، وسهولة المدفوعات وانتقال العناصر الإنتاجية خاصة رأس المال والعمل.

وحتى الآن تركز اتفاقية منطقة التجارة الحرة على إزالة الحواجز أمام التجارة في السلع، وبالتحديد إزالة الحواجز الجمركية والتي بدأت فعلياً من يناير ٢٠٠٥م، وتمثلت الخطوة اللاحقة في إعلان الدول الأعضاء عن توسعة نطاق الاتفاقية لتغطي التجارة في الخدمات والاستثمار، سعياً منها للتخلص مما تبقى من الحواجز غير الجمركية (NTBs) وزيادة مكاسب الدول العربية من التجارة البينية المحتملة خاصة في مجالات العمالة، وتدفقات رؤوس الأموال.

ويبقى السؤال الرئيس كيف يمكن الدفع قدماً نحو مزيد من التكامل الاقتصادي العربي؟ وما هي المجالات التي يمكن التركيز عليها حتى يمكن الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة؟

وفي رأينا أن التوسع في التجارة السلعية البينية هدف أساسي وراء التكتلات الإقليمية، لكن العلاقات الاقتصادية الدولية لم تعد حكرًا على التجارة السلعية، بل امتدت لتضم بجانبها التجارة في الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وقوة العمل، وهذا ما يجب أن تسعى الدول العربية لتعميقه جنباً إلى جنب مع التجارة السلعية.

التكامل الاقتصادي مسألة حيوية للدول العربية لتحقيق

التنمية والنمو وعدم تهميش دول المنطقة على المستوى العالمي

مبادئ الحرية أكثر، وتعد أكثر صور التكامل الاقتصادي الإقليمي تحرراً وربما الأكثر تأثيراً على الرفاهية.

أما فيما يتعلق بالسوق المشتركة فينظر لها عادة على أساس أن الدول تسعى لها بغرض تحرير تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والوصول إلى الوحدة الاقتصادية، فالوحدة الاقتصادية، تعرف على أنها سوق مشتركة يتم فيها تقارب السياسات الاقتصادية الوطنية، بفرض إزالة التمييز الناشئ عن تباين هذه السياسات.

كذلك فإن المرحلة الأخيرة من التكامل الاقتصادي، والذي يتمثل في التكامل التام تعد سوقاً مشتركة، يتم خلالها توحيد السياسات الاقتصادية خاصة السياسة النقدية والمالية

والاجتماعية وغيرها من السياسة الخاص بمكافحة التقلبات الاقتصادية، ومن ثم يتم إنشاء كيان يمثل سلطة فوق الوطنية، تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك بفاعلية من خلال إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع ذات المنشأ المحلي، وهذا سبب الحاجة إلى ضرورة تحقيق المرحلتين الأوليتين من مراحل التكامل الإقليمي قبل الولوج إلى السوق المشتركة، كذلك يتطلب نجاح السوق المشتركة ضرورة إقامة نظام جمركي موحد،

وسياسات تجارية موحدة باتجاه الأطراف الأخرى خارج السوق. وتستند مزايها حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في تخصيص عصري العمل ورأس المال داخل التكتل الاقتصادي، حيث تنتقل العناصر من المواقع التي تكون فيها إنتاجيتها منخفضة، إلى حيث تكون الإنتاجية أعلى، ومن ثم يزيد الإنتاج والدخل والرفاهية بين الدول الأعضاء. لكن حرية انتقال عنصر العمل على وجه التحديد تواجه ببعض العقبات والقيود، فهناك مخاوف من الهجرة غير المشروعة خاصة من العاملة غير الماهرة، كما أن هناك في الواقع العديد من القيود يمكن أن تفرض على حرية انتقال عنصر العمل، يجب التصدي لها:

- بعض الدول خاصة دول مجلس التعاون تفرض نظاماً أشبه بالحصص لاستقدام العمالة الأجنبية.

- محدودية البيانات والمعلومات حول مدى توفر العمالة ومهاراتهم وتخصصاتهم بين الدول الأعضاء.

- عدم قبول بعض شهادات الصلاحية والقدرات والمهارات خارج حدود الدولة.

إضافة إلى ذلك فإن حرية انتقال رأس المال سواء المالية أو المادية، يمكن أن تواجه ببعض العقبات الناجمة عن تباين

ويتضمن التكامل الاقتصادي إقامة آليات مؤسسية، والقبول بدرجة من السيادة المشتركة، أو السيادة فوق الحكومية، الأمر الذي قد لا يكون سهلاً في بعض الحالات العملية خاصة في تجارب الدول الأفريقية والمنطقة العربية، حيث تواجه عملية التنازل عن نسبة من قدرة الدولة على اتخاذ القرارات في الشأن الاقتصادي بصعوبات عديدة.

وتشمل عناصر التكامل الإقليمي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد سياسات التجارة الخارجية التي تقوم على وضع قيود مشتركة على التجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء، فضلاً عن تحرير تدفقات السلع والخدمات بين الأعضاء، وكذا عناصر الإنتاج، وتقارب السياسات الاقتصادية الأخرى، وتوحيد السياسات النقدية الوطنية، والقبول بعملة نقدية واحدة.

صحيح أن هذه العناصر تحدث على مراحل والتي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية، ثم التكامل الإقليمي التام، إضافة إلى اتفاقيات التجارة التفضيلية.

وتستند دعوات التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى العديد من الدوافع على رأسها تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فضلاً

عن تأثيرها على الرفاهية، سواء ما يتعلق بالآثار السكانية والتي تشير إلى الكفاءة الإنتاجية ورفاهية المستهلكين، أو ما يتعلق بالآثار الديناميكية على النمو الاقتصادي طويل الأجل. وتشير النظرية الاقتصادية والتجارب العملية إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يدفع بالنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، ومن ثم فإنه أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية بالدول العربية.

متطلبات نجاح السوق المشتركة

رغم أن معظم الاقتصاديين لا يزالون يستخدمون نفس النظرية في التعامل مع كل من منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، إلا أن هناك بعض الفروق بين هذين المستويين من التكامل الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بانعكاساتها على السياسات الاقتصادية.

حيث تتطلب منطقة التجارة الحرة ضرورة الالتزام بقواعد المنشأ، وهو ما يعد نوعاً من الحماية، كذلك يتطلب الاتحاد الجمركي توحيد صنع القرارات فيما يتعلق بالسياسة التجارية، في حين لا تتطلب منطقة التجارة الحرة ذلك.

ومن هنا يعتقد الاقتصاديون أن منطقة التجارة الحرة تحقق

التكامل يتطلب آليات مؤسسية والقبول بدرجة من السيادة المشتركة فوق الحكومية

القياسي للاتحاد الأوروبي قد بدأ بالتكامل في أسواق السلع، ولكن لا يوجد سبب منطقي لتطبيق نفس النمط في كل التجارب العالمية، خاصة وأن التجارة العالمية في الخدمات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول صارت عناصر رئيسة في حجم التبادل التجاري بين الدول. بمعنى أن التكامل في أسواق الخدمات والعمل، ورأس المال، يمكن أن تسبق التكامل في أسواق السلع، وهناك أدلة كثيرة على تأثيرها الإيجابي على رفاهية السكان بالدول الأعضاء. لكن سيظل السؤال المطروح هو إلى أي مدى حدث التكامل الاقتصادي في هذه الأسواق، بين الدول العربية، وما الذي يحول دون تعمق التكامل بشأنها؟

وكما ورد في ورقة العمل التي أعدت عن التكامل الاقتصادي العربي وقدمت إلي البنك الدولي، فإن الاعتبارات السياسية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في دفع التكامل قدماً للأمام أو تشكل عقبة في سبيل التكامل، ففي تجربة الاتحاد الأوروبي كان التكامل الاقتصادي وسيلة للحيلولة دون تجدد الصراع بين ألمانيا وفرنسا، بل وسمح لأوروبا بإقامة مؤسسات فوق الدولة مسؤولة عن احترام الاتفاقية وتنفيذها. وعلى العكس من ذلك تماماً سعت الدول العربية إلى تجنب أية سلطة فوقية واتباع منهجية التنفيذ من خلال الحكومات، مما يعكس ترددها نحو تحويل أي صلاحية لمؤسسات فوق الدولة، واعتمدت على منهج التنفيذ عبر الحكومات، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية والذي لا تتوفر لديه أية صلاحيات تنفيذية، وهو ما يعكس تردد الدول العربية في إنشاء مؤسسات سيادية فوقية.

كيف يمكن تعميق سوق التكامل العربية؟

التوسع في مفهوم التبادل التجاري ليشمل التجارة في الخدمات وانتقال رؤوس الأموال:

يمثل صغر حجم سوق المنتجات في الدول العربية أحد أهم العقبات أمام تحقيق مزيد من المنافع الناتج عن التكامل بين الدول العربية، أكثر من هذا فإن كثيراً من الدول العربية تتشابه مع بعضها، ومن ثم تتنافس فيما بينهما حول نفس السوق التصديرية.

وحتى بالنسبة للدول المتقاربة من حيث متوسط دخل الفرد، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الست، فإنها تفتقد إلى وجود قاعدة صناعية، خاصة أن أحد دوافع قيام التجارة الدولية هو الاستفادة من الاختلاف في المزايا النسبية، والتباين في وفرة الموارد بين الدول الأطراف، الأمر الذي حد من منافع

التشريعات الخاصة بالاستثمار، أو مناخ الاستثمار وممارسات الأعمال. كذلك قد تمثل تكلفة المعلومات والعقبات المؤسسية حائلاً دون حرية تدفق رأس المال، ومن أمثلتها غياب تسهيلات التمويل، والتي من خلالها يمكن تقييد تدفق التحويلات الدولية. ومن أهم القضايا التي يجب أن تأخذها الدول العربية في الاعتبار، وهي تسعى نحو التكامل الاقتصادي، هي النماذج المناسبة لتطبيق العالمية، والسياسات، اللازمة لتحرير التجارة. ذلك أن الاندماج الفعال يتطلب أكثر من مجرد تخفيض الحماية الجمركية أو الحصص.

وتركز معظم التحليلات عن أسباب فشل التكامل العربي على مستوى التجارة البينية في السلع، على أساس أن انخفاض حجم

التجارة السلعية، يعزي إلى انخفاض المنافع من ورائها، ومن ثم فإن الدوافع لإنجاز التكامل يكون ضعيفاً. لكن التباين في مستويات الدخل والتنمية بين البلدان العربية، من المفترض أن يؤدي إلى توليد حوافز للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري الصناعي، مدفوعاً بتنوع المنتجات، وكاستجابة للفرق في الدخل والتفضيلات.

حيث تتباين الدول العربية بشكل كبير من حيث متوسط دخل الفرد، وحجم الاقتصاد الوطني، فمن حيث الدخل الفردي تصدر قطر

والكويت والإمارات العربية قائمة الدول العربية، بمتوسط دخل فردي بلغت (٩٢)، (٤٩)، (٤٥) ألف دولار في السنة على التوالي، في حين تضم آخر القائمة كلا من السودان (١٧١٠)، واليمن (١٢٩٠) دولار في السنة، ومن حيث حجم الاقتصاد الوطني تصدر كل من السعودية والإمارات ومصر الدول العربية بناتج محلي إجمالي يبلغ (٧٥٣،٨)، (٣٩٩،٥)، (٣٠١،٥) مليون دولار عام ٢٠١٤، في حين تأتي اليمن والأردن والبحرين في آخر القائمة بناتج محلي إجمالي يبلغ (٣٦،٠)، (٣٥،٨)، (٢٣،٨) مليون دولار عام ٢٠١٤ على التوالي.

ورغم أن هناك من يرى أن التوسع في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وخفض تكاليف النقل وغيرها من تكاليف الخدمات، وازدهار التجارة البينية، يعد شرطاً ضرورياً مسبقاً حتى يمكن للتكامل الإقليمي أن ينجح، إلا أن طرح قضية التكامل الاقتصادي بهذه الصورة يحمل بعض المغالطات، ذلك أن ربط تباطؤ التكامل الاقتصادي، بضعف التجارة البينية، يعني الدخول في حلقة مفرغة.

من ناحية أخرى فإن التكامل في أسواق السلع لا يمثل الشكل الوحيد من أشكال التكامل الاقتصادي، ولا يمثل شرطاً مسبقاً لنجاح التكامل الاقتصادي بأشكاله الأخرى. صحيح أن النموذج

يكن فش التكام العربي في انخفاض حجم التجارة السلعية بسبب انخفاض المنافع وضعف الدوافع والمحفزات

تحرير انتقال عنصر العمل عبر الحدود يحقق مزايا أساسية للاقتصادات الوطنية، ويمكن أن تزيد عن المكاسب الناجمة عن تحرير السلع ورأس المال، أخذين في الاعتبار الفروق الكبيرة في الأجور فيما بين الدول العربية حتى فيما بين العمالة ذات المستوى الواحد من المهارة. ورغم أن المكاسب على المستوى الإقليمي تعد كبيرة إلا أن تأثير الهجرة يختلف فيما بين الدول المصدرة والدولة المضيفة.

فالدولة المضيفة تستفيد من هجرة العمالة لديها بطرق عدة، حيث تؤدي الهجرة إلى التخلص من ندرة العمالة، ومن ثم تمكثها من استغلال العناصر الوفيرة مثل رأس المال أو الموارد الطبيعية، وتوفر من خلالها خبرات ومهارات فنية وتقنية ومهنية في مجالات شتى تساعد على رفع مستوى التنمية، كما في حالات الصحة والتعليم والبناء والتشييد، وأخيراً سد النقص أو العجز في كثير من التخصصات. لكن في المقابل هناك احتمال لبعض الآثار السلبية على سوق العمل حيث يمكن أن تؤدي الهجرة إلى انخفاض أجور العمالة غير المهارة وظهور البطالة فيما بينها.

وبالنسبة للدول ذات الفائض والمصدرة للعمالة، فإنه رغم ما تحقته من مكاسب ممثلة في التحويلات النقدية، إلا أن البعض يرى أن هناك تكلفة خاصة مما يتعلق باستنزاف العقول، مما يقلل من مستوى رأس المال البشري لقوة العمل ويؤثر على النمو الاقتصادي بها.

تدفق رأس المال

تعد الدول العربية عمومًا أقل المناطق في العالم استقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية، فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شكلت هذه التدفقات نحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمناطق أخرى أقل تقدمًا مثل إفريقيا جنوب الصحراء ٣٪ وأمريكا اللاتينية ٤٪.

والأمل معقد على تحويل جانب من الاستثمارات المالية (في المحافظ المالية) لبعض الدول العربية بالخارج إلى استثمارات حقيقية في مشروعات مشتركة، وتتحدد قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات البيئية بنفس المحددات على المستوى العالمي، والتي تتمثل في حجم الاقتصاد الوطني، وسهولة النفاذ للأسواق الخارجية، وسلامة السياسات الاقتصادية، ووفرة عناصر

قيام التكام. وعلى الرغم من ذلك فهناك نوع آخر من التبادل التجاري بجانب التجارة في الصناعة، من خلال ما يعرف بالمشاركة في الإنتاج أو الإعداد والمعالجة، حيث يتم استغلال ما يتوفر في بعض الدول العربية من قوة العمل، والطاقة والمياه في البلد التي تتمتع بهذه الوفرة. وتشير بعض الدراسات منذ التسعينات من القرن الماضي، Fischer (١٩٩٣) إلى أن الدول العربية لديها فرصة كبيرة في التعامل في تجارة الخدمات، ربما أكبر من تجارة المنتجات المصنعة.

وتشمل التجارة في الخدمات كلا من السياحة، والنقل، والتمويل، والاتصالات والخدمات المهنية. إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من هذه الخدمات تشكل محددات حرجة لتنافسية الشركات، وفي تكاليف الإنتاج، كما أن ارتفاع جودة الخدمات يمكن أن يقلل كثيراً من الأعباء الإضافية على الصناعات المختلفة، ومن أبرزها تلك الخدمات اللوجستية وخدمات النقل، والتمويل. كما أن زيادة الكفاءة في قطاع الخدمات المساندة، يزيد من إنتاجية وربحية الصناعات التحويلية، وتشجع على الاستثمار والتجارة فيها، ومن ناحية أخرى يساعد التوسع في تجارة الخدمات في تطوير التجارة البيئية في السلع، ويساعد في توليد مزيد من فرص العمل سواء المهارة أو العادية سواء الذين في حالة بطالة، أو الداخلين الجدد أو العاملين بالحكومة أو في الصناعات التي يتم التوسع فيها نتيجة التوسع في الخدمات البيئية.

ويرتبط بإصلاح قطاع الخدمات بعمليات الخصخصة، والتخلص من قيود التراخيص والدخول والتشغيل. ومن ثم فإن التخلص من هذه العوقات سوف يسهل استغلال الفروق الكبيرة الموجود بين الدول العربية وزيادة قدرة الدول العربية التي لديها فوائض بترولية على الاستثمار في باقي الدول العربية حيث يكون معدل العائد على الاستثمار مرتفعاً، فضلاً عن التقارب الثقافي. وكذلك يمكن التغلب على العقبات التي تحول دون نجاح في تلك الدول في تصنيع وتوزيع هياكلها الاقتصادية وتعدد مصادر الدخل، حيث سيكون من الأجدى الاستثمار في الدول التي تتمتع بوفرة الأيدي العاملة، والأسواق الواسعة.

انتقال عنصر العمل

نظرياً يؤدي تحرير تحركات قوة العمل تؤدي إلى تحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة وتزيد من الدخل بين الدول، كما أن



هناك آليات مؤسسة مطلوبة لمساعدة الحكومات في دعم التوجه نحو التكامل.

وكما تشير تجارب الاتحاد الأوروبي فإن نجاح التكامل ارتبط بخلق وتفعيل مؤسسات فوق الدول تمنح الصلاحية للمراقبة والمتابعة والتنفيذ لمختلف بنود الاتفاقيات.

من ناحية أخرى، يوجد حتى الآن مدى ضيق لاستخدام التجارة في السلع كتقوة دافعة على التكامل. وهو ما يعكس حقيقة أن الزيادة في التجارة البينية في الصناعات التحويلية مرهونة بالتطور في تعميق القاعدة الصناعية والقدرات في الدول التي لديها وفرة في العمالة، والتي بدورها تتطلب مزيداً من الاستثمارات في هذه الصناعات، بما فيها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتمد جزئياً على إزالة العقبات والحواجز التي تعيق هذه الاستثمارات.

والحقيقة أن التكلفة المحتملة لدفع التعاون نحو مزيد من التكامل في أسواق الخدمات وعناصر الإنتاج، تبدو كبيرة، مما يشجع على ضرورة أن تصبح محوراً للتكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن. ●

البنية الأساسية، والأمن والاستقرار السياسي، وقد أكدت كثير من الدراسات أهمية هذه العوامل في زيادة جاذبية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية.

من ناحية أخرى، فإن الأخطار السياسية، وضعف بعض جوانب الحوكمة أو الرشادة، خاصة مسائل الفساد، والبيروقراطية، ونفاذ القوانين، تسر إلى حد كبير محدودية تدفقات الاستثمارات المباشرة بين الدول العربية، على الرغم من أن واقع الحال يشير إلى ارتفاع مؤشر قياس جاذبية معظم الدول العربية للاستثمارات المباشرة عن المتوسط الدولي، مما يؤكد على أن هناك مجالات لمزيد من التدفقات البينية لرؤوس الأموال بين الدول العربية، وأن هناك مجالات واسعة لتنفيذ قدر أكبر من الاستثمارات في الدول غير البترولية. وسوف تساعد هذه الاستثمارات في دعم التكامل داخل الإقليم وتسمح بالتنوع في الاستثمارات للدول المصدرة للنفط.

خاتمة:

لا شك أن أكبر الصعوبات تتمثل في التوصل إلى اتفاق حول السياسات المناسبة، وكيف يمكن (إعادة توزيع) التكلفة والمزايا من السوق المشتركة. والحقيقة أنه سواء جرى توسيع نطاق اتفاقيات التفضيلات التجارية، أو تعميق أشكال التكامل فإن

الاستعداد بالاستثمار في الطاقة البديلة لضمان استمرار التنمية

مرحلة ما بعد النفط: تنوع الاستثمارات وتكامل الصناعات

يعود استخدام الوقود الأحفوري في العصر الحديث إلى التطور الحادث في التصنيع منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما تم إنشاء أول شركة لاستخراج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة بنسلفانيا، والذي كان يُستخرج في ذلك الوقت من النفط الصخري. ومع التطور المطرد في التصنيع في أوائل القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ازدادت هيمنة الوقود الأحفوري على المستوى العالمي؛ حيث حل الوقود الأحفوري محل الفحم في مجالات التصنيع المختلفة وأصبح استخدامه يُشكل حجر الأساس للتنمية الصناعية والركيزة الأساسية لحركة التجارة العالمية في العديد من دول العالم. وتم إنشاء العديد من الشركات العملاقة في تلك الأونة للكشف عن الوقود الأحفوري واستخراجه. وأصبحت الدول التي تمتلك الوقود الأحفوري تمتلك ثروة هائلة تُمكنها من النهوض باقتصاداتها. وكانت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية المهيمنة على إنتاج الوقود الأحفوري حتى خمسينيات القرن العشرين؛ والذي كان إنتاجه مُركز بالأساس، بالإضافة للولايات المتحدة، في منطقتين أساسيتين هما روسيا، وجنوب شرق آسيا وخاصة جزر الهند الشرقية. بعدها بدأ الإنتاج ينتشر في العديد من دول العالم في أوروبا وآسيا وإفريقيا

د . أشرف سمير أنور

وقد مكنت تلك الإصلاحات من بلوغ دول الخليج مرتبة مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية العالمي، فقد بلغت قيمة ذلك المؤشر ٨٢٧،٠ في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٤ م، مقارنة بنحو ٦٩٠،٠ في عام ١٩٩٠ م، وفي الإمارات المتحدة بلغت قيمة المؤشر ٨٢٥،٠ عام ٢٠١٤ م، مقارنة بنحو ٧٢٦،٠ في عام ١٩٩٠ م، وفي قطر نحو ٨٥٠،٠ في عام ٢٠١٤ م، مقارنة بنحو ٧٥٤،٠ في عام ١٩٩٠ م، وفي البحرين ٨٢٤،٠ في عام ٢٠١٤ م، مقارنة بنحو ٧٤٦،٠ في عام ١٩٩٠ م، وفي الكويت ٨١٦،٠ عام ٢٠١٤ م، مقارنة بنحو ٧١٥،٠ في ١٩٩٠ م، وفي سلطنة عمان بلغت قيمته ٧٩٢،٠ في عام ٢٠١٤ م.

وكان جذب الاستثمار الأجنبي ضمن الأولويات الاقتصادية لتلك الدول لخلق بيئة اقتصادية تنافسية؛ والذي أصبح مكوناً

يمكن إرجاع بداية اعتماد دول الخليج على الوقود الأحفوري في نمو اقتصاداتها منذ العقد الثالث من القرن العشرين مع اكتشاف حقل برقان بالكويت وحقل الفوار في المملكة العربية السعودية، واللذان يعتبران من أكبر الاكتشافات النفطية على مستوى العالم. وقد سعت دول الخليج منذ ذلك الوقت، وخاصة منذ العقدين الآخرين من القرن العشرين، إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها لخلق بيئة استثمارية جاذبة. وكان اعتمادها الأساسي على الإيرادات النفطية في تنفيذ تلك الإصلاحات والمتمثلة في إصلاح البنية الأساسية والتحسين في مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالتعليم والصحة والتدريب البشري، ذلك بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية الخاصة بحرية تدفق رؤوس الأموال.

تقلبات أسعار البترول وبدائل للطاقة تدفع بالتخطيط

لمواجهة مرحلة ما بعد النفط وهذا ما أدركته دول الخليج

وتشمل تلك الدول كلا من الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥٤٪، والبحرين بنسبة ٤٢٪. وبالنظر إلى مؤشر هيرفندال - هيرشمان عام ٢٠١٣م، لقياس تركيز التجارة الدولية في مجموعة محددة من السلع، نجد أن السعودية والكويت وقطر كانت الأعلى من حيث درجة تركيز التجارة الدولية بها، حيث بلغت قيم المؤشر وفقاً لصندوق النقد العربي ٧٦٣، ٠، ٧١٩، ٠، ٥٢٤، ٠، على التوالي. بينما كانت قيمة المؤشر أقل في عمان والإمارات والبحرين، حيث بلغت قيم المؤشر ٤٩٤، ٠، ٤٢٢، ٠، ٣٥٩، ٠، على التوالي.

وبالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، نجد أن الاعتماد على النفط كمصدر للإيرادات يعتبر مرتفعاً في كل من الجزائر، وليبيا، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية ٩٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، العراق واليمن والتي تتجاوز بها الإيرادات النفطية ٩٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية، وسوريا، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية بها في خلال العامين الآخرين ٦٠٪ من الصادرات السلعية. وتعتبر السودان كذلك من الدول التي تعتمد على النفط ولكن إنتاجها يتذبذب وفقاً للظروف السياسية التي تمر بها. نجد أن الاعتماد على الإيرادات النفطية يعتبر أقل في كل من تونس، مصر، الأردن، المغرب، لبنان، جيبوتي، وموريتانيا حيث يعتمد

القطاع الصناعي بها على الصناعات التحويلية بنسب أكبر من الصناعات الاستخراجية. وتتميز هذه الدول نسبياً بالتنوع الاقتصادي إذا ما قورنت بكل من الجزائر، ليبيا، العراق، اليمن، وسوريا، ولذلك فالدول السابقة تأثرها بتقلبات أسعار النفط يعتبر محدوداً نسبياً. وبالنظر إلى مؤشر هيرفندال - هيرشمان عام ٢٠١٣م، لتركيز التجارة بتلك الدول، نجد أن العراق، وليبيا، والسودان كانت الأعلى من حيث درجة التركيز، حيث بلغت قيم المؤشر بتلك الدول ٩٧٨، ٠، ٧٩٥، ٠، ٦٦٨، ٠، على التوالي. وكانت أقل درجات التركيز في كل من لبنان، تونس، الأردن، المغرب، ومصر، حيث لم تزد قيم المؤشر بتلك الدول عن ١٧٠، ٠.

ونتيجة لزيادة الاعتماد على عائدات الصادرات النفطية في تمويل التنمية ببعض الدول العربية وخصوصاً دول الخليج، فهي تعاني حالياً من الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض المتواصل في أسعار النفط، والتي وصلت إلى مستويات دنيا بدءاً من عام ٢٠١٤م، فقد تأثرت قطاعات اقتصادية هامة سلباً وخاصة قطاع البناء والتشييد. فوفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥م، نتج عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى إلغاء خطط توسعية لمشروعات مشتركة في مجال البتروكيماويات قدرت بنحو ٦، ٥ بليون دولار لشركة قطر للبترول ورويال داتش شل، بالإضافة

هأماً من مكونات الاستثمار بها وخاصة في المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر. حيث قامت بإجراء إصلاحات في مجال تحسين بيئة الأعمال والمتعلقة بتشريعات ملكية الأجانب للأصول الرأسمالية والإصلاحات الضريبية وإنشاء عدد من مناطق التجارة الحرة. وبالرغم من ذلك، فإن الجهود السابقة لزيادة معدلات الاستثمار كانت متواضعة مقارنة بمعدلات الاستثمار العالمية.

وقد حققت تلك الدول معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال الثلاث عقود الأخيرة وخاصة في كل من قطر، وعمان، والبحرين، حيث تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي ٤٪ كمتوسط خلال تلك الفترة. كذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حوالي ٣٠ ألف دولار بالأسعار الثابتة كمتوسط للمنطقة، وكانت أعلاها في كل من قطر والإمارات والكويت إلا أن المعدلات السابقة الخاصة بالنمو ونصيب الفرد من الناتج اتسمت بالتقلب الشديد متأثرة بالتقلبات في أسعار النفط.

وتزامناً مع الإصلاحات التي قامت بها دول الخليج خلال العقود الثلاث الأخيرة، كان هناك جهود لتنويع الأنشطة الاقتصادية، إلا أن ذلك السعي لم يتحقق بشكل جذري. فبالنظر إلى

هيكل اقتصاديات تلك الدول، نجد أنها تعتمد بشكل ملحوظ على الصناعات الاستخراجية والقطاع الخدمي، حيث يشكل القطاعان معاً ما يزيد عن ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من ذلك، فتجد أن هيكل الاقتصاد السعودي والإماراتي، والبحريني، والعماني يتسم بالتنوع النسبي مقارنة بقطر، والكويت واللذان يعتمدان بشكل ملحوظ على الصناعات الاستخراجية، والذي يتكون أساساً من القطاعات الخاصة بالتعدين، الغاز، التشييد والكهرباء. أما نسبة قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية فمخفضة بصفة عامة بتلك الدول.

وبالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، نلاحظ اعتماد دول الخليج بشكل خاص على الإيرادات النفطية في تمويل التنمية بها، وخاصة المملكة العربية السعودية، وقطر، وعمان والكويت. فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية وفقاً للبنك الدولي منذ أواخر ستينيات القرن العشرين حتى وقتنا هذا نحو ٩٢، ٥٪ في السعودية، ٩٢٪ في قطر، ٨٥٪ في سلطنة عمان، و٨١٪ في الكويت. ومن جهة أخرى، فهناك دول أخرى أقل اعتماداً في صادراتها على النفط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن النسبة كمتوسط لا تزال مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ قدره ١١٪ خلال تلك الفترة؛

خلق كيان عربي موحد اقتصادياً ودعم التجارة البيئية لمواجهة سيطرة التكتلات



البدائل، والتي نجدها في مصادر الطاقة المتجددة، مثل: طاقة الرياح والطاقة الشمسية، أو لوجود مشاكل تتعلق بالأضرار البيئية المترتبة على استخدام بعض هذه البدائل، مثل استخدام الطاقة النووية؛ وهذا يعطي وقت كاف للدول المعتمدة على النفط للإعداد جيداً لمرحلة ما بعد النفط. رابعاً، يجب ألا يقتصر هدف تنوع القاعدة الاقتصادية للدول النفطية على الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط فقط؛ ولكنها يجب أيضاً أن يكون الهدف هو الرغبة في تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الوقت الحالي وعدم التعرض للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

وفي ظل التقلبات الملحوظة في أسعار النفط وإمكانية وجود بدائل نفطية غير مكلفة اقتصادياً، أصبح من الضروري التخطيط جيداً لمواجهة تلك التقلبات والإعداد لمرحلة ما بعد النفط. وهذا ما أدركته دول الخليج بصفة عامة وبصورة خاصة المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد إعلان الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد السعودي عن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهي رؤية طموحة تعكس أهمية الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية لمرحلة ما بعد النفط.

ولإيجاد حلول تتمحور حول تحقيق الاستقرار لمعدلات النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدول العربية، فلا بد ألا يقتصر الأمر على زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، فهناك ضرورة ملحة للبحث عن دعم اقتصادات تلك الدول لفكرة التصنيع وتنويع وتنمية الصناعات التحويلية، سواء من

إلى أنه قامت شركة أرامكو السعودية بتأجيل بناء مصنع للوقود النظيف بقيمة ٢ بليون دولار في أكبر مصفاة للنفط في مدينة رأس تنورة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط على خطط دول الخليج فيما يتعلق بالإفناق الرأسمالي، ويتضح ذلك في كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات، حيث قاموا بتخفيض حجم الإفناق الرأسمالي في الموازنة الحكومية لعام ٢٠١٥م.

ويدور النقاش حالياً حول قضايا تداعيات انتهاء عصر النفط، والبحث عن بدائل غير نفطية في الدول الصناعية، وضرورة الاستعداد الجيد لمرحلة ما بعد النفط بالنسبة للدول التي يزداد اعتمادها على الإيرادات النفطية كمصدر للدخل القومي. وهنا يمكن ملاحظة أربع نقاط: أولاً، فيما يتعلق بالجدل المثار حول موعد انتهاء عصر الوقود الأحفوري، يرى البعض أنه مرتبط بانتهاء الاحتياطيات النفطية؛ بينما يرى البعض الآخر أنه مرتبط بمدى التسارع التكنولوجي في إيجاد طاقة بديلة أقل تكلفة من تكلفة استخراج النفط، فمن الممكن أن يبدأ عصر ما بعد النفط قبل نفاذ الاحتياطيات النفطية، بحيث يتواجد النفط ولا يوجد طلب سوقي عليه. ثانياً، تعمل الدول الصناعية منذ وقت ليس بالبعيد على إيجاد مصادر بديلة للنفط، نظراً لأضراره البيئية، ولتأمين مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار النهضة الصناعية بتلك الدول. ثالثاً، في المدى القريب، لا يوجد ما يؤثر إلى إمكانية الاعتماد بشكل كامل على بدائل نفطية، نظراً لارتفاع تكلفتها الاقتصادية وعدم استقرار الطاقة الإنتاجية لبعض هذه

من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنية الأساسية والصناعات التحويلية التوجه نحو مزيد من سياسات تحرير التجارة وسياسات تشجيع الاستثمار، والاستفادة من مزايا التقارب الجغرافي بين الدول العربية والذي يخفف من التكلفة الاقتصادية للمبادلات وتسهيل تبادل السلع ورأس المال والعمالة.

ويستلزم دعم التنمية الصناعية، ضرورة زيادة تمكين مشاركة القطاع الخاص لكي يكون قطباً أساسياً في معادلة التنمية الاقتصادية بالدول العربية بدلا من قيادة القطاع العام للأششطة الاقتصادية وبدلا من الاعتماد المتزايد على الإنفاق الحكومي لتمويل المشروعات التنموية. فتجد أن حجم مشاركة القطاع العام في التكوين الرأسمالي في المملكة العربية السعودية بلغ نحو

٤, ٤٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٤, ٣٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي البحرين ارتفعت النسبة من ٢٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٦, ١٩٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي الكويت ارتفعت النسبة من ١, ٣٤٪ مقارنة بنحو ٢, ٢٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي قطر ارتفعت النسبة إلى ٩, ٢٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٩, ٢٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م.

وتركز سياسات تشجيع القطاع الخاص في

تعزيز البيئة التنافسية والاستثمارية داخل اقتصادات الدول العربية؛ وذلك من خلال تحسين كفاءة عمل البنية التحتية والكفاءة التشريعية الخاصة بقوانين الضرائب والمنازعات الاقتصادية والكفاءة الإدارية وكفاءة أسواق المال وسوق العمل. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أفضل نموذج من حيث جودة مؤشر التنافسية بها والتقدم في مجال خصخصة المنافع العامة في مجالات الطاقة والمياه ومشروعات البنية التحتية.

بالإضافة لما سبق، يتطلب الإعداد لمرحلة ما بعد النفط تأمين مصادر متنوعة للطاقة، وذلك لضمان استمرارية التنمية الصناعية بالدول العربية. فيجب الاستفادة من التنوع الجيولوجي بين الدول العربية في توفير مصادر جديدة للطاقة المتجددة وغير المتجددة لتحقيق أمن الطاقة بتلك الدول مع إمكانية التوسع في إنتاجها وتصديرها للخارج. وعليه، يجب التوجه نحو الاستثمارات المشتركة العربية في مجالات الطاقة البديلة للنفط، وتخصيص نسبة ثابتة سنوية من موارد الدول النفطية لتمويل تلك الاستثمارات.

كذلك أصبح هناك ضرورة ملحة لخلق كيان عربي موحد تجارياً واقتصادياً ودعم التجارة البينية للدول العربية والتي تعتبر محدودة مقارنة بالتجارة مع باقي مناطق العالم. وخاصة

خلال الاستثمارات الخاصة التي يقوم بها المستثمرون المحليون بتلك الدول أو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فيعتبر التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل والأنشطة الصناعية في الهياكل الاقتصادية مبدأ اقتصادي هام للحد من المخاطر المترتبة على الاعتماد على قطاعات محددة في تمويل التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فهو مبدأ هام لمواجهة مخاطر اعتماد التجارة الدولية على المواد الأولية خاصة مع التقلب الملحوظ في أسعارها المطلقة واتجاه أسعارها النسبية إلى الانخفاض مقارنة بغيرها من أسعار المواد التكنولوجية والأنشطة الصناعية التحويلية.

فيساعد توزيع الاستثمارات الحكومية على الأنشطة

الاقتصادية المختلفة على تنوع مصادر الدخل القومي سعياً للوصول إلى اقتصاديات غير ريعية لا تعتمد إيراداتها التجارية فقط على النفط. ومن الأنشطة الرئيسية غير النفطية التي تشكل فرص استثمارية جيدة للدول العربية: السياحة، القطاع العقاري، تكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية.

وفيما يخص الصناعات التحويلية في

الدول العربية، فإن نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر الأكثر في تونس والأردن،

ومصر والمغرب، مقارنة بباقي الدول العربية. ودعم نصيب تلك الصناعات في الدول المعتمدة أساساً على الصناعات الاستخراجية يعتبر ضروري لمواجهة الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي لمرحلة ما بعد النفط، والحفاظ على قيم مرتفعة من النمو الاقتصادي طويل الأجل. فيجب التركيز على تنمية عدد من الصناعات الوطنية التحويلية الرائدة في المنطقة، مثل صناعة الغزل والنسيج والإسمنت والأسمدة والحديد والصلب كأساس لخلق ميزة تنافسية في داخل المنطقة العربية. وضرورة الاعتماد في تنمية تلك الصناعات على مدخلات الإنتاج من داخل المنطقة العربية وذلك بقصد تشجيع الاستثمار البيني داخل المنطقة؛ وإنشاء مراكز بحوث عربية لدعم التطور التكنولوجي بتلك الصناعات نظراً للفجوة التكنولوجية الكبيرة بين المخرجات الصناعية الحالية ومتطلبات التنمية الصناعية المرغوبة، وإقامة المزيد من المناطق الصناعية المتخصصة لما لها من دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكوناً هاماً من مكونات الأصول الرأسمالية في الدول العربية وخصوصاً دول الخليج؛ إلا أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر متواضعة مقارنة بالمعدلات العالمية. ويلزم لتشجيع المزيد

دعم اقتصادات دول الخليج بتنوع الصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات

التركيز على الصناعات التحويلية كالنسيج والإسمنت والأسمدة والحديد لخلق ميزة تنافسية

الاقتصادي لأنشطتها. فبعض هذه الدول تتميز بالزيادة النسبية لأنشطتها الزراعية، كالسودان وموريتانيا، والبعض الآخر يعتمد على الأنشطة الاستخراجية، كدول مجلس التعاون الخليجي والبعض الآخر له ميزة نسبية في مجال الصناعات التحويلية، كمصر والمغرب. كذلك تتميز الدول العربية باختلاف أحجام الأسواق بها: بداية من مصر، حيث يقرب حجم سكانها من ٩٠ مليون نسمة، ثم الجزائر والسودان، واللذان يقرب حجم السكان في كلا منهما من ٤٠ مليون نسمة، ونهاية بأصغر تلك الأسواق في البحرين وجيبوتي.

ويتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إزاله العوائق التجارية، والمتمثلة أساساً في ارتفاع التعاريف الجمركية بين الدول العربية، وإزاله التباين على مستوى التشريعات الاقتصادية الخاصة برأس المال والضرائب والسياسات المالية والنقدية. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة الاستثمار في البنية الأساسية للدول العربية لتحقيق التقارب الجغرافي وتقليل نفقات النقل والنفقات اللوجستية، ومن أمثلة تلك الاستثمارات، مقترح مشروع بناء جسر الملك سلمان والذي يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية. ●

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

في ظل ازدياد حدة التنافس الاقتصادي على المستوى العالمي وحيث أصبحت التكتلات الاقتصادية المختلفة هي المسيطرة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

وفي هذا الخصوص، تتمثل أهم التحديات في تباين تطور البنية الأساسية بالدول العربية. حيث تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر جودة البنية الأساسية مقارنة بغيرها من الدول العربية، ففي عام ٢٠١٤م، بلغ مؤشر جودة البنية الأساسية بالإمارات ٣,٧٠، تليها قطر ب ٣,٤٤، ثم السعودية ٣,٢٤، الكويت ٣,١٦، البحرين ٣,٠٤، عمان ٢,٨٨، مصر ٢,٨٦، الأردن ٢,٥٩، الجزائر ٢,٥٤، لبنان ٢,٥٢، موريتانيا ٢,٤٠، تونس ٢,٣٠، ليبيا ٢,٢٩، العراق ٢,١٨، سورية ٢,٠٨، جيبوتي ٢,٠٠، السودان ١,٩٠، اليمن ١,٨٧. وللتغلب على ذلك، لابد من تحسين كفاءة عمل البنية الأساسية في الدول العربية التي تتخلف قيم مؤشرات الجودة بها؛ وذلك من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية الأساسية واللازمة لتسهيل التجارة البينية داخل مجموعة الدول العربية أو بين الدول العربية وخارجها.

وبالرغم من التفاوت في المقومات الاقتصادية بين الدول العربية، إلا أن بعض السمات المشتركة لاقتصادات تلك الدول يمكن استغلالها كنقطة انطلاق لخلق ذلك الكيان التجاري والصناعي الموحد؛ حيث تتميز المنطقة العربية في المجمل بالتنوع

الهوامش

- Arab Monetary Fund. (2015). Joint Arab Economic Report.
- Fasano, U., & Iqbal, Z. (2003). GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification. International Monetary Fund.
- Hussein, M. A. (2009). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. International Review of Business Research Papers, 5(3), 362376-.
- International Monetary Fund. (2003). Retrieved from <https://www.imf.org>.
- The Library of Congress. (n.d.). History of the Oil and Gas Industry. Retrieved from <https://www.loc.gov>.
- The World Bank. (2015). Logistics Performance Index. Retrieved from <http://lpi.worldbank.org/>.
- The World Bank. (2015). World Development Indicators. Retrieved from <http://data.worldbank.org/>.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2015). World Investment Report. United Nations.
- United Nations Development Program. (2015). Human Development Reports. Retrieved from <http://hdr.undp.org>.
- World Development Report. (2005). The Investment Climate, Growth, and Poverty. UNDP.

موسكو لم تسحب قواتها من سوريا بل أعادتها إلى حجمها قبل مضاعفتها

الحضور الروسي والصفوف على العلاقات العربية - الخليجية

يحفل تاريخنا العربي بالعديد من محاولات التكامل، والتي لم تتجاوز في معظمها مرحلة «المشروع»، ولم تكمل بالنجاح، أو تتقدم خطوات جادة للأمام. الأمر الذي أثار التساؤل في أذهان أجيال متعاقبة من الباحثين والدارسين حول: الأسباب التي تؤدي إلى إجهاد مشروعات الوحدة العربية مبكراً جداً، ولماذا نجحت أوروبا في تطوير مشروعها الوحدوي وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي وقشل العرب، رغم أن فكرة الوحدة العربية أقدم بكثير من نظيرتها الأوروبية. هذا فضلاً عن توافر كل المقومات الداعمة للوحدة وفي مقدمتها وحدة الهوية واللغة والتاريخ وغيرها من العوامل الحضارية والثقافية التي تمثل إطاراً معضداً للوحدة.

د. نورهان الشيخ

شهده العالم العربي بين النظم الثورية ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي بقيادة مصر، والنظم المحافظة التي كانت تخشى المد الثوري الاشتراكي على بنائها السياسي والاجتماعي. وقد أعادت الثورات العربية التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١م، وتداعياتها وخاصة الأزمة السورية بعضاً من خبرة العامل الدولي وتأثيره على التكامل العربي. فقد أدت الأزمة السورية إلى استقطابات دولية وإقليمية نادرة الحدوث، ومنذ الإرهاصات الأولى للأزمة بدا واضحاً أن الموقف الروسي منها يدعمه ذلك الإيراني جاء مناقضاً لنظيره الأمريكي والعربي عامة والخليجي خاصة. ويتطور الأحداث وتلاحقها كشفت الأزمة عن توجه روسي واضح نحو التأسيس لحضور قوي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط يتخذ من سوريا منطلقاً له ويتسع تدريجياً في المحيط العربي ليضم حلفاء جدد.

فقد مثل تدخل روسيا وبدء ضرباتها في سوريا نقطة تحول مفصلية وغير متوقعة في سياستها تجاه المنطقة، ورغم إعلان روسيا سحب الجزء الأساسي من قواتها الجوية، إلا أن ما تم بالفعل هو في الواقع خفض لحجم هذه القوات وليس سحب كامل لها. ومن المعروف أن روسيا ضاعفت من حجم قواتها الجوية في سوريا مع بدء ضرباتها، ثم قامت منتصف مارس الماضي بسحب القوات الإضافية والنوعية التي لم تعد في حاجة إليها، لتعود حجم قواتها في سوريا إلى طبيعتها. وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «القاعدتين الروسييتين في حميميم وطرطوس ستواصلان عملهما كما في السابق». وجاء سحب الوحدات الروسية الأساسية

إن التجارب التكاملية العربية خلال الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي جاءت جميعها فوقية بقرار رئاسي ولم يصاحب ذلك أو يتبعه ارتباط وظيفي يعزز التوجه نحو التكامل أو تزايد التفاعلات وانتقال السلع والأفراد بين الدول التي شملتها هذه التجارب. فجميعها كانت محاولات للإندماج السياسي، ولم تكن وظيفية تدرجية تنطلق من قاعدة صلبة من الارتباط الاقتصادي، رغم الهوية المشتركة والتلاحم بين الشعوب العربية عامة وتلك في الدول التي شهدت محاولات وحدوية.

فقد كانت المشروعات التكاملية العربية تبدأ عادة بتقارب شخصي بين زعماء الدول المعنية وتنتهي بخلاف شخصي بينهم، وكانت رغبة بعض الزعماء في الاستئثار وتأكيد الزعامة، والميل إلى المنافسة أكثر من الشراكة والتعاون، حجر العثرة التي حطمت عدداً من المشروعات الوحدوية في العالم العربي. ولم تفلح التهديدات الأمنية المشتركة وحدها في ضمان تماسك المشروعات التكاملية بين البلدان العربية. ويعتبر مجلس التعاون الخليجي الذي تم تدشينه مطلع الثمانينات محاولة جادة لتجاوز سلبيات الخبرات السابقة والاستفادة من دروس التجربة الأوروبية في التأسيس لهيكل وظيفي فعال يدعم التكامل والتعاون بين دوله على أسس موضوعية.

وقد كان للبعد الدولي وتدخلات القوى الكبرى والحرب الباردة بين القوتين العظميين دور هام في تراجع العديد من مشروعات التكامل العربي خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كما أشعل تدخل القوى الكبرى الانقسام الذي



العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا العام الماضي، وما أعقبها من تطورات على صعيد تسوية الأزمة السورية والعلاقات الروسية الخليجية، والتي ولدت في مجملها اعتقاداً بانفراجة وشيكة في الاستقطاب الذي ساد المنطقة. ولكن سرعان ما تبدلت المعطيات بالتدخل الروسي في سوريا، وعاد التخوف من انقسام عربي جديد بتفاصيل مختلفة عن تلك التي كانت قائمة في الخمسينات والستينات.

فقد قرأت دول الخليج التدخل الروسي في سوريا على أنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذي كانت تأمله دول الخليج للأزمة والرحيل الذي بدا وشيكاً للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية الخليجية. وعقب بدء الضربات الروسية أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ من جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الروسية في سوريا، وطالبت بوقفها الفوري. ووصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الضربات الروسية بأنها "تصعيد وموضوع خطير جداً".

أعقب ذلك تدهور حاد في العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية من ناحية، وفي العلاقات السعودية الإيرانية في أعقاب الاعتداء على السفارة والقنصلية السعودية في إيران من ناحية أخرى، مما زاد من حدة الاستقطابات بالمنطقة، فشهدت العلاقات السعودية التركية تحسناً كبيراً خاصة عقب زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للرياض في ديسمبر من العام الماضي، وقامت المملكة

بتسويق كامل مع النظام السوري، واستمرت موسكو في دعم سوريا عسكرياً واستخباراتياً ودبلوماسياً، واستمرت الضربات الروسية في سوريا بمستويات وأعداد أقل.

كما أن نشر روسيا لمنظومات «إس ٤٠٠» في قاعدة حميميم، ومن المعروف أنها الأكثر تطوراً في العالم، والقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية، ووضع الطراد «موسكو» المزود بمنظومة صواريخ «فورت» المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة «إس-٣٠٠») في ساحل اللاذقية، ليست من قبيل الإجراءات العابرة أو المؤقتة، وإنما هي خطوات جادة وهامة لدعم الحضور الروسي ليس فقط في سوريا ولكن في المنطقة بأسرها، وتعزيز نفوذها في البحر المتوسط وفق ما أشارت إليه العقيدة البحرية الروسية الجديدة الصادرة في يوليو ٢٠١٥م، والتي أكدت ضرورة ضمان وجود عسكري بحري «دائم» لروسيا وتعزيز المواقع الاستراتيجية لها في البحر المتوسط، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم.

في هذا الإطار تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضدة لنفوذها المتصاعد في سوريا والمنطقة، ومن ثم فهي تسعى لكسب شراكات دول الجوار السوري القريب والبعيد، وتبرز في هذا الإطار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، وضم العراق ولبنان إلى شركاء روسيا في المنطقة.

صاحب ذلك عودة الفتور النسبي ليخيم على العلاقات الروسية السعودية بعد الإنفراجة التي شهدتها مع زيارة ولي ولي

اللبناني، والتي تقدر بحوالي أربعة مليارات دولار، وبررت المملكة قرارها بأنه ”جاء ردًا على سيطرة حزب الله على لبنان وعدم إدانة الأخيرة للاعتداءات التي استهدفت السفارة السعودية في طهران“. وصنفت المملكة حزب الله كمنظمة إرهابية واتهمت الحزب ”بتجنيد شباب دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بالأعمال الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف“. واعتبرت أربعة كيانات وثلاثة من رجال الأعمال اللبنانيين، ذوي صلة بأنشطة تابعة لحزب الله، وأكدت أن ”المملكة ستواصل مكافحتها للأنشطة الإرهابية لما يسمى بحزب الله بكافة الأدوات المتاحة“. وقد قوبل القرار السعودي بتأييد خليجي، حيث أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي دعمها لموقف السعودية تجاه لبنان، وقررت منع رعاياها من التواجد في لبنان، خوفًا من قيام حركات مثل حزب الله، بخطف بعض الرعايا واستهدافهم كوسيلة ضغط ضد السعودية. هذا في الوقت الذي تعتبر الحكومة اللبنانية الحزب ”مكون لبناني أساسي“ حيث تضم الحكومة اللبنانية وزيرين اثنين عن الحزب، إضافة إلى ممثلين له في البرلمان اللبناني، الأمر الذي أثار معضلة بشأن مستقبل العلاقات العربية اللبنانية، خاصة وأن جامعة الدول العربية، صنفت حزب الله اللبناني منظمة إرهابية في مارس الماضي، مع تحفظ لبناني عراقي. وقد انسحب الوفد السعودي لبعض الوقت من اجتماعات الدورة رقم ١٤٥ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، اعتراضًا على كلمة وزير خارجية العراق، إبراهيم الجعفري، التي قال فيها ”الحشد الشعبي وحزب الله حافظوا على كرامة العرب ومن يتهمهم بالإرهاب هم الإرهابيون“.

ثالثها، يتعلق بالتوجهات العامة للسياسة المصرية، فالتحالف المصري الخليجي توجه ثابت لمصر، وقد كان للمملكة العربية السعودية دور محوري في دعم مصر دبلوماسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا في أعقاب ثورة ٢٠ يونيو، ولولا الدعم والمساندة السعودية والإماراتية كانت الأمور ازدادت صعوبة وتعقيدًا بالنسبة لمصر. فقد قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة مصر في دعم سياسي مباشر للأخيرة، وقامت الرياض بتقديم ٥ مليار دولار للقاهرة في أعقاب ثورة ٢٠ يونيو إلى جانب تأمين احتياجاتها الكاملة من البنزين والنفط، وتعتبر المملكة أكبر دولة عربية مستثمرة في مصر حيث تبلغ قيمة استثماراتها ٢٧ مليون دولار، وأعلنت المملكة عزمها زيادة استثماراتها بقيمة ٨ مليار دولار، الأمر الذي مكن الاقتصاد المصري من الصمود رغم الصعوبات المتزايدة التي تواجهه. كما كان إعلان السعودية رسميًا جماعة

العربية السعودية بإرسال طائرات حربية إلى قاعدة إنجريك التركية، وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أنه من الممكن أن تطلق أنقرة والرياض عملية برية في سوريا. وقد أدى تصاعد الاستقطاب في المنطقة إلى تداعيات عدة على العلاقات في إطار البيت العربي، ويمكن إيجاز أبرزها في أربعة أساسية. أولها، التباين الخليجي العراقي حيث أصبح العراق ركيزة أساسية للتسيق الاستخباراتي والمعلوماتي للتحالف الروسي ضد الإرهاب والذي يضم إلى جانب موسكو كل من طهران ودمشق. فقد تم التوافق على أن يكون مركز التسيق العملياتي للتحالف، والذي يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، في بغداد. وأكد الرئيس العراقي محمد فؤاد معصوم في مارس الماضي أن سوريا والعراق دولتان مستقلتان، وأن خطر «داعش» بالأساس على العراق وسوريا، وأن العراق ليس لديه أي اعتراض على التحالف الموجود بين روسيا وإيران والدولة السورية. وأن «روسيا دولة صديقة.... وأن الضربات الروسية في سوريا أثرت إيجابيًا».

المنطقة تموج بتداخل المصالح والضغوط والتضامن العربي هو الحل

ومن المعروف أنه منذ العام ٢٠١٢م، يزداد التعاون العسكري الروسي -العراقي قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقدًا كبيرًا بقيمة تجاوزت ٤,٢ مليار دولار، وذلك على خلفية تدهور الوضع الأمني في العراق بسبب نشاط عناصر تنظيم «داعش»، وحاجة بغداد للمروحيات والطائرات المقاتلة الروسية ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات «كورنيت» في عملياتها الأمنية ضد التنظيم، وتحرير المدن العراقية من سيطرته. وبدأت روسيا في أكتوبر ٢٠١٢م، توريد أسلحة تشمل مروحيات حربية من طراز «مي-٢٥» و«مي-٢٨» (صائد الليل) للعراق، وتدريب عدد من الخبراء العراقيين على قيادة المروحيات في مركز الطيران الحربي الروسي في مدينة تورجوك. وفي عام ٢٠١٤م، وقعت موسكو وبغداد مجموعة إضافية من العقود شملت توريد طائرات هجوم من طراز «سو-٢٥» ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار. لتحتل العراق المرتبة الثانية دوليًا بعد الهند والأولى عربيًا من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١٪ من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني عام ٢٠١٤م، ولتصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

ثانيها، ألقى الاستقطاب السابق الإشارة إليه في المنطقة بظلال واضحة على تدهور العلاقات الخليجية اللبنانية، فقد قررت المملكة في فبراير الماضي وقف مساعداتها للجيش

روسيا تسعى إلى حاضنة إقليمية لتعزيز نفوذها في

سوريا وشراكتها مع طهران وضم العراق ولبنان شركاء جدد

لها بالنظر إلى ارتباط تنظيم «ولاية سيناء» بداعش ومبايعته لها، وتقارب الرؤى والمواقف بين القاهرة وموسكو فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

رابعها، تثير التحركات القطرية الأخيرة تساؤلات عدة حول مدى التزام قطر بالخط الخليجي المتحفظ نسبياً من روسيا وذلك في ضوء الحراك الدبلوماسي والدفء الملحوظ في العلاقات الروسية - القطرية على مدى الستة أشهر الماضية، عكس ما كان عليه الحال وما عكسته زيارة وزير الخارجية الروسي للدوحة في أغسطس من العام الماضي حيث كان التوتر والتباعد بين البلدين هو السمة المهيمنة على العلاقات بينهما.

فقد أشار وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال زيارته لموسكو يوم ٦ مايو أن «الدوحة تشاطر موسكو موقفها حول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، مشدداً على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء الأزمة المستمرة منذ ٥ سنوات». وأن زيارته إلى روسيا تأتي في سياق البحث عن سبل لإنقاذ عملية التسوية السياسية بسوريا. سبق ذلك اتصال هاتفي بين الرئيس بوتين والأمير تميم في ١٩ أبريل، وقام الأخير بأول زيارة له لروسيا في يناير الماضي بدت خلالها العلاقات بين البلدين دافئة ومستقرة، وأكد الأمير خلالها أن «لروسيا دور هام وقوي في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لتقل روسيا وأهميتها في العالم»، وأن الدوحة تعول «على الأصدقاء في روسيا في حل مسألة معاناة الشعب السوري وللتسوية السياسية التي يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري». وهو ما عد تغيراً واضحاً في لغة الخطاب القطري. كما استضافت الدوحة اجتماعات للدول المنتجة للنفط في فبراير ومنتصف أبريل مناقشة خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، وبدا أن هناك تهاجمات روسية قطرية في هذا الخصوص.

إن المنطقة العربية مازالت تموج بالعديد من التطورات السريعة والمتلاحقة التي تتداخل فيها المصالح والضغوطات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يتطلب جهد وتضامن عربي حتى يتم تجاوز العاصفة المستمرة لسنوات، ويعود الاستقرار للبلدان العربية، وللعلاقات العربية - العربية. ●

الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا في مارس ٢٠١٤م، ضمن أول قائمة من نوعها ضمت عددًا من المنظمات داخل وخارج المملكة، دعم كبير لمصر في هذا التوقيت الحرج الذي كانت مصر تتعرض فيه لهجوم حاد إثر إعلانها جماعة الإخوان منظمة إرهابية في ديسمبر ٢٠١٢م، وفي ضوء ما تقدم تعد الرياض هي الحليف والشريك الأساسي لمصر.

وقد تزامن الدعم السعودي مع دعم سياسي وعسكري روسي لمصر في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وقام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة مصر في فبراير ٢٠١٥م، والتي كانت الأولى لرئيس قوة كبرى لمصر في تضامن ودعم واضح لمصر، وعُقدت لأول مرة اللجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني بين مصر وروسيا في مارس من نفس العام بموسكو، وتم في إطارها توقيع بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين وإتمام الصفقات التي جرى التشاور بشأنها، كما تم توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة في نوفمبر، وأعتبر خطوة هامة نحو نقل العلاقات المصرية الروسية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجي المستقر.

في ضوء ما تقدم، وضع التدخل الروسي في سوريا والشراكة الاستراتيجية المتنامية بين القاهرة وموسكو، مصر في مواقف صعبة أحياناً، تعجز معها عن اتخاذ مواقف مرضية بالكامل لروسيا، أو لدول الخليج، وعلى سبيل المثال، بدا للوهلة الأولى أن مصر ترحب بالتدخل الروسي في سوريا وأنه يصب في صالح مكافحة الإرهاب في المنطقة وفي الداخل المصري. وفي أول رد فعل مصري على التدخل الروسي في سوريا رأى سامح شكري، وزير الخارجية المصري، «إن المعلومات المتوفرة لدى مصر من خلال الاتصالات المباشرة مع الجانب الروسي تؤكد اهتمام روسيا بمقاومة الإرهاب.. ومحاصرة انتشاره في سوريا، وأن هدفها من التواجد هو توجيه ضربة قاصمة لداعش في سوريا والعراق، وأن هذا سيكون له أثر في محاصرة الإرهاب في سوريا والقضاء عليه». ومثل هذا رد فعل مختلف عن رؤية دول الخليج وتكييفها السلبي للتدخل الروسي، وهو ما تداركته الخارجية المصرية سريعاً، ولكن ظلت مصر غير قادرة على اتخاذ موقف مرضي بالنسبة لدول الخليج من الأزمة السورية يتسق مع التحالف والارتباط الاستراتيجي بين الجانبين، كما أنه لم يكن مرضياً بالقدر الكافي لروسيا التي كانت تتوقع دعماً مصرياً أكبر

العرب من الترقب والإدانة إلى مبدأ هجوم السلام دول الخليج .. 3 عقود في دعم السلام وإسرائيل تهدر الفرص

يمثل الدور الخليجي في دعم القضية الفلسطينية دوراً مميزاً، من الضروري لكل من يحاول أن يبحث في هذا الموضوع بجدية أن يقف عنده كثيراً، فقد اتسم هذا الدور بالشمولية والتكامل بحيث تعددت أوجه الدعم الخليجي لهذه القضية العربية المحورية بين دعم سياسي ودعم مادي، وليس هذا فقط بل تم طرح مبادرات من أجل التوصل إلى حلول سلمية لها إدراكاً من قيادات دول الخليج أن هذه القضية تمثل قضية أمن قومي لكافة الدول العربية وليس فقط لأطرافها الرئيسيين.

اللواء محمد إبراهيم

وهي مبادرة هدفت لتسوية القضية سلمياً وتناولت مجموعة من المبادئ الرئيسية التي لازلنا نتحدث عنها حتى اليوم وأهمها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، إذا التاريخ الحديث يؤكد أنه كانت هناك أفكار وأطروحات خليجية هامة منذ أكثر من ثلاثة عقود ولكن للأسف لم تكن هناك قيادة إسرائيلية واعية قادرة على أن تلتقطها وتسعى إلى أن تكون هي نقطة البداية نحو سلام شامل في المنطقة.

ومرة أخرى يعيد التاريخ نفسه بعد عشرين عاماً من طرح مبادرة الملك فهد، إذ قام العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بطرح مبادرة سلام عربية في قمة بيروت في مارس عام ٢٠٠٢م، (التي أكدت ما جاء في قمة القاهرة غير العادية المنعقدة في يونيو عام ١٩٩٦م) حيث أشارت إلى أن السلام الشامل والعدل يمثل الخيار الاستراتيجي للدول العربية ويتحقق في ظل الشرعية الدولية، وتضمنت كافة المبادئ الرئيسية من أجل إنهاء الصراع العربي / الإسرائيلي وأهمها الانسحاب

ولعل من الضروري ونحن نعالج الدور الخليجي تجاه القضية الفلسطينية أن نركز على بعض الأبعاد الرئيسية ويأتي في مقدمتها بعدين رئيسيين أولهما أنه بالرغم من أن دول الخليج لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل إلا أنها قامت ولا زالت تقوم بدور فاعل في هذه القضية، وثانيهما أن الدور الخليجي كان حريصاً على أن يكون مندمجاً مع الدور العربي ولم يخرج عن إطاره المحدد حتى يكون دوراً مميزاً يتحرك في القضية كتلة واحدة بغض النظر عن طبيعة وتفصيلات المبادرات والأفكار السياسية المطروحة أو من هم الأطراف التي تطرحها مادامت تصب كلها في المصلحة العربية والفلسطينية، وإن كنا هنا لا بد أن نشير إلى أن الدور القطري حاول أن تكون له سمة خاصة لجهوده وتحركاته وخاصة مع حركة حماس وتحديداً في قطاع غزة ولكنه في النهاية كان لزاماً عليه أن يكون جزءاً من الإجماع العربي عندما يتعلق الأمر بجوهر القضية الرئيسية نفسها.

وفى إطار الحديث عن المبادرات الخليجية لدعم القضية الفلسطينية من المهم أن نشير إلى أن أول مبادرة سياسية كانت قد طرحت من جانب العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز منذ حوالي ٣٤ عاماً في قمة (فاس) عام ١٩٨٢م،

المبادرة العربية للسلام أفضل الحلول المطروحة

وتعد ترجمة عملية متقدمة ورؤية عربية متكاملة



والفلسطيني ولم تخرج أيضاً إلى النور بسبب التعتن الإسرائيلي. وللأسف لم يكن الرد الإسرائيلي على مبادرة السلام العربية مشجعاً كي تستمر الدول العربية في جهود تسويق هذه المبادرة حيث توقفت هذه الجهود بعد محاولة واحدة تمت بتنسيق مصري / أردني وقام وزيراً خارجيتهما بزيارة إلى إسرائيل عام ٢٠٠٧م، لشرح أهمية المبادرة وجوانبها المختلفة وللأسف لم تحقق نتائج إيجابية، فقد رفضها رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون تماماً في حين رأى رئيس الوزراء الذي تولى مقاليد الحكم بعده (يهود أولمرت) أنها مبادرة تتضمن بعض النقاط الإيجابية مع تحفظه على ما جاء بها بشأن حل مشكلة اللاجئين، ثم جاء رئيس الوزراء الحالي (بنيامين نتانياهو) ليغلق كل إمكانيات القبول بها أو حتى بغيرها، أما المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة فقد كان موقفهم مؤيداً للمبادرة ورحبوا بها باعتبارها تفتح المجال أمام تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي ككل وليس القضية الفلسطينية فقط، ولكن كان ذلك من الناحية النظرية فقط أما من الناحية العملية فقد ظل المجتمع الدولي - ولا يزال - محدود القدرات أمام إمكانية فرض حلول لا تقبلها إسرائيل التي تعيش الآن في ظل أكثر الحكومات تطرفاً في تاريخها.

الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك هضبة الجولان السورية إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م، وطبقاً لقرار ٢٤٢ وقرار ٢٣٨ مع إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وفى محاولة لتقييم مبادرة السلام العربية بعد مرور حوالي ١٤ عاماً على طرحها فلن أكون مبالغاً إذا قلت أنها تعد من أفضل الحلول السياسية المطروحة وتعد ترجمة عملية متقدمة لمبدأ الأرض مقابل السلام أخذاً في الاعتبار أن المملكة العربية السعودية هي الدولة التي اقترحتها خلال قمة عربية، وهو ما يعني أنها تمثل رؤية عربية متكاملة تأتي لتستكمل دائرة واستراتيجية السلام التي بدأت بمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية في مارس عام ١٩٧٩م، واتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر عام ١٩٩٣م، وما تلاها من اتفاقيات ثنائية، ومعاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٩٤م، وكذا مفاوضات السلام التي لم تخرج نتائجها إلى النور بين الجانبين السوري والإسرائيلي عام ١٩٩٥م، فضلاً عن العديد من التفاهات التي تمت فيما بعد بين الجانبين الإسرائيلي

شارون رفض مشروع السلام تماماً ونتانياهو أغلق

كل الأبواب رغم التأييد الدولي للمبادرة العربية

كانت المبادرة التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت ٢٠٠٢م، بمثابة الرؤية العربية الشاملة لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي وليست الرؤية الخليجية فقط، وأصبحت هناك لجنة قائمة ودائمة في الجامعة العربية تسمى لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية تعقد اجتماعاتها بصفة مستمرة، وهو ما يؤكد مدى اندماج الجهادين الخليجي والعربي وانصهارهما في بوتقة واحدة تعبر عن الموقف العربي تجاه أحد القضايا المحورية المؤثرة على الأمن القومي العربي.

وفى هذا المجال من الضروري أن نشير أيضاً إلى أهمية الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة يوم ٢٨ مايو ٢٠١٦م، والذي شارك فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس حيث تم التركيز خلاله على القضية الفلسطينية (وقضايا عربية أخرى) وقد أشارت المواقف التي عبر عنها وزراء خارجية دول الخليج إلى دعمهم المتواصل والكامل للموقف الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، كما أبدى الجميع تأييدهم للمبادرة الفرنسية المطروحة لتسوية القضية مع مطالبتهم بضرورة أن يتم بلورتها في إطار جدول زمني حتى يكون هناك إلزاماً على إسرائيل ومنعاً لقيامها بإضاعة الوقت والمماطلة التي تتميز بها وتجيدها بشكل واضح.

وإذا ما تحدثنا عن كيفية تفعيل هذه الجهود مستقبلاً من أجل دعم القضية الفلسطينية وطبيعة المسؤوليات الملقاة على كل الأطراف، يجب علينا أن نسعى أولاً إلى إعادة الزخم لهذه القضية التي شهدت تراجعاً واضحاً بفعل التطورات السلبية التي تعاني منها المنطقة العربية حالياً فضلاً عن تصاعد قضية الإرهاب وهو ما أثر سلباً على الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية، وبالتالي فإن الأولوية الآن تتمثل في انتشال القضية من دائرة النسيان والعمل على إعادتها إلى دائرة الضوء، وهذا الأمر يأتي من خلال طرح أفكار سياسية أو تأييد مبادرات مطروحة وهو ما وضع من خلال التأييد الكبير الذي حظيت به المبادرة الفرنسية للسلام من جانب دول الخليج.

وإذا سلمنا بأن المبادرة الفرنسية تعد مسألة هامة في تحريك القضية الفلسطينية حتى من الناحية النظرية فقط، فإن الرفض الإسرائيلي القاطع لها والذي أعلنه نتانيا هو خلال زيارة رئيس الوزراء الفرنسي إلى لتل أبيب مؤخراً يعد عقبة كبيرة أمام إمكانية وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ ، ومن ثم فإن مبادرة السلام العربية تعد أحد البدائل التي يجب أن تكون حاضرة وقائمة ولا يجب أن تغيب أبداً عن الأجندة العربية خاصة وأنها

وقد ركزت دول الخليج من بين ما أولته اهتمامها في هذا الشأن على قضية القدس العربية الإسلامية رغم أن أحدًا من هذه الدول لم يترأس ما يسمى بلجنة القدس (شكلتها الجامعة العربية وتترأسها المغرب) فقد حرصت دول الخليج على تقديم كل الدعم المادي الممكن للحفاظ على عروبة القدس والتصدي لمحاولات إسرائيل المتواصلة لتهويدها، وقدمت كافة دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر مليارات الدولارات لدعم القدس والتصدي للمساعي الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ولا شك أنه بدون هذا الدعم الخليجي المتواصل حتى الآن لكادت القدس قد تم تهويدها تمامًا.

كما حرصت دول الخليج على أن يكون لها دور واضح في عمليات إعادة إعمار غزة وقدمت أكثر من ملياري دولار كمنحة لهذا الغرض أعلنت عنها في المؤتمرين الذين عقدا في شرم الشيخ عام ٢٠٠٩م، والقاهرة عام ٢٠١٤م، لهذا الغرض، كما كانت دول الخليج حريصة أيضاً على إدانة الحروب الإسرائيلية الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤م، وتحركت مع مصر والقوى الدولية من أجل وضع حد لهذه العمليات.

لم تكن دول الخليج غائبة عن جهود إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل فقد حرصت المملكة العربية السعودية على استضافة الفصليين الفلسطينيين الرئيسيين (حركتا فتح وحماس) في فبراير عام ٢٠٠٧م، ليتم التوصل إلى اتفاق أطلق عليه (اتفاق مكة) الذي حدد أسس العلاقة الطبيعية بين الحركتين وبلورة المبادئ التي من شأنها حل كافة المشكلات المثارة بينهما ووقف الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الأحداث تطورت في قطاع غزة إلى الحد الذي أدى إلى سيطرة حماس على القطاع ككل في يونيو عام ٢٠٠٧م، مما أدى إلى عدم تنفيذ اتفاق مكة، وقد حاولت قطر التحرك بعد حدوث الانقسام الفلسطيني وتم استضافة بعض الاجتماعات بين الحركتين كما تم التوصل عام ٢٠١٢م، إلى ما يسمى باتفاق الدوحة الذي جاء ليحل مشكلة الحكومة الفلسطينية التي كان عدم تشكيلها يمثل عقبة أمام تنفيذ اتفاق القاهرة الموقع في الرابع من مايو عام ٢٠١١م، وبصفة عامة أيدت دول الخليج كافة الجهود التي بذلتها مصر والأطراف الأخرى من أجل إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة للموقف الفلسطيني.

ومن الجوانب الإيجابية في الدور الخليجي أنه كان دائم التنسيق مع الدول العربية ككل من خلال الجامعة العربية، حيث

اتفاق مكة

حدد العلاقة بين

فتح وحماس وبلور

مبادئ حل المشاكل

ووقف الاقتتال

إسرائيل تنفذ مخططاتها دون انتظار اكترات وليس أمامنا إلا إعادة الاعتبار للموقف العربي

يتم استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل نهاية العام الحالي ٢٠١٦ م.

تنشيط المقاومة الفلسطينية السلمية في كافة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من خلال تنظيم فعاليات ومظاهرات سلمية توجه رسالة للعالم بأنه لا يزال هناك شعب محتل يرنو إلى أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة مثله مثل كافة شعوب العالم الحر، مع الحرص على ألا تخرج هذه الفاعليات عن الإطار السلمي حتى تضمن تأييد وتعاطف المجتمع الدولي معه.

عدم إسقاط فكرة التوجه إلى مجلس الأمن الدولي (في الوقت الملائم) لطرح مشروع قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية - القدس - الجولان) ومحاولة تجميع أكبر قدر من التأييد لهذا القرار بغض النظر عن الموقف الأمريكي الذي سيتجه إلى استخدام حق الفيتو إذا ما تعارض المشروع مع مواقفه أو بشكل أكثر تحديداً مع الموقف الإسرائيلي.

وبالتالي فإن الأمر يستوجب أن تقوم الدول العربية بتغيير التكتيك الذي تتبعه، وعليها التحول من سياسة الترقب والمتابعة والإدانة والشجب إلى سياسة النفس الطويل وتبني مبدأ هجوم السلام على إسرائيل PEACE OFFENSIVE، ولا يجب أن نخضع لمقولة أن الوقت غير ملائم للتحرك العربي أو أن العالم مشغول بمكافحة الإرهاب أو أنه لا مكان لتسوية القضية الفلسطينية في الوقت الحالي وفي ظل المشكلات التي تعج بها المنطقة العربية، فعلينا أن نعلم أن إسرائيل لا تعرف سياسة الانتظار فهي تنفذ مخططاتها الاستيطانية والتوسعية بكل دقة وحرفية دون اكترات بأي مواقف عربية أو دولية، ومن المهم أن أشير في النهاية إلى أن قدرتنا على الربط بين حل القضية الفلسطينية وبين الحد من مخاطر الإرهاب في المنطقة يمثل تحدياً هاماً، وليس أمامنا إلا أن ننجح في صياغته وتسويقه وإعادة الاعتبار المطلوب والطبيعي للموقف العربي ككل ●

تحظى بإجماع عربي وترحيب دولي بغض النظر عن موقف إسرائيل الذي لا يزال يرفض كافة الحلول السلمية التي لا تتمشى مع رؤيتها.

وفي ضوء ما سبق يبدو من الأهمية أن تتحرك الأطراف المباشرة والمعنية بالقضية خلال المرحلة القادمة من خلال مجموعة من المحددات يتم تنفيذها على فترات متقاربة طبقاً للظروف والواقع على الأرض وذلك على النحو التالي:

× استمرار الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والمادية بما في ذلك مواصلة دعم صمود مدينة القدس في مواجهة المخططات اليهودية، ولا يمكن أن ننسى في هذا المجال الدعم المادي المتواصل الذي تقدمه دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذاً لمقررات الجامعة العربية.

تأييد المبادرة الفرنسية للسلام المطروحة حالياً والعمل على توفير الفرص لإنجاحها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة امتلاك بدائل أخرى للتحرك حيث أن إسرائيل رغم أنها قد رفضتها رسمياً إلا أنها ستواصل جهودها لإفشالها تماماً وإفشال أية جهود دولية أخرى.

إعادة الاعتبار والنقل لمبادرة السلام العربية والتمهيد منذ الآن لإعادة طرحها في الوقت المناسب، مع وضع آليات واقعية لتسويقها ليس فقط مع القوى الدولية المؤثرة ولكن داخل إسرائيل أيضاً باعتبار أن التأثير على الرأي العام الإسرائيلي يعد مدخلاً رئيسياً لتغيير الموقف الرسمي للحكومة أياً كانت طبيعتها.

التحرك العربي مع الولايات المتحدة والأطراف المعنية من أجل استئناف المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية على أسس واضحة أهمها ماهية مرجعيات التفاوض والسقف الزمني لنهاية هذه المفاوضات، ومع تسليمنا بصعوبة تحقيق ذلك في عام الانتخابات الأمريكية إلا أنه لا بد من تحرك عربي لا ينتظر النتائج وإنما يحاول أن يسبقها أو على الأقل ليرتفع الصوت العربي في هذه القضية العادلة خاصة وأن العرب قد قدموا رؤيتهم للحل الشامل في مبادرة السلام العربية.

أهمية استثمار عضوية مصر في مجلس الأمن الدولي من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إعادة الزخم للقضية الفلسطينية ومحاولة تنشيط جهود حلها، وقد يكون من المفيد أن

التحولات الدولية الإقليمية تدفع بتفعيل التوازنات العربية

التكامل العربي-الخليجي:
ضرورة لتحقيق توازن القوى الإقليمي

شهدت العلاقات الخليجية-العربية تطورات مهمة منذ عام 2013م، وحتى الآن، والتي لا تعد تطورات ظرفية أو آنية، صحيح أنها نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية إلا أن الاستجابة الخليجية-العربية لتلك العوامل تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك على وجود رؤية استراتيجية لدى الجانبين تتجاوز الزيارات البروتوكولية نحو "مأسسة تلك العلاقات" في ظل التحديات الأمنية غير المسبوقة التي تواجه الجانبين ابتداءً بازدياد دور الجماعات المسلحة دون الدول والتي لا تعترف بحدود الدول المتعارف عليها وفقاً لأيديولوجيتها العابرة للحدود ومروراً بنمو ظاهرة الإرهاب الدولي مجدداً الذي لم يعد مرتبطاً ببقعة جغرافية ولا تنظيمات محددة يمكن السيطرة عليها وانتهاءً بانحسار دور القوى الدولية تجاه الأزمات الإقليمية وهو الأمر الذي عزز من أدوار دول الجوار التي تسعى لتوظيف حالة التأزم المزمنة التي تشهدها بعض الدول العربية ضمن إعادة هيكلة منظومة الأمن الإقليمي، بما يعني في النهاية إقصاء أو تهميش المصالح الخليجية والعربية ضمن أي تصورات مستقبلية.

د أشرف محمد كشك

التوجه الدكتور حامد ربيع- رحمه الله- والذي وضع تعريفاً للأمن الإقليمي وهو "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله لتأسيس تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الداخلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث"، نجد أن الكتابات غير العربية ترى أن القوى الخارجية سواء المجاورة للأقاليم أو الدولية هي جزء من تفاعلات تلك الأقاليم بدعوى أن توافر قيم مشتركة يعد في حد ذاته شرطاً كافياً لتأسيس النظم الأمنية الإقليمية بدلاً من العوامل الجغرافية.

أولاً: جدلية العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي
والمصري

كانت - ولا تزال - العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي والمصري مثار اهتمام في مراكز الدراسات الغربية خاصة، حيث يلاحظ أن تلك المراكز قد دأبت على أمرين، الأول: تناول قضية أمن الخليج العربي باعتبارها قضية منفصلة عن الأمن القومي العربي والمصري، والثاني: أنه في الوقت الذي أكدت فيه الدراسات الأكاديمية العربية على أن أمن الأقاليم يتعين أن يكون نابعاً منها ومحدداً لهويتها بما يعني ضرورة التصدي لكافة القوى التدخلية -سواءً أكانت إقليمية أو دولية- في شؤون الأقاليم وهو ما يعني تحديد ملامح الأمن الإقليمي، ومن أبرز أنصار هذا

العلاقات الخليجية-العربية تقود لاستراتيجية تتجاوز تبادل

الزيارات إلى «مأسسة العلاقات» لمواجهة تحديات كل الأطراف

التعاون تتخطى البعد الجغرافي وصولاً إلى البعد الاستراتيجي الذي يؤسس على وحدة الهدف والمصير.

ثانياً: أسباب ومظاهر وأهمية التقارب الخليجي-العربي:

لقد مثلت المخاطر التي رتبها التحولات التي يشهدها العالم العربي والنظام الإقليمي عموماً منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن تهديدات مباشرة مشتركة لكل من مصر ودول مجلس التعاون والتي تتمثل في محاولات هدم الدولة الوطنية الموحدة من خلال الجماعات المسلحة دون الدول والتي تعد أدوات لأطراف إقليمية وربما دولية لتنفيذ أجندة محددة، ومن ثم وتأسيساً على منظور باري بوذان للأمن الإقليمي "أنه إذا كان الأمن الإقليمي هو حاصل جمع الوحدات المكونة له، فإنه بقدر ما تكون قوة تلك الوحدات بقدر ما تكون قوة ذلك الأمن" فقد أدركت كل من مصر ودول مجلس التعاون حتمية ذلك التقارب بهدف حماية الوحدات المكونة لهذا الأمن، من ناحية ثانية فإن ضعف تلك الوحدات أدى إلى ضعف النظام الإقليمي بأكمله مما أتاح المجال لدول الجوار للتمدد الإقليمي الأمر الذي فرض على كل من دول مجلس التعاون ومصر ضرورة بل حتمية تحقيق "توازن القوى الإقليمي" وهو ما أشار إليه الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية عمرو موسى بالقول "إعادة التوازن في المنطقة يحتاج إلى دور مصري سعودي لإنهاء حالة الخلل التي تعاني منها المنطقة"، وبخاصة أن تلك الأطراف الإقليمية تسعى لإعادة هيكلية الأمن الإقليمي اعتماداً على ما لديها من أدوات قوية صلبة وناعمة، ومن ناحية ثالثة، فإن تغير سياسات الدول الكبرى تجاه الأزمات الإقليمية كان من شأنه المزيد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي سواء الانحسار الأمريكي عن أزمات المنطقة من خلال إدارة تلك الأزمات بدلاً من حلها وترحيلها إلى الإدارة الأمريكية الجديدة، أو بالتدخل الروسي في تلك الأزمات (سوريا) الأمر الذي لم يؤد فقط إلى إطالة أمدها وما رتبته من مأس إنسانية بل تعزيز أدوار بعض القوى الإقليمية ومن ثم المزيد من تكريس حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي.

وانطلاقاً مما سبق فقد تمثلت أهم خطوات التقارب الخليجي- العربي في مؤشرين الأول: التوجه الخليجي لدعم مصر ابتداءً بزيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لمصر والتي أسفرت عن اتفاقيات شراكة مهمة بين الجانبين ومروراً بزيارة ولي عهد أبوظبي للقاهرة والتي تعهدت دولة الإمارات خلالها بتقديم دعم مادي لمصر وانتهاءً بزيارة ملك البحرين للقاهرة والتي مثلت دعمًا هاتلاً لمصر وعلى

إلا أن الواقع يجال في الرؤى غير العربية، حيث لم تخل من تسييس واضح سواء رغبة في إدماج أطراف غير عربية ضمن منظومة الأمن الإقليمي أو التعامل مع أمن الخليج باعتباره قضية منفصلة عن محيطها العربي، والواقع أن أمن الخليج العربي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والمصري وهو الأمر الذي أكدته صيرورة الأحداث عبر حقب زمنية مختلفة ابتداءً برفض مصر لتهديدات عبد الكريم قاسم للكويت لسيادة الكويت عام ١٩٦١م، والدور المهم الذي اضطلعت به بعض دول مجلس التعاون في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ومروراً بموقف مصر المبدئي الراض للفرز العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، والإصرار على عودة الشرعية من خلال إسهام

القوات المسلحة المصرية ضمن قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت عام ١٩٩١م، وانتهاءً برفض مصر القاطع للتهديدات الإيرانية لأمن مملكة البحرين والتدخل في شؤونها الداخلية وهو ما أكدته الخطاب الرسمي المصري غير ذي مرة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما أشار إليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالقول "أن مصر تؤكد وقفها الدائم مع البحرين ضد أي محاولات للمساس بأمنها"، وتأكيده على أن أمن مصر الإقليمي يمر عبر الخليج العربي،

ومن جانبها تدرك دول مجلس التعاون الدور المحوري المهم الذي تضطلع به مصر وهو ما أشار إليه د. عبد اللطيف الزباني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالقول "أن مصر هي قلب الأمة العربية، وهي ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي"

ومن ناحية ثانية، فإن الارتباط الوثيق بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي والمصري أمر تعكسه اعتبارات الواقع ليس أقلها مرور حوالي ثلث إنتاج نفط الخليج العربي من قناة السويس، والعمالة المصرية التي تعمل في دول مجلس التعاون وتمثل تحويلاتها السنوية مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي لمصر، واعتبارات الضرورة وأهمها أن التدخل الأمريكي في الأزمات الإقليمية قد أضحي يرتبط بحسابات أمريكية دقيقة بما يتطلب حلولاً إقليمية لتلك الأزمات.

وينبغي التأكيد على أن الارتباط المصري بين مصر ودول مجلس التعاون كان محل نقاش أكاديمي إلى الحد الذي دفع د. مأمون فندي للقول في مقال منشور له عام ٢٠٠٩م، للساؤل: مصر دولة خليجية؟ وهو المقال الذي لقي سجلاً وتفاعلاً من أكاديميين آخرين وهما د. علي الدين هلال، ود. عزمي خليفة، وكان مضمون ذلك النقاش هو أن علاقة مصر بدول مجلس

أمن الإقليم

ينبع من داخله

والتصدي

للقوى الخارجية

بأيدي أبنائه

نحو خاص في قطاع السياحة، والثاني: تعزيز الفضاء الإقليمي لمجلس التعاون من خلال تطوير العلاقة مع المغرب العربي وهو ما عكسته القمة الخليجية- المغربية في الرياض (إبريل ٢٠١٦م) والتي أكد خلالها العاهل المغربي محمد السادس على أن "الشراكة المغربية- الخليجية ليست وليدة مصالح ظرفية أو عابرة"، فضلاً عن تأسيس مجلس التنسيق السعودي الأردني، وقد يقول قائل أن تلك الزيارات "نمطية" إلا أن ذلك الأمر مردود عليه بالنظر إلى مستوى الزيارات وتوقيتها بل والأهم ما أسفرت عنه من آليات مؤسسية لها صفة الديمومة تمثل قنوات للحوار والتنسيق المستمر حيث لم يعد لدى الدول العربية رفاهية الانتظار لانعقاد آلية القمة العربية السنوية بالنظر إلى تسارع

وتيرة الأحداث بشكل غير مسبوق، الجدير بالذكر أن تلك الخطوات تعد تطبيقاً لبرامج شراكة استراتيجية بين كل من دول مجلس التعاون والمغرب العربي من خلال برامج عمل خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨م، بالإضافة إلى التعاون الخليجي الأردني في العديد من المجالات ومنها المجالات الأمنية والدفاعية.

وقد تعددت آليات العمل الخليجي- العربي، فعلى الصعيد الدفاعي والأمني، يجيئ كل من المقترح المصري بإنشاء القوة العربية المشتركة

والمقترح السعودي بإنشاء التحالف العسكري الإسلامي، وهما آليتان متكاملتان لمواجهة تهديدات الأمن القومي العربي وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تأكيد العاهل السعودي خلال زيارته لمصر بأن "هناك إرادة سياسية وسعي جاد لإنشاء القوة العربية المشتركة"، وتأييد ملك البحرين للمقترح ذاته بالقول "مساندة البحرين التامة لتشكيل قوة عسكرية عربية لدرء الأخطار التي تواجهنا جميعاً، التي تستدعي وحدة الصف دفاعاً عن مصالحنا العليا ومصيرنا الواحد وبما يضمن أمن واستقرار ورخاء أمتنا العربية"، ولاشك أن هذا المقترح سوف يعمل بالتوازي مع التحالف العسكري الإسلامي بما يعني أنه لا تعارض بين أسس الآليتين وإن اختلف نطاق عملهما، فالمهم هو الاتفاق على طبيعة المخاطر ثم التفكيك في آلية أو آليات لمواجهة، وبالتالي الآليتان ترجمة لمبدأ مؤداه أن أمن ومصير الدول العربية كل لا يتجزأ، بالإضافة إلى مناورات «رعد الشمال» والتي استضافتها المملكة العربية السعودية على أراضيها لمدة أسبوعين وشارك فيها حوالي ٢٥٠ ألف جندي ينتمون إلى أكثر من ٢٠ دولة عربية وإسلامية، يمثلون عدة فروع عسكرية بما فيها سلاح المدفعية والذبابات والمشاة ومنظومات الدفاع الجوي والقوات البحرية، كما شاركت في المناورة ٢٠ ألف دبابة، و ٢٥٤٠ طائرة حربية، و ٤٦٠ طائرة

مروحية، ومئات السفن، فضلاً عن المناورات الثنائية بين مصر ودول مجلس التعاون منها "تبوك ١-زايد ١-الرابط الأساسي- مرجان ١٥- حمدا" وهي مناورات جوية وبحرية استهدفت جميعها نقل وتبادل الخبرات التدريبية بين الجانبين والعمل في بيئات مختلفة والتدريب على كيفية مواجهة المخاطر المشتركة، تلك المناورات قد أعادت إحياء الدور المصري والعربي في معادلة أمن الخليج العربي منذ تجميد إعلان دمشق عام ١٩٩١م، كما أن تدريب القوات المسلحة المصرية والعربية على مساح مختلفة للعمليات العسكرية يعد خطوة مهمة للتنسيق الدفاعي بين الجانبين، بالإضافة إلى أن المناورات في حد ذاتها تعد رسالة ردع مباشرة للأطراف الإقليمية التي سادت لديها قناعتان

خاطبتان وهما انحسار دور مصر الإقليمي من ناحية وعدم وجود اتفاق عربي- خليجي على مصادر التهديد الخارجي من ناحية ثانية، وعلى الصعيد الاقتصادي: فقد أضحت التكامل الخليجي- العربي ضرورة لا ترفاً، فضي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وديمومة حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية فإن تنوع مصادر الدخل قد أصبح أمراً حتمياً لدول مجلس التعاون ومن ذلك إعلان ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن تأسيس صندوق سيادي بقيمة تريليوني دولار لحقبة ما بعد النفط وتأكيد على أن النفط لن يكون هو المصدر الوحيد للدخل للمملكة بعد عشرين عاماً من الآن ضمن خطة استراتيجية متكاملة وهي "السعودية الجديدة ٢٠٢٠" ويلتقي ذلك مع الخطط الاستراتيجية المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي في مقدمتها الاستثمارات الخليجية. الجدير بالذكر أن مصر استضافت مؤتمراً أعلنت خلالها بعض دول مجلس التعاون دعم الاقتصاد المصري، الأول مؤتمر الاستثمار الخليجي الذي انعقد في القاهرة في ديسمبر ٢٠١٢م، والثاني مؤتمر شرم الشيخ لدعم وتنمية الاقتصاد المصري في مارس ٢٠١٥م، وأعلنت خلاله بعض دول المجلس تقديم ١٢ مليار دولار لدعم الاقتصاد المصري، وعلى الصعيد السياسي، ربما تكون هناك اختلافات في الرؤى تجاه بعض الأزمات وآليات مواجهتها إلا أن ذلك لا يتعارض مع رؤية الجانبين لتهديدات الأمن الإقليمي وضرورة وجود آليات عربية للتصدي لها على المدين القريب والبعيد.

وواقع الأمر أن طبيعة التقارب الخليجي- العربي الراهن تعد أمراً استراتيجياً لمواجهة سياسات وأطماع دول الجوار الإقليمي وعلى نحو خاص إيران فضي أعقاب توقيع الاتفاق النووي ساد اعتقاد لدى إيران مؤداه بأن ذلك الاتفاق سيكون المظلة التي

الارتباط بين أمن الخليج والأمن العربي تحكمه اعتبارات الواقع والمصالح



٢٠١٦م» إن أعداء الثورة الإسلامية يستخدمون الحوار والتجارة والتهديدات العسكرية وكل الوسائل الأخرى من أجل ضرب مصالحنا لذا يجب علينا أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا في كل هذه المجالات، إن أولئك الذين يؤكدون أن المستقبل في المفاوضات وليس في الصواريخ إنما هم جهلة أو خونة». وتعكس تلك السياسات نتيجة مفادها أن الصراع الإيراني بين مفهومي الثورة والدولة لا يزال سمة للسياسة الخارجية الإيرانية وينعكس بشكل مباشر على أمن دول الجوار مما يتطلب حتمية التنسيق بين الدول التي تمثل دعائم أساسية للأمن الإقليمي.

ثالثاً: مزايا التقارب الخليجي-العربي والتحديات التي

تواجهه:

برأيي أن ذلك التقارب من شأنه تحقيق ثلاث مزايا: الأولى: أنه يعد بداية مهمة لإنهاء الأزمات الإقليمية بدلاً من إدارتها على غرار استراتيجيات الدول الكبرى» الولايات المتحدة وروسيا» التي عملت على توظيف تلك الأزمات وإدارتها بما يحقق مصالحها دون الأخذ بالاعتبار مصالح الدول الخليجية والعربية وتقدم الأزمة السورية نموذجاً واضحاً على ذلك.

والثانية: من شأن هذا التقارب إعادة الاعتبار للأمن الإقليمي عمومًا وفي بؤرته الأمن القومي العربي وذلك تطبيقاً لمبدأ مهم وهو أن الأمن الإقليمي يعد وليدًا لبيئته الإقليمية، بمعنى آخر أنه في ظل حالة الخلل في موازين القوى الدولية والتي

يمكن من خلالها تعزيز دورها الإقليمي من خلال عدة آليات منها إنشاء ما يسمى «بالجيوش الموازية» في دول الجوار وهو ما أشار إليه قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري بالقول «لدينا ٢٠٠ ألف مقاتل في سوريا والعراق واليمن وأفغانستان وباكستان» وذلك بالمخالفة للقرار الأممي رقم ٢٢١٦ بشأن اليمن والذي يلزم كافة الدول بعدم تقديم العون للإرهابيين ومدعمهم بالمال والسلاح، فضلاً عن تأكيد مسؤول في الحرس الثوري الإيراني - وللمرة الأولى- أن إيران فقدت ١٢٠٠ فرداً من الحرس الثوري خلال السنوات الأربع الأخيرة في سوريا، بالإضافة إلى حرص إيران على إظهار تفوقها في القدرات التسلحية التقليدية ومن ذلك إطلاق العديد من الصواريخ قصيرة وطويلة المدى في مخالفة صريحة للقرار الأممي ٢٢٢١ بشأن الاتفاق النووي والذي دعا إيران إلى الامتناع عن أي نشاط يرتبط بالصواريخ الباليستية التي لديها القدرة على حمل الأسلحة النووية وذلك لمدة ٨ سنوات، بما في ذلك عمليات تجربتها وإطلاقها، الجدير بالذكر أن قضية تطوير الصواريخ الباليستية تحظى بإجماع بين مؤسسات الحكم الإيرانية ابتداءً بإعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني وكبار الضباط الإيرانيين اعترافهم بزيادة قدرات الصواريخ الباليستية لأغراض الردع ومرورًا بإقرار مجلس الشورى الإيراني الذي انتهت ولايته في مايو ٢٠١٦م، قانوناً جديداً لزيادة قدرة إيران الباليستية، وانتهاءً بتصريح المرشد الأعلى للثورة الإيرانية في ٢٠ مارس

من شأنه تعزيز الوضع التفاوضي تجاه روسيا .
أما التحدي الثاني: فهو أن المشكلة لا تكمن في التحديات الأمنية التي تواجه الدول الخليجية والعربية وفي مقدمتها الإرهاب - على الرغم من كونه التحدي الرئيسي - وإنما في ضعف الوحدات المكونة لمنظومة الأمن الإقليمي ككل في ظل ما تشهده كل من «سوريا - العراق - اليمن» من أزمات مزمنة ربما تستغرق عدة سنوات مما يحد ليس فقط من المردود المتوقع من التقارب الخليجي-العربي وإنما من مدى فاعلية النظام الإقليمي العربي ككل.

بينما يمتثل التحدي الثالث: في أنه مع أهمية ذلك التقارب في ظل الدور الجديد لإيران في المنطقة في أعقاب الاتفاق النووي وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي من ناحية ووجود قضايا تلتقي عندها المسارات كافة ومنها قضية الإرهاب، فإنه من المهم الحديث عن مسألة الأولويات ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ربما أن الخطر الإيراني لا يمثل تهديداً مباشراً لمصر أو بعض الدول العربية كما هو عليه الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون، كما أن التطور ضمن مسار العلاقات الخليجية-المصرية والعربية لا يعني بالضرورة تهميش المسارات الأخرى وخاصة علاقات دول مجلس التعاون مع الدول الآسيوية الفاعلة ومنها الهند والصين.

ومع التسليم بما سبق تبقى الحاجة لعدة آليات من أجل تطوير حالة التقارب الراهنة من خلال دور النخب الأكاديمية والفكرية والإعلامية لترسيخ الوعي بأهمية ذلك التقارب، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام بالتكامل الاقتصادي وهو الأساس الذي نهضت عليه كافة التجارب التكاملية بشكل تدريجي، فضلاً عن إمكانية التفكير في تأسيس حوار استراتيجي مصري خليجي بشكل سنوي لبحث التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين وآليات مواجهتها في ظل تطور مصادر التهديد وذلك على غرار حوار المنامة الأمني السنوي، أو مؤتمر الأمن الآسيوي وغيرها من الآليات ذات الطابع المؤسسي والتي لا يرتبط انعقادها بالضرورة حتى بطبيعة العلاقات بين أطرافها ومنها مجلس الناتو- روسيا، بالإضافة إلى أهمية أن تنعكس حالة التقارب الخليجي -العربي على تفعيل الآليات المقترحة للتعامل مع التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية. ●

مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

تتعكس بطبيعة الحال على المنظمات الأممية، والتي لم يعد لها فاعلية كبيرة سوى من خلال إصدار قرارات بها من الغموض والتعقيد ما يفوق تعقيد الأزمات الإقليمية ذاتها، فإن وجود تسويق عربي لحل الأزمات يعتبر أمراً مهماً ليس فقط للحيلولة دون "تدويل تلك الأزمات" بل أن هناك بعض الأزمات لم يكن التدخل الدولي حلاً ناجحاً لها ومنها تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى أهمية تحديد ملامح المشروع العربي في خضم صراع الأدوار الإقليمية "إيران- تركيا- إسرائيل".

والتالثة: انعكاس ذلك التقارب على العمل الجماعي العربي المشترك والذي تعبر عنه جامعة الدول العربية، حيث أن الجامعة ككيان تنظيمي ليس لديها حلولاً سحرية للأزمات لكونها حاصل جمع إرادات الدول الأعضاء، وبالتالي في ظل حالة التقارب الخليجي العربي فإن ذلك من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على عمل مؤسسات الجامعة في كافة مؤسساتها باعتبار أن الجامعة ستظل المظلة العربية التي يمكن من خلالها للدول العربية التي لديها الرغبة والقدرة أن تعمل ضمن منظومة عربية متكاملة. ومع التسليم بأهمية تلك المزايا فإن مدى نجاح ذلك التقارب في تحقيق أهدافه يظل

مرتهناً بالتغلب على التحديات التي تواجهه وذلك انطلاقاً من أن الدول الخليجية والعربية لا تعمل في فراغ وإنما ضمن بيئة إقليمية ودولية بقدر ما تتيح من فرص للتقارب فإنها تفرض قيوداً في الوقت ذاته، ومن ثم تتمثل أهم التحديات التي تواجه ذلك التكامل فيما يلي:

التحدي الأول: التداخل بين المسارات المختلفة، حيث أن الأمن الإقليمي عموماً يرتبط بأكثر من شبكة أمنية وبالتالي فإن تطور العلاقات الخليجية-المصرية، لا يعني بالضرورة الحد من الدور الأمريكي تجاه قضايا الأمن الإقليمي حيث لا تزال لدى الولايات المتحدة علاقات استراتيجية مع كل من دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى، إلا أن التقارب الخليجي-العربي يعد تطوراً مهماً لجهة أخذ المصالح الخليجية والعربية بعين الاعتبار ضمن السياسات الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية أخذاً في الاعتبار دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما «المملكة العربية إلى تقاسم الشرق الأوسط مع إيران من ناحية»، ووجود بعض التوجهات لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية لإلغاء الاتفاق النووي مع إيران حال الفوز في تلك الانتخابات من ناحية ثانية، بالإضافة إلى محاولات روسيا الولوع مجدداً ضمن منظومة الأمن الإقليمي ومن ثم فإن وجود أجندة خليجية عربية موحدة

إيران تفشل في اختراق العلاقات الجزائرية-السعودية

بعد أن أعاد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة العلاقات الجزائرية الإيرانية إلى سابق عهدها بعد توليه الحكم عام ١٩٩٩ م، كان علينا انتظار مرور عشر سنوات لعقد الدورة الأولى للجنة المشتركة العليا الجزائرية-الإيرانية في طهران عام ٢٠١٠ م، والتي لم تحدث الأثر الملموس الذي يمكن أن يرضي تطلعات الطرفين نحو ترقية علاقات التعاون الثنائي خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والأشغال الكبرى حيث لم يتجاوز حجم التبادلات الثنائية ٥٠ مليون دولار عام ٢٠١١ م، ثم توالى الظروف الدولية بين العوامل الإيجابية في شكل وفرة مالية كبيرة من عوائد تصدير النفط والغاز بالنسبة للجزائر، والسلبية بالنسبة لإيران بعدما فرض المجتمع الدولي مستوى من العقوبات الاقتصادية الدولية عليها بسبب نشاطها النووي،

صبحه بغوره

بدا غير منسجم مع الأوضاع الداخلية الحرجة والظروف الدولية الصعبة تم الإعلان عن حظر منح الشركات الأجنبية صفقات مشاريع البنية التحتية والبناء.. واتخاذ جملة إجراءات تحفيزية لتعزيز نشاط الشركات الجزائرية القائمة، وبعضها تشجيعية لكبرى المؤسسات لولوج عوالم التكنولوجيا المتطورة والعلوم والمعرفة، وأخرى تسهيلية لإنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلها مغلفة بحزمة من الإجراءات كتخفيف الأعباء الضريبية والالتزامات الاجتماعية بهدف تكريس مبدأ الاعتماد أولاً على القدرات الذاتية والإمكانيات المحلية وتفضيل المؤسسات الوطنية حتى ولو كانت متواضعة في الخبرة العملية والقدرات الفنية، وهو ما وضع أكثر من علامة استفهام أمام:

أولاً، مدى قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على الوفاء بالاحتياجات الأساسية ومدى كفاية الموارد المالية الممكن حشدتها في ظل بداية تسجيل العجز في الميزان التجاري وثانياً، ما مصير مشاريع الشراكة الأجنبية المتفق مبدئياً عليها وما مستقبل اتفاقيات التعاون التي أبرمتها الحكومة ومنها ما هو مع الطرف الإيراني المتحمس لها.

عندما قام إسحاق جهانقيري نائب الرئيس الإيراني بزيارة للجزائر دامت من ١٦ - ١٧ / ١٢ / ٢٠١٥ م، سارعت الآراء الجزائرية إلى إضفاء الطابع الاستثنائي عليها بالنظر إلى تأثيرات انهيار أسعار البترول في السوق العالمية على الوضع الاقتصادي في البلدين العضوين بمنظمة "أوبك" وكان أمل المراقبين في البلدين أن تتجه جهود البلدين إلى توحيد موقفهما لوقف التدهور المستمر للأسعار، خاصة بعدما رفضت المملكة العربية السعودية دعوة الجزائر لخفض الإنتاج من النفط ولم تتجاوب أيضاً مع دعوتهما

انعقدت في ديسمبر ٢٠١٥م الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بالجزائر ولكن في ظروف اقتصادية سيئة للبلدين حيث تأثر الاقتصاد الجزائري كثيراً بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وأعلنت الحكومة حالة التقشف، كما أثرت العقوبات الاقتصادية على البنوك الإيرانية فتراجع حجم مبادلات التجارة الثنائية إلى ٥,٧ مليون دولار عام ٢٠١٤ م، وأصبح عدد الشركات الإيرانية في الجزائر ضئيلاً جداً كما لا يوجد تبادل تجاري أو مشاريع اقتصادية مشتركة، ثم اعترف السفير الإيراني لدى الجزائر رضا عامري بوجود عقبات وعراقيل بيروقراطية في الإدارة الجزائرية يتوجب رفعها ثم اقترح وزير الطرق وتهيئة المدن الإيراني عباس أخوندي بضرورة تعيين مستوى تموي وتحديد الأرقام التي يجب تحقيقها خلال عام ٢٠١٦ م، ووضع آلية لمتابعة كل ما يتم الاتفاق عليه في مجال التعاون الثنائي وكان مفهوماً أن لدى إيران تلهف على ضمان وجودها كطرف فاعل ومؤثر بالجزائر في أسرع وقت ممكن ويتضح ذلك من خلال توقيعها على عدد من الاتفاقيات للتعاون والشراكة في مجالات تهيئة المدن والصناعات الكيماوية والسكك الحديدية وهو ما تم بناء على آمالها العريضة وهي على مقربة من رفع العقوبات الدولية عنها بداية من عام ٢٠١٦ م، أن يتوفر لها من العوائد المالية ما يمكنها من رفع إمكانياتها لتجاوز أسباب ضعف تعاونها الاقتصادي مع الجزائر، ولرفع كفاءة مؤسساتها لإبرام اتفاقات شراكة بين مؤسسات البلدين في مجال تحويل التكنولوجيا والمعرفة في القطاعات الصناعية وذلك في إطار ما توصل إليه منتدى رجال الأعمال الجزائري الإيراني الذي انعقد بالجزائر في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م، ولكن في قرار مفاجئ للحكومة الجزائرية

الإعلان عنها أو حتى الإشارة إليها رسمياً بإبقاء الوضع في حالة "أزمة صامتة" وذلك من أجل إحداث التوازن في علاقاتها مع السعودية وإيران كما أنها على خلاف ما ذهب إليه بعض المراقبين غير مؤهلة حالياً لقيادة وساطة بينهما تكون إيران طلبتها لأن التوتر بين الجزائر والسعودية لا يقتصر على الخلاف حول مسألة التحالف العسكري ضد الحوثيين في اليمن أو ضد تنظيم "داعش" كون هذا التحالف قد يمتد للتدخل في ليبيا لاحقاً ثم تونس فيضع مناطقها الحدودية مع البلدين في حالة تهديد خطير ولكنه، وتأثير السعودية الكبير على القرار داخل "أوبك" ثم الموقف السعودي المقارب للموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، كما أن الجزائر تنظر ببالغ القلق للتدخل السياسي-العسكري الإيراني المباشر في سوريا والعراق واليمن وسط تنبيهات عربية بخطورة المد الشيوعي الصفوي الفارسي في أطراف الوطن العربي، خاصة بعدما وشح حسن نصر الله زعيم "حزب الله" خريطة فلسطين بألوان العلم الإيراني .

الواقع الآن، أننا أمام مرحلة انتقالية مرتبكة لترتيبات الوضع في الشرق الأوسط تلقي بعد اليقين، السعودية تدرك استبعاد حدوث مواجهة مسلحة مع إيران، والجزائر لا تتفق مع السعودية سياسياً وأمنياً واقتصادياً ولا تستطيع مناهضتها، وإيران فشلت في استقطاب الجزائر سياسياً، وما بقي هو أن الجزائر تدرك قيمة التجربة الاقتصادية الإيرانية وتريد استيراد الخبرة الإيرانية لتنمية قدراتها الصناعية التي تقول الأنباء أن البداية ستكون بتصنيع السيارات الإيرانية من نوع "سايبا" و"تيا" في أفاق 2017 بالجزائر من خلال استثمار مشترك يقدر بـ 20 مليون دولار وقد يمتد ذلك التقارب إلى تشكيل محور تنسيق محدود التأثير جزائري / إيراني / فنزويلي في مجال النفط، بينما تراهن إيران على تحالفها مع الجزائر في تقوية جبهة تريدها موحدة لمواجهة النفوذ المتزايد للسعودية عربياً وإقليمياً ويبدو حسب معطيات الأوضاع الراهنة أنه سيكون تحالفاً على استحياء ومقصوراً على المستوى الاقتصادي والعلمي ولن يكون له ذلك التأثير الفعال على توجهات السياسة السعودية أو على حجم نفوذها الإقليمي.. فالاتصالات الإيرانية الجزائية لا تعدو أن تكون من قبيل المناكفة الإيرانية للسعودية كما أنها رسالة تبعث بها الجزائر أيضاً للسعودية بسبب سياستها البترولية، ولذلك لن يجد أحدهما في الآخر السند الكافي له برغم وحدة هدفهما الخارجي، وستبقى الجزائر طالما بقي الأمر على هذا الحال سراباً لإيران تلهث وراءه دون جدوى ●

لعقد اجتماع طارئ لمنظمة "أوبك" ولكن تصادف أن اصطدم هذا الأمل الجزائري مع قرار إيران رفع صادراتها من النفط إلى أعلى مستوى لتبلغ 1,26 مليون برميل يومياً بداية من مطلع عام 2016م، وهو ما يناقض جهود الجزائر ودعوتها لخفض الإنتاج بل ويشير المزيد من تخوفها من حدوث تخمة عالمية في المعروض من النفط ستؤثر بالسلب أكثر على أسعاره وبالتالي على عوائد الجزائر من تصديره الذي تعتمد عليها بنسبة 97٪ وعليه أصبحت الجزائر في ظل قصور هيكلها الإنتاجي وضعفه وعدم قدرتها على تنويع اقتصادها في حالة انتظار موعدها مع المعجزة، هذا بالرغم من توالي زيارات المسؤولين الإيرانيين للجزائر خلال عام 2015م، بما يشبه الإنزال الإيراني فيها بدأ منذ حضور الوزير الأول الإيراني قمة الغاز التي انعقدت بولاية "هران" (غرب الجزائر) في أبريل 2014م والتي مهدت لزيارة وزير الطاقة الإيراني جيت جيان في 29/6/2015م، لتسليم رسالة من الرئيس روحاني للرئيس بوتفليقة تتعلق بالقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، ثم زيارة وزير الخارجية محمد جواد ظريف (21/1/2015م) لبحث جهود استعادة الاستقرار في سوريا واليمن، تبعها زيارة الوزير الأول عبد المالك سلال لحضور قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في 23/11/2015م، بطهران، ولا يبدو أن كل هذه اللقاءات قد أدت إلى تشكيل تصور محدد الملامح لتحرك مشترك يضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للبلدين في مجال الطاقة على الأقل .

يضع المراقبون السياسيون التقرب الإيراني من الجزائر في إطار محاولة استمالة القيادة الجزائرية لتشكيل كتل مواز للتحالف العسكري الإسلامي الذي أعلنته المملكة العربية السعودية مستغلة اتهامات جزائرية للسعودية في التسبب بانخفاض أسعار النفط وغيابها عن الدول المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وموقفها من قبل غير المؤيد لعملية "عاصفة الحزم" في اليمن، ثم تأثر الجزائر من تقارب دول الخليج العربي من المغرب في قضية الصحراء الغربية، بينما في مقابل هذا تشارك الجزائر المواقف الإيرانية من الصراع في سوريا .

ومن جهة الجزائر، إذا كان استنعارها خطورة الأزمة المحيطة بها وقناعتها المتأخرة بضرورة الاتجاه نحو تنويع نشاطها الاقتصادي تدفعها لمراجعة نهجها السياسي الخاطئ للخروج من حالة التبعية المطلقة للبترول فلن يكون ذلك كافياً أو سهلاً لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل سريعاً خاصة وأنه لم يتحقق في فترة الوفرة المالية، ولكنه لن يكون سبباً يدفعها للتخلي عن سياستها الرافضة للمشاركة في أي تحالفات أو يجعلها تتغاضى عن محاولات قوى موالية لإيران العمل على تمدد المذهب الشيعي في البلاد، ومع ذلك ستسعى إلى عدم تصعيد الخلافات أو حتى

مرحلة بداية سقوط الإمبراطورية الأمريكية مبدأ أوباما وأفول النجم الأمريكي في الشرق الأوسط

عندما نشر المؤرخ الأمريكي وأستاذ التاريخ بجامعة ييل، بول كنيدي كتابه « صعود وسقوط الدول العظمى » عام ١٩٨٧م، أصيبت النخبة السياسية الأمريكية بالذهول، وأثار الكتاب ضجة كبرى في الولايات المتحدة لأنه تنبأ بسقوط الإمبراطورية الأمريكية كغيرها من الإمبراطوريات السابقة، واضمحلال قوتها تدريجياً لأسباب داخلية بنيوية وأخرى خارجية كصعود قوى عظمى تنافس الولايات المتحدة مثل الصين. جاء صدور الكتاب في قمة النشوة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عند انتصاره على الاتحاد السوفيتي في المستنقع الأفغاني عندما كانت الولايات المتحدة تدعم « المجاهدين » حسب قول ريغان ضد إمبراطورية الشر، التي انهارت بعد ثلاثة أعوام من صدور الكتاب، وكان سقوط الاتحاد السوفيتي مفاجأة حتى للدوائر الأمريكية ومنها الاستخبارات الأمريكية (CIA). ولكن الانهيار الأمريكي يبقى ظاهراً وهي تنسحب تدريجياً من مناطق نفوذها في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ؟

د. أحمد سليم البرصان

ترجع الإمبراطوريات بين الربح والخسارة

ربط بول كنيدي بين انسحاب الإمبراطوريات وما تحققه من فائدة مادية، وعندما تشعر بأن تكلفة توسعها وامتدادها إقليمياً أكثر من فوائدها، فأنها تنسحب وتراجع، وكانت الإمبراطورية البريطانية، الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وكانت تعتبر الهند ذرة التاج البريطاني، ولكنها عندما شعرت مع حركات التحرر الوطني التكلفة تفوق الربح انسحبت من مستعمراتها، وانسحبت بريطانيا من منطقة الخليج العربي ١٩٧١م، عندما شعرت حكومة العمال البريطانية بأن تكلفة بقائها في المنطقة أكثر من فوائدها، فالإمبراطوريات والدول تنصرف في علاقاتها الخارجية وفق مبدأ الربح والخسارة ! لقد انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام بعد شعورها بالهزيمة السياسية والخسارة والتكلفة الاقتصادية، وانتفاضة طلاب الجامعات الأمريكية ضد الحرب في فيتنام؟!

الأزمة الاقتصادية وتكلفة التورط في أفغانستان والعراق

كانت أحلام إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، إدارة المحافظين الجدد كما توصف أو بأنها إدارة بترولية كما يحلو لبعض المعلقين وصفها، الهيمنة على بترول بحر قزوين والعراق، وقد تفاوضت الشركات الأمريكية مع حكومة طالبان بمد أنبوب بترول من بحر قزوين عبوراً بأفغانستان حتى سواحل

باكستان، وعندما فشلت المفاوضات، كانت واشنطن قد أعدت لإسقاط طالبان، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عرضاً وعجلت من إسقاطها. أما في العراق فإن المحافظين الجدد فكروا إسقاط النظام العراقي واتخذوا ذريعة من المفاعل النووي وأحياناً نشر الديمقراطية وتمهيداً للغزو والهيمنة على البترول وتمويل تكلفة الحرب من البترول العراقي، ولكن المفاجأة أحبطت المخطط والمخططين. فتصوروا تضليلاً أن الشعب العراقي سيسقبلهم بالورود، بل ذهب ريتشارد بيرل « كما يوصف في واشنطن بأمير الظلام » إلى أنه يمكن احتلال العراق بأربعين ألفاً من الجنود؟ وكان بيرل مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس ريغان وقد استقال من منصبه بعد فضيحة التجسس لجوناثان بولارد لإسرائيل ١٩٨٥م، وهو يهودي أمريكي، ودارت الشبهات حول بيرل لأنه من اليهود الصهيونية ومن أشد المتحمسين لإسرائيل.

لقد فشلت الولايات المتحدة في أفغانستان، فطالبان عادت تهدد الحكومة الأفغانية التي تديرها واشنطن، فرغم أكثر من عقد من الوجود العسكري في أفغانستان كانت مستنقعا للولايات المتحدة، وأخيراً أجبرت واشنطن وجلست تتفاوض مع حركة طالبان التي أصبحت تسيطر على مناطق عدة في أفغانستان وتهدد بسقوط حكومة كابول.

أما في العراق، فلم تسيطر واشنطن على البترول ولا حققت

لا يمكن إصلاح الأمور في الشرق الأوسط من جانب واحد، خاصة وأن الولايات المتحدة تلحق الضرر بمصالحها في مناطق أخرى في محاولتها إصلاح المنطقة. وكان أوباما قد صرح في مقابلة مع مجلة THE ATLANTIC في أبريل الماضي أن مشكلات الشرق الأوسط تحتاج أجيالاً لحلها. ويلتقي كلا بر مع أوباما في تعقد مشكلات الشرق الأوسط، ويظهر أن هناك شبه إجماع في الإدارة الأمريكية أن انزلاق المنطقة في الصراعات العرقية والطائفية وتعدد التنظيمات المتصارعة تريد واشنطن أن تبتعد عن التورط فيها، خاصة مع تقلص مصالحها الحيوية فيها فالتورط لم يعد الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة كما كان خلال القرن الماضي مع توفر البترول فيها ويمكن استيراده من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومع اختفاء الاتحاد السوفيتي وجدت واشنطن مصالحها في آسيا بعيداً عن مشكلات الشرق الأوسط بعد انهيار بعض الدول ودول فاشلة أخرى وحروب أهلية في أخرى.

عدم التدخل العسكري الأمريكي المباشر والشركاء والتكاليف

إن محور مبدأ أوباما عدم التدخل العسكري المباشر بقوات برية في الشرق الأوسط، كما حدث في أفغانستان والعراق، وقد أسهم هذا التورط في فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية بوعوده بإخراج الولايات المتحدة من هذه المستنقعات التي ورطتها إدارة جورج بوش الابن. ويستذكر أوباما ورطة حرب فيتنام وما أدى إلى هزيمة سياسية للولايات المتحدة فيها.

ويؤكد أوباما على ضرورة مشاركة الحلفاء مع الولايات المتحدة في التكاليف أو في حالة التدخل، لن تكون واشنطن منفردة كما كانت، وهذا ما أكده أوباما في الحالة السورية أن الولايات المتحدة رغم انتقادها وتهديدها للرئيس السوري كانت تتشاور مع حلفائها الأوروبيين سواء في تكلفة الحرب أو المشاركة في الحرب فعلياً، ففي صيف ٢٠١٢م، حذر الرئيس الأمريكي الرئيس السوري من استعمال السلاح الكيماوي ضد المعارضة السورية واعتبر استعماله خطأ احمر حتى أن تصريح الرئيس أثار قلق جوزيف بايدن لأنه قد يضع الولايات المتحدة في موقف حرج في حالة استعمال الرئيس السوري للأسلحة الكيماوية وهذا ما حدث في أغسطس ٢٠١٢م، عندما قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص في غوطة دمشق، وأصبحت مصداقية واشنطن موضع استهزاء للتدخل العسكري، ورغم دفع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لأوباما لضرب النظام السوري والتدخل العسكري، وكانت الأنظار متجهة لواشنطن لأن الأسد تجاوز الخط الأحمر الذي رسمه أوباما، إلا أن أوباما ورغم غضب حلفائه وضغط المعارضة الجمهورية وحتى من الحزب الديمقراطي رفض التدخل العسكري أو توجيه ضربة صاروخية لنظام الأسد مبرراً أن حلفاءه البريطانيين والألمان والفرنسيين ليسوا مستعدين

الديمقراطية، فكانت المقاومة العراقية أسرع مما تخيلت إدارة بوش الابن، وأسرع من المقاومة الفيتنامية، ونصبت حكومة طائفية، فلا ديمقراطية تحققت ولا استقرار سياسي بل أدى الاحتلال إلى مقاومة عراقية شرسة كبدت الولايات المتحدة الخسائر الباهظة، وكانت حملة الرئيس أوباما الانتخابية الخروج من المستنقعات الأفغاني والعراقي للتكلفة الاقتصادية والسياسية في ظل أزمات اقتصادية أمريكية متفاقمة في البلاد. وقد كتب ريتشارد هاس الذي تقلد عدة مناصب في الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن التورط الأمريكي في البلدين كان كارثة للولايات المتحدة أدت إلى مشاركة أكثر من مليونين من الجنود الأمريكيين في داخل الولايات المتحدة وخارجها ومقتل ٦٠٠٠ أمريكي وجرح ٤٠٠٠٠ أمريكي وكلفت الولايات المتحدة ١,٥ تريليون دولار (١). إضافة إلى الوقت الذي أمضاه صانعو القرار الأمريكي في إدارة الحربين، مما جعل أغلب الشعب الأمريكي لا يرغب في التورط مرة أخرى في الشرق الأوسط، وقد أسهم هذا التورط في فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية بوعوده بإخراج الولايات المتحدة من هذه المستنقعات التي ورطتها إدارة جورج بوش الابن. ويستذكر أوباما ورطة حرب فيتنام وما أدى إلى هزيمة سياسية للولايات المتحدة فيها.

أوباما ومحور آسيا - المحيط الهادي

عندما يردد الرئيس الأمريكي أن مصالح الولايات المتحدة تتركز أساساً في المحور الآسيوي - المحيط الهادي حيث تلتقي التجارة الأمريكية في هذه المنطقة، فهي ليست جديدة، ففي بداية الثمانينات من القرن الماضي طرح مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر، زيجنيو بريجنسكي هذه الفكرة منبهاً القيادة الأمريكية إلى أن مستقبل المصالح الأمريكية في شرق آسيا، ولذلك إنه حتى في عهد إدارة بوش الابن تبني نفس الفكرة، وبنى سياسة التحالف الديمقراطي في مواجهة الصين، عندما طرحت فكرة التقارب بين دول ديمقراطية في شرق وجنوب آسيا، يشمل الهند وأستراليا واليابان والولايات المتحدة. ورغم أن الهند مترددة في هذا التعاون خوفاً من إثارة الصين، إلا أن المصالح الاقتصادية تدفع دول شرق آسيا للتعاون ومشاركة مجموعة آسيان مع الصين وكلها تقريباً تقع ضمن إطار منتدى المحيط الآسيوي للتعاون الاقتصادي APEC تشترك فيها دول مثل الصين بحجمها الاقتصادي وروسيا الاتحادية. وقد نبذت هذه الدول الـ ٢١ خلافاتها الأيديولوجية في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية في سبيل رفاهية شعوبها.

أوباما مشاكل الشرق الأوسط معقدة وحلولها صعبة

قال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلاير في مقابلة له مع صحيفة الواشنطن بوست في ١١ مايو الماضي، إنه

الرئيسي بالموصل بالعراق هذا العام، وأن الولايات المتحدة تواجه صراعاً طويل الأمد سيمتد لـ«عقود».

منع انتشار الأسلحة النووية والتعاون الإقليمي

إن أحد أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منع انتشار الأسلحة النووية ولذلك يعتبر الإنفاق بين ١+٥ وإيران في منع إيران من تطوير برنامجها النووي، حتى تبقى أقل خطورة في المنطقة، إن سياسة واشنطن برجماتية وسياسة الحد الأدنى، في إيران دولة إقليمية ورغم أنها كانت تصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر، فيرى أوباما أن استعمال القوة ضدها لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

ويطرح أوباما أهمية التعاون بين القوتين الإقليميتين، المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك لحل الصراعات الطائفية ويعترف أن إيران هي وراء عدم الاستقرار والطائفية وإثارة الحرب الطائفية في العراق واليمن وسوريا، ولكن سياسته البرجماتية في تعامله مع إيران بشأن المفاعل النووي قد تكون برجماتية أيضاً كسياسة إقليمية لإيجاد نوع من الاستقرار السياسي في الإقليم وما يعبر عنه أوباما (تلك مشاكلكم في الشرق الأوسط وحلها)، تأكيد على أن الولايات المتحدة لن تتورط في صراعاتها، لأنها لم تعد القوة العظمى كما كانت، إنها دولة لا تستطيع تحمل تكاليف التدخل في العالم في قضايا لا تمس الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر ورئيسي، إنه اعتراف بتراجع قوتها وإنها أصبحت في عالم متعدد الأقطاب وإن عالم الأحادية القطبية قد ولى .

إن النظام الدولي متغير وليس ثابتاً وتبعاً لذلك تتغير سياسة الدول وفقاً للظروف المتغيرة، ولكن هناك من يتعامل بالسياسة من منطلق الثابت وليس من منطلق تغير الظروف والأحوال، والولايات المتحدة تراجع كغيرها من الامبراطوريات عبر التاريخ التي انهارت، وكما قال ادورارد جيبون في كتابه عن سقوط الامبراطورية الرومانية كان الفساد هو السوس الذي ينخر في الامبراطوريات فنتهي بالسقوط، إنها عجلة التاريخ والبقاء لله وحده. ●

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز- جدة

للتدخل، ففي ٢٩ أغسطس ٢٠١٢م، رفض مجلس العموم البريطاني التدخل كما أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل رفضت التدخل، بل عندما يتذكر أوباما رفضه بقراره في ٣١ أغسطس ٢٠١٢م، بعدم ضرب النظام السوري، فإنه يقول «أنتي فخور بهذا القرار» بل يذهب أن تحريضه على التدخل ما هي إلا مصيدة له من الحلفاء والخصوم السياسيين ؟ وأنه عن طريق الروس استطاع أن يخرج السلاح الكيماوي من يد النظام السوري.

القيادة من الخلف والحرب بالبديد

إن الولايات المتحدة حسب مبدأ أوباما تريد إدارة المنطقة والتدخل من الخلف، ففي ليبيا كانت أوروبا هي المتورطة عسكرياً وكانت الولايات المتحدة تعمل من وراء الستار، والعودة لمبدأ نيكسون (الحرب بالوكالة)، وفي الحرب على الإرهاب والقضاء على داعش تريد الولايات المتحدة أن تبقى في الخلف وتقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والخبراء والتدريب ولكن ليست مستعدة للتدخل المباشر، فهي دعمت قوات حماية الشعب التركي والحزب الاتحادي الديمقراطي الكردي السوري وحتى حزب العمال الكردستاني التركي في مواجهة النظام السوري وداعش، كما دربت عناصر من

المعارضة السورية مثل الجيش السوري الحر ودعمت الحشد الشعبي الشيعي في العراق رغم انتقادها لممارسته، وعملت على حشد القبائل السنية إلى جانب الأكراد، وأرسلت خبراء لتدريب الجيش العراقي، ولكن ليس تدخلاً مباشراً من قواتها، وساعدت الدول الإقليمية بتدريب قواتها وإرسال الخبراء على أمل تشكيل قوة سنية إقليمية لحرب داعش وحسب رأي الرئيس الأمريكي أن مشكلة داعش إقليمية وتهدد دول الإقليم «ولست تهديد وجودي للولايات المتحدة»، بل إن التغيير المناخي أكثر خطر وجودي كامن للولايات المتحدة من الدولة الإسلامية (داعش)، خاصة إن مستشاريه من الاستخبارات الأمريكية أخبروه أن أهمية داعش هامشية بالنسبة للولايات المتحدة، حتى أن مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية كلابر اعترف في مقابله المشار إليها وأعاد ما ذكره في سبتمبر من عام ٢٠١٤م، من أن الولايات المتحدة قد «أساءت تقييم» تنظيم داعش، وقال إنه لن يرتكب هذا الخطأ الآن. بل ذهب أبعد من ذلك بقوله إنه لن يتم استعادة معقل التنظيم

مبدأ أوباما:

إدارة المنطقة

من الخلف وعدم

التدخل العسكري

والحرب بالوكالة

الهوامش

دراسة تؤكد ضرورة التعايش في ظل الاختلاف العربي-الإيراني

متغير النخبة الإيرانية تجاه دول الخليج وتشابك دوائر اتخاذ القرار

تتأثر السياسة الخارجية بالعديد من المتغيرات التي يرتبط بعضها بالمجال الخارجي في حين يرتبط بعضها الآخر بالواقع الداخلي. ومن هذا المنطلق يمثل النظام والموقف الدولي أحد أهم المتغيرات الخارجية في حين يمثل متغير النخبة السياسية أحد أهم المتغيرات التي أشار إليها منظور السياسة الخارجية؛ حيث يفترض هؤلاء أن أصول وتكوين النخبة السياسية ينعكس بشكل مباشر على قدرة الدول على اتباع سياسة خارجية فعالة ويقصد بالنخبة هنا مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية سواء الداخلية منها أو الخارجية. ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية.

د. نواف منير المطيري

ما زالت عالقة بين الطرفين ومنها قضية الأمن الإقليمي والجزر الإماراتية والبرنامج النووي الإيراني إلى جانب القضايا الحدودية. ولا شك أن للنخبة الإيرانية الدينية دوراً في رسم وصنع السياسة الخارجية سواء كانت النخبة مختلفة أو متوافقة ولكنها في المحصلة تتحكم بشكل شبه كامل بمسار إيران الخارجي، وخاصة أن إيران تمتلك عدداً من الأوراق الإقليمية وهذه الأوراق تتسم بتكاملها فيما بينها بما يمنح إيران نفوذاً واضحاً وتأثيراً حقيقياً في مختلف الملفات وفي سائر القضايا في منطقة الخليج العربي بشكل غير مسبوق والتوظيف الإيراني لهذه الأوراق يخدم المشروع الإيراني الإقليمي الجديد في المنطقة بما يؤثر على الأمن القومي العربي. لذا تحرص هذه الدراسة على إلقاء الضوء على دور وتأثير النخبة في هذا المجال باعتبارها مسؤولة عن اتخاذ القرار سواء كان النظام ديمقراطياً أو استبدادياً. فليس بوسع أي قيادة سياسية مهما بلغت قوتها وسيطرتها أن تحكم بمفردها إدارة شؤون الدولة. فالعملية تبدو في غاية الصعوبة في حالة انعدام وجود صفوة أو نخبة تشارك في توجيه وصنع القرار. تتمثل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع في محاولة التعرف على أثر متغير النخبة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج، وذلك من خلال الإجابة على سؤال أساسي يتمثل في كيفية تأثير قضايا معينة في السياسة الخارجية ومواقف فئات وقطاعات مختلفة من النخب الإيرانية سواء أكانت محافظة أو ليبرالية أو دينية أو سياسية. وقد جاءت أهمية

تتامى الجدل حول تأثير التغيرات الداخلية في إيران وخاصة في مجال النخبة الحاكمة بين معتدلين ومتشددين على صناعة القرار والخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي التي باتت تشغل حيزاً متنامياً من اهتمامات المحللين السياسيين في إطار المستجدات الدولية والإقليمية. ولا شك أيضاً أن ما يجري في محيط إيران الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي المباشر لكل من أفغانستان والعراق والذي يمس أمنها ومصالحها ويهدد بقاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي كانت آخر الثورات الاجتماعية في القرن العشرين إلى جانب الثورات التي تلتها، لقد وجدت النخبة الإيرانية نفسها أمام تحديات دقيقة ومعقدة في البحث عن الطرق والوسائل التي تحقق التوازن بين مصالحها القومية ومبادئها الإسلامية وتساهم في وضع بصماتها الواضحة على السياسات الإقليمية. ويرى المحللون أن الاتفاق والانسجام في القيادة الإيرانية بين قطبي النظام "القائد والرئيس" سواء كان في المواقف أو في الخطاب السياسي قد يساعد على خلق حالة من التوحد تجاه بعض القضايا الخلافية، وخاصة أن دور إيران ليس بجديد في النظام الإقليمي وبخاصة منطقة الخليج العربي منذ القرن الماضي. ولقد أدى تغير نظام الحكم في إيران من ملكي علماني إلى جمهوري ديني إلى تغير كبير في الصورة التي يظهر فيها الدور أو المشروع الإيراني. وعلى الرغم من التقارب الإيراني مع دول الخليج في بعض القضايا، إلا أن هناك اختلاف حول بعض القضايا الأخرى والتي

هذه الفترة تغييراً في الرئاسة الإيرانية منذ حكم الرئيس الذي اتسم بقدر من البراجماتية هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، والرئيس الذي عرف بالاعتدال محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، وأخيراً الرئيس الذي تعددت مواقفه المتشددة أحمدني نجاد (٢٠٠٥-٢٠٠٩م). تقسيم الدراسة: وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول تناول الفصل التمهيدي التأصيل النظري والمفاهيمي واستعرضته من خلال ثلاثة مباحث. يتمثل المبحث الأول في مفهوم التعريف بمفهوم النخبة والاتجاهات والمدخل لدراسة النخبة السياسية وكذلك إلى تكوين النخبة ودوران النخبة وأخيراً اقتربات تحديد النخبة في التحليل السياسي المقارن وفي المبحث الثاني تناولت فيه مفهوم السياسة الخارجية ومحددات السياسة الخارجية والعوامل الفاعلة في صنع السياسة الخارجية. أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى مفاهيم أخرى مرتبطة بالدراسة مثل مفهوم الأمن الإقليمي ومفهوم التعاون الدولي ومفهوم الصراع الدولي. أما الفصل الأول والمخصص للإطار البنوي للنخبة الإيرانية فقسم إلى ثلاثة مباحث عرض في المبحث الأول الأصول التاريخية للنخبة الإيرانية أما المبحث الثاني استعرض تطور وتكوين النخبة الإيرانية وموقع النخبة الدينية وتأثير نخبة البازار. وفي المبحث الثالث الأصول الفكرية للنخبة الإيرانية وتم فيه استعراض المدارس الفكرية الدينية والنخب ومراكز القوى داخل السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الفصل الثاني من الدراسة تناول محدثات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي حيث تناول المبحث الأول المحددات الداخلية وفيه تم تناول المحدد الجغرافي والسياسي والديني والعسكري والاقتصادي وأخيراً المحدد القومي. أما المبحث الثاني تم من خلاله دراسة المحددات الإقليمية التي أثرت على الدور الإيراني في منطقة الخليج. قيام مجلس التعاون الخليجي، حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية، الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الجرف القاري، وكما تطرق المبحث الثالث للمحددات الدولية. وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى موقف النخبة الإيرانية من بعض القضايا المثارة في منطقة الخليج العربي من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول رؤى النخبة الإيرانية للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي. أما المبحث الثاني تم تناول النخبة الإيرانية وقضية الجزر الإماراتية. وفي المبحث الثالث تم دراسة موقف النخبة الإيرانية من البرنامج النووي. وفي الفصل الرابع تم استعراض رؤية النخبة الإيرانية لمسار التعاون في منطقة الخليج العربي وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية،

الدراسة من الاعتبارات التالية: ١- التعرف على مجمل علاقات النخبة الإيرانية ودراسة أثرها على السياسة الخارجية من خلال البحث في طبيعة النظام السياسي ودور النخبة في إحدى دول العالم الثالث. ٢- عدم وجود دراسات سابقة عن النخبة السياسية الإيرانية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء المزيد من الضوء حول هذا الموضوع. ٣- تستهدف الدراسة توفير قاعدة بيانات حول أعضاء النخبة السياسية الإيرانية في المرحلة الممتدة من (١٩٨٩-٢٠٠٩م) من أجل فهم أفضل وتقديم دراسة منهجية للسياسة الخارجية الإيرانية وخاصة اتجاه القضايا المشتركة بينها وبين دول الخليج العربي. وقد تم وضع بعض الأسئلة البحثية المهمة لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج وهي

تأثير رجال الدين منذ تأسيس الدولة الصفوية والبازار ممول النخبة

كالتالي: ١- ما هي أصول تكوين النخبة السياسية ٢٩- ماهي مصادر تجنيد النخبة السياسية ومعدل دورانها ٣٩- ما هي علاقتها مع باقي القوى السياسية؟ ٤- ما هو شكل النظام السياسي الإيراني ودور النخبة الإيرانية في تشكيل هذا النظام؟ ٥- هل هناك تجانس بين النخبة السياسية الإيرانية؟ ٦- ما هي آليات العلاقة بين هذه النخبة السياسية والسياسة الخارجية؟ ٧- إلى أي حد نجحت النخبة الإيرانية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وبالذات في منطقة الخليج

العربي؟ كما اعتمدت الدراسة على منهجية علمية تمثلت في استخدام منهج النخبة في دراسة النخبة الإيرانية ذات الصلة بالسياسة الخارجية من خلال أسلوب المناصب الرسمية، كما أن تشكيل التوجهات ورسم السياسة العامة تكون عادة بيد القلة القليلة، فالنخب هي التي تشكل رأي الناس حتى وإن كانت تلك المجتمعات أكثر ديمقراطية؛ لكون أكثر من يشكل الناس هو رأي النخبة التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية سواء الداخلية منها أو الخارجية. وقد استخدم كذلك منهج تحليل النظم (System Analysis) ويقوم هذا المنهج على افتراض أن النظام هو تفاعل بين وحدات معينة وأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة وتعتبر وفق تصور ديفيد استون هو أن كل نظام يتلقى المدخلات من البيئة المحيطة به داخلياً وخارجياً، هذه المدخلات إما أن تكون تعاونية أو صراعية، فيتفاعل معها بطريقة التحويل عبر ما يتم داخل مؤسسات النظام السياسي والوحدات المكونة لهذا النظام من تفاعلات تجاه هذه المدخلات وينتج عنها مخرجات في صورة قرارات أو سياسات أو مواقف صادرة عن هذا النظام. فترة الدراسة (النطاق الزمني) : تغطي الدراسة الفترة ما بين عامي (١٩٨٩ - ٢٠٠٩م) وتمثل

يتناول المبحث الأول النخبة الإيرانية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي. ويتناول المبحث الثاني النخبة الإيرانية والتعاون التنافسي في الخليج العربي. ويتناول المبحث الثالث موقع القضية الفلسطينية من السياسة الإيرانية وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية الخليجية. خاتمة حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي يتمثل في كيفية تأثير قضايا معينة في السياسة الخارجية الإيرانية ومواقف فئات وقطاعات مختلفة من النخب الإيرانية سواء محافظة أو ليبرالية أو دينية أو سياسية. وإلقاء الضوء على النخبة الإيرانية خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٨ م، من خلال خلفياتها الاجتماعية ومعايير تجنيد أفرادها وتوجهاتهم سواء كانت محافظة أو إصلاحية وخاصة في ظل الازدياد المطرد في

النفوذ العسكري والاقتصادي وتراكم الخبرة الإيرانية في التعامل مع القضايا الإقليمية. وبشكل عام اعتمدت النخبة الإيرانية منهجاً مستنداً إلى متطلبات المصالح القومية الإيرانية في رؤيتها لصياغة السياسة الخارجية لذا كانت متوافقة مع الفرضية الأساسية للدراسة وهي كلما تجانست النخبة السياسية كلما زاد تأثيرها على السياسة الخارجية وفي هذا السياق سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة التي تمحورت حول التعرف على خصائص النخبة الإيرانية وأثرها

على السياسة الخارجية تجاه دول الخليج. وقد انتهت الدراسة بصدد هذه القضايا إلى ما يلي: ١- يعتبر رجال الدين في إيران نخبة مؤثرة على مجمل الأحداث على مر العصور وبشكل واضح مع تأسيس الدولة الصفوية التي اتخذت من التشيع المذهب الرسمي للدولة ويمثل التجار (البازار) نخبة اقتصادية وسياسية مؤثرة وهي الممول والداعم للمؤسسة الدينية ولها دور كبير في حماية النظام من أي تحديات ومؤثرات خارجية تهدد البناء الاجتماعي والديني في إيران، ونجد أن ذلك جلياً في الاهتمام الكبير الذي حظي به الملف النووي الإيراني من قبل التجار والمتحالفين مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ حيث تمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية خارجها من ناحية وتربي قيادات جديدة لها وزنها وهو ما جعل الحوزات الدينية في إيران أشبه بقلع حصينة قاومت العديد من الضغوط التي مارستها الحكومات المتعاقبة. ٢- اتسمت النخبة الإيرانية بالانغلاق نوعاً ما لانخفاض معدل دورانها، حيث لم يكن التغيير في بعض أفراد النخبة انعكاساً للتغيرات في القوى السياسية والاجتماعية بقدر ما كان تغييراً في الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس التيار. لذا نجد بعض الوزراء يقبلون بمنصب أقل وبكثير من

منصب الوزير، فالمكسب والخسارة ليس متعلقاً بالوجود في المناصب الكبيرة من عدمه وتعتبره النخبة دليلاً على روح الثورة كما أن السوابق الناجحة في المجالات التنفيذية والسياسية تعتبر من المعايير المنظمة لتحديد مكانة أي فرد. ٣- لقد عملت الثورة الإيرانية على إيجاد إطار مؤسسي ينظم علاقات القوى في داخله حيث أفرد دستور الجمهورية الإسلامية الكثير من مؤسسات النظام الحديثة لتتوافق مع أهداف ومبادئ الجمهورية الإسلامية للمحافظة على استمراريتها وديمومتها، وقد أرتبط ذلك بالطبيعة الدينية للنخبة الإيرانية التي كانت تخشى من التأثيرات الليبرالية فعمدت للسيطرة على التنظيم السياسي الرسمي للدولة. ٤-

تتنازع النخب الإيرانية توجهات وانتماءات مختلفة بين ما هو إسلامي وفارسي حيث أن الشعور القومي الفارسي يكاد يكون واضحاً في أوساط النخب السياسية ورجال الدين على الرغم من إيمانهم بالعقيدة الإسلامية التي تؤكد على الأخوة والمساواة، فإنهم يرون أفضلية الإيرانيين وتميزهم على باقي الشعوب الإسلامية الأخرى. كما أن التعدد الكبير في عدد القوى السياسية الإيرانية واختلاف الرؤى حول الكثير من القضايا والسياسات الداخلية منها والخارجية أدى إلى أن تتجاذب فيها المصالح الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية إلا أن هذا

التباين والاختلاف كانت المحصلة النهائية تصب في المصلحة القومية للجمهورية الإسلامية حيث نجد اتفاقاً نخلصه في الآتي: (١) تشترك النخب الإيرانية فيما بينها على أن السبب الرئيسي للتوتر في منطقة الخليج العربي هو وجود القوات الأجنبية، هذه الرؤية للنخب الإيرانية نجدها واضحة من خلال التصريحات والخطابات التي تصدر بين الحين والآخر). ب (إن التحليل الدقيق لتوجهات النخب الإيرانية حول الجزر الإماراتية المحتلة يعد مهماً حيث يتضح أن هناك اتفاقاً حول أحقية إيران بالجزر الإماراتية وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وهو بلا شك تشدد قد يؤدي إلى اندلاع صراع في المستقبل أو على الأقل سيكون له دور في إثارته، والخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين ينحصر فقط في أسلوب التعامل مع هذه القضية). ج (هناك إجماع بين النخب الإيرانية على أهمية تطوير البرامج النووية، فعلى الصعيد الداخلي يلاحظ أن المشروع النووي الإيراني أصبح مشروعاً نووياً قومياً وقضية اتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين، حيث تعتمد الأغلبية من النخب في إيران بأن السلاح النووي يعد ضماناً وحماية للجمهورية الإسلامية). إن الانسجام والتوافق بين النخب الإيرانية هو انعكاس لمساهمات المؤسسات المختلفة وتأثيرات المجموعات ذات المصالح بالإضافة إلى هيكلية صنع

تتنازع

النخب الإيرانية

انتماءات الإسلام

والفارسية وعقدة

تميز الإيرانيين

الفقه السياسي: سقف صلاحيات المرشد بلا حدود والفقهاء حكام على السلاطين والإمام عالم بالأحكام وعادل في إنفاذها

التصعيد والتهديئة وفقاً لمتغيرات كل مرحلة والظروف الدولية والإقليمية القائمة. إذا فتحنا أمام ثابت أيديولوجي ومتغير برامجاتي. وأخيراً بدت تتضح معالم لقوى مختلفة عن النخب التقليدية جديرة بالدراسة في إيران فالجماهير التي أسقطت إمبراطورية الطاووس الشاهنشاهي تعود إلى الشارع من جديد لتعبر عن رفضها للنظام والكل تابع وشاهد ما جرى من أحداث أخيرة في إيران ٢٠٠٩ م، من مسيرات واحتجاجات ومصادمات بين قوات الأمن والمواطنين الإيرانيين العزل. القضية لم تكن بنجاح أحمدني نجاد برئاسة الجمهورية فقط وإنما كانت تداعيات لإخفاقات حكومية على أصعدة مختلفة إضافة إلى الشبهات التي واكبت الانتخابات وفشل الحكومة في القضاء على مشاكل البطالة والنمو الاقتصادي المتردي في بلد يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد السعودية. وكذلك النقمة المتزايدة من تصريحات أحمدني نجاد في المؤتمرات الدولية والتي يطلقها بين الحين والآخر مما أدى إلى أن تعيش إيران في عزلة سياسية داخل المجتمع الدولي وهذا الأمر الذي يرفضه الكثير من الإيرانيين وخاصة أصحاب التوجهات الإصلاحية ورغبتهم في الانفتاح على العالم ومد جسور الصداقة والتعاون بين إيران وبين محيطها الدولي والإقليمي. كما أن آراء مير حسين موسوي السياسية لاقت قبولا لدى الجيل الجديد من الشباب الإيراني المتطلع للتغيير والذي استطاع في تجارب تاريخية سابقة من تغذية الحراك السياسي والاجتماعي في مجتمع ينبض بالحياة مثل المجتمع الإيراني كما حدث في ثورة الخميني حيث قام المتظاهرون بوضع النورود أمام فوهات البنادق وهم يرددون أيها الجندي لا تقتل أخاك ولم تمنع الطائرات العمودية والقصف الدموي ملايين المتظاهرين من إحداث التغيير وإنجاح الثورة التي تعتبر آخر ثورة اجتماعية في القرن العشرين. ولكن الذي يسترعي الانتباه والملاحظة وأيضا المراجعة أن الانتقادات لم تقف عند حدود رئيس الجمهورية فقط بل طالت أعلى وأقوى منصب في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ألا وهو المرشد الأعلى واتهم بالانحياز التام للرئيس المنتخب أحمدني نجاد وجاءت تلك الأصوات المعارضة على لسان أقطاب دينية وسياسية إيرانية لها وزنها وتأثيرها في الساحة الإيرانية من أمثال رجل الدين المعارض آية الله حسين منتظري وآية الله يوسف صانعي من قم وآية الله أميني إلى جانب

القرار مشاورات المرشد الأعلى مع شبكة رجال الدين التابعة له في قم (وفي أمكنة أخرى) وأن القرارات المتخذة من قبل المرشد الأعلى تعكس اتفاق عملي وشبه حقيقي بين مختلف القوى وهو ما زاد من فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج ٥- النخبة الإيرانية في رؤيتها لمسار التعاون مع دول الخليج العربي، حيث يظل مستقبل التعاون الاقتصادي مرهوناً ببلورة رؤية واضحة لكيفية تعظيم الاستفادة من علاقات الجوار وما توفره من فرص عديدة لدفع عجلة التنمية في إيران، وستظل إشكالية العلاقة الدائرية بين القضايا الاقتصادية والأمنية تلقي بظلالها على مستقبل العلاقة بينهما، فتارة يتم تصعيد القضايا الاقتصادية لتنمية العلاقة بينهما، وتارة أخرى يتم تصعيد القضايا الأمنية، وهذه العلاقة الدائرية تجهض كل محاولات إرساء علاقات اقتصادية واضحة بين الطرفين. على الرغم من أن العلاقات الثقافية والدينية كانت محورا رئيسياً للخلاف بين إيران ودول الخليج العربي منذ الثورة الإسلامية، إلا أن ما انتهت إليه الأمور من تطور إيجابي كبير في العلاقات الثقافية بينهما يوحي بأن العلاقات قد تشهد تطورا أكثر في المستقبل ويعتمد التطور على الرؤية التي تطرحها النخبة لهذه العلاقة وكيفية تطويرها وأيضا كيفية تجاوز الخلافات بينهما. وقد شهدت العلاقات مناخ إيجابي لتطوير هذه العلاقات من منطلق قاعدة سياسية مهمة مفادها أن العلاقات غير السياسية مثل، الاقتصادية والثقافية تعد مدخلا لخلق علاقات سياسية قوية، وتمهد الطريق لتجاوز الخلافات الجوهرية في علاقات الدول حيث أن العلاقات تضم شرائح من النخب المختلفة تكون رأيا عاما وقويا ومساندا للنخبة السياسية في قراراتها السياسية والاستراتيجية، مما يجعل صانع القرار ينظر إليها بعين الاعتبار عند إقدامه على اتخاذ أي قرار قد يضر العلاقات بين البلدين. استمر نهج النخبة الإيرانية من محافظين وإصلاحيين في التعامل مع القضية الفلسطينية وفقاً للمبادئ والأسس التي أوحى بها الخميني، والتي تلخص في الدعوة لمحاربة الصهيونية ودعم الكفاح الفلسطيني لتحرير كامل الأرض ومحو إسرائيل، كقريضة لا يمكن التهاون فيها. وبالرغم من الثوابت الأيديولوجية لدى النخبة الإيرانية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هناك اختلافاً في أدوات وآليات التعامل مع هذه القضية ما بين

أدى بالتالي إلى إسقاطه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية. إن ما يحدث في إيران من استقطاب بين المعسكرين الإصلاحي والمحافظ والاتهامات المتبادلة على خلفية الانتخابات الأخيرة لن يقتصر على الوضع الداخلي فقط بل سيتعدى لما هو أبعد في اهتزاز وشرعية أخطر وأعلى مؤسسة في الجمهورية الإسلامية في حال استمر الاحتقان وزادت التجاذبات مما قد يهدد النظام وربما يؤدي إلى تقيضه في حالة عدم توصل الأطراف الإيرانية الإصلاحيين والمحافظين من إيجاد صيغة توافقية للخروج من الأزمة القائمة. مقترحات لبدء مرحلة جديدة للتعاون مع النخب الإيرانية:- إنشاء مراكز متخصصة تعمل على دعم البحوث والدراسات باتجاه ما يعزز التقارب ويكشف عن المزيد من نقاط اللقاء والتعاون بين العرب والإيرانيين تاريخياً ومستقبلاً. - التعاون وفتح قنوات اتصال مع جميع النخب الإيرانية وخاصة المعتدلة في الطرح والفكر من خلال تشكيل لجان عربية- إيرانية من النخب والمتقنين وأن تكون قادرة على التأثير لتقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية وخلق مناخ نفسي للتقارب العربي- الإيراني من خلال الحوار وتبادل وجهات النظر. - العمل على صيانة الروابط الروحية والحضارية العميقة بين العرب والإيرانيين وإعادة قراءتها قراءة مشتركة، وتشجيع محاولات التقريب بين المذاهب الإسلامية لتجاوز السلبيات والعمل على تصحيح صورة الإسلام وإزالة ما لحقها من تشويه سواء في خطابه أو في توضيح رؤاه حول القضايا المعاصرة المختلفة. - يجب العمل على تقوية المجتمع المدني في المنطقتين العربية والإيرانية من خلال الزيارات المتبادلة وإقامة المعارض المشتركة. - تشجيع التعاون الاقتصادي والنفطي وتوفير الثقة المتبادلة والمناخ الملائم للعمل الاقتصادي ولتبادل المصالح المشتركة بما يعود بالخير لشعوب المنطقة. - الاستقطاب الإعلامي للنخب الإيرانية وتسهيل الضوء عليها وتبادل الدعوات الصحفية بين الإيرانيين والعرب وتقوية التعاون في المجالات الثقافية فكل الأبحاث والدراسات والنتائج الفكرية والفنية والسياسية والاقتصادية كانت تترجم بين هذه النخب عبر الترجمات الغربية. - وأخيراً يجب أن تدرك جميع الأطراف قيادة وشعوباً ضرورة التعايش في ظل الاختلاف، نحو مستقبل تتكامل فيه تكاملاً خلاقاً ولن يتحقق ذلك إلا من خلال النوايا الصادقة وحل جميع القضايا العالقة بين إيران ودول الخليج. ●

كل من مير حسين موسوي ومهدي كرويي ومن المعروف أن مكانة المرشد أو "الولى الفقيه" في الفقه السياسي الإيراني "تعتبر أعلى السلطات في إيران، وسقف صلاحيات المرشد لا تحدها حدود قانونية ويعتبر الفقهاء في الجمهورية الإسلامية حكام على الملوك وإن كان السلاطين على قدرة من التدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم على الفقهاء بهذه الحالة يكون الحكام هم الفقهاء ويكون السلاطين مجرد عمال لهم ومن الصفات التي يجب أن يتصف بها الحاكم الأعلى الفقيه العلم بجميع الأحكام الإسلامية فالإمام في زمان الغيبة هو الفاضل العالم بالأحكام والقوانين وعادل في إنفاذها. إن تداعيات الأحداث في إيران يمكن تسميتها مجازاً ثورة على الثورة فقد كان

النووي الإيراني مشروعاً قومياً ومحل اتفاق الإصلاحيين والمحافظين

الفقهاء في السابق يتدخلون عندما تواجه النظام أزمة داخلية ويتدخلون للإصلاح ولحماية الشعب وحقوقه الدستورية من بطش السلطة ويتصدون للدفاع عن المعتقدات الدينية للشعب الإيراني ولكن ما حدث في الانتخابات السابقة هو أن المرشد الأعلى علي خامنئي يقر بشرعية الانتخابات ويطلب من الشعب الإقرار بنتائج الانتخابات ويكون الرد من الشارع هو الرفض القاطع لتوجيهات المرشد. وهذه المواقف والمعالجات التي تمت من السلطة الدينية لم تكن

بقوة والزامية سابقاتها من حيث قوة ونفوذ الفقهاء أمام شرعية السلطة سواء بالإقرار أو التنحية ومن تلك الحوادث صدام الشاه عباس "العظيم" مع الملا أحمد أردبيلي ١٦٢٩م، حيث حمل خطاب الفقيه الموجه إلى شاه إيران الكثير من التعنيف والوعيد مما يدل على عظم وقوة المؤسسة الدينية حيث حذره من عواقب الإخلال بشروط الثقة المستمدة من الحق الإلهي بالنبأية عن الإمام الغائب مما جعل الشاه يتراجع عن بعض مواقفه الغير دستورية. وفي عام ١٨٩١م، يصدر فقيه من سامراء بالعراق فتوى تحرم التبغ... بوضع كلمات فقط قال فيها الميرزا الشيرازي (التدخين الآن حرام وبمناجاة محاربة لإمام الزمان) يهتز لها البلاط الشاهنشاهي في طهران وتلغى على أثرها اتفاقية وقعها الشاه مع أحد التجار البريطانيين ولا يجد الشاه بداً من الانصياع لتلك الفتوى التي سرت بقوة في كافة أنحاء إيران.

كما أن بدايات الثورة جاءت على يد الخميني الذي أطلق صرخة مدوية أمام مناصريه في قم ينتقد النظام الحاكم وتخليه عن الدستور وقال إن الشعب مستعد لما هو أبعد من الإضراب ولن يكتفي بالتظاهرات السلمية وأنه سيقف أول المدافعين عن الشعب وحقوقه الدستورية حاملاً كفه بين يديه لكي يتحقق للشعب استقلاله فتتحرك الحشود المليونية ضد سلطة الشاه مما



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



في الكتاب السنوي لمركز الخليج للأبحاث:

حصاد قضايا منطقة الخليج واستشراف مستقبلها في 33 دراسة متخصصة

جاء الإصدار السنوي لمركز الخليج للأبحاث للعام الحالي وهو كتاب (الخليج في عام 2016. 2015) يتضمن ثمانية أقسام رئيسية تضمنت أكثر من ثلاثين دراسة كتبها 33 باحثاً وخبيراً في الشأن الخليجي من دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية، ومختلف دول العالم، وتضمنت هذه الأقسام ما يلي:

جدة: آراء حول الخليج

نجيب الغضبان، والعلاقات الخليجية. العراقية للسفير الدكتور غانم علوان النجار، والعلاقات الخليجية. التركية للدكتور محمد زاهد جول، والعلاقات الخليجية. المصرية: جدلية العلاقات المحورية للدكتور بهجت قرني، وتشكيل القوة العربية المشتركة: رؤية مستقبلية للواء محمد سليمان فرغل.

– العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن خمس دراسات هي: العلاقات الخليجية - الأمريكية للدكتور عبد الله الشايجي، والعلاقات الخليجية - الروسية: وجهة نظر موسكو للدكتور فيتالي نومكين، والعلاقات الخليجية - الأوروبية للدكتور كرستيان كوخ، والعلاقات الخليجية - الصينية للباحث محمد تركي السديري، والعلاقات الخليجية - اللاتينية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل للدكتور فانيا كارفاليو بينتو.

وقال الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، ورئيس تحرير الكتاب في مقدمة هذه المطبوعة الخليجية السنوية المهم: يأتي صدور كتاب الخليج للعام 2016/2015 متزامناً مع تطورات وتحولات كبرى شهدتها -ولا تزال منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة، ناهيك عن بعض التحولات الكبرى على المستوى العالمي، والتي تلقي بتأثيراتها وتداعياتها على الوطن العربي، مما يجعله من أكثر مناطق العالم انكشافاً تجاه العالم الخارجي، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق. وفي ظل هذه البيئة المضطربة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وبخاصة مع تهاوي أسعار النفط خلال العام الماضي، لذلك تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام تحديات حادة ومتزامنة يشهدها الإقليم، فهناك دول عربية كبرى تواجه مخاطر التفكك والتقسيم، وهناك الخطر الذي تمثله التنظيمات الإرهابية العابرة لحدود الدول، وهناك الصراعات والنزعات الطائفية الحادة التي تشهدها المنطقة، وما تمثله من تأثيرات سلبية على كيانات الدول ونسيج المجتمعات، ناهيك عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في غالبية الدول العربية.

وأضاف رئيس تحرير الكتاب، من بين التحديات الكبرى أيضاً زيادة حدة التدخلات الخارجية من قبل أطراف إقليمية ودولية في شؤون المنطقة، في الوقت الذي تتسم فيه سياسة أو بالأحرى «لا سياسة» إدارة الرئيس أوباما الشرق أوسطية بالضعف والتردد وعدم الوضوح، وبخاصة في ظل عدم جدية واشنطن في أخذ أولويات ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، التي تربطها علاقات تاريخية بالولايات المتحدة الأمريكية، بعين الاعتبار.

وأشار الدكتور عبد العزيز بن صقر أنه في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية البالغة التعقيد، والحافلة بكثير من مصادر الخطر والتهديد، لم يبق أمام دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية من خيار سوى أخذ زمام المبادرة لحماية أمنها ومصالحها، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها،

- التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم دراسات عن كل دول مجلس التعاون، تناولت أهم الأحداث والتطورات بالرصد والتحليل خلال عام البحث وأيضاً استشراف المستقبل، حيث كتب يوسف البنخليل عن التطورات في مملكة البحرين، والدكتور سعود بن مساعد بن سعود عن المملكة العربية السعودية، والدكتور عبد الله باحجاج عن سلطنة عُمان، والدكتور خالد الجابر عن دولة قطر، وناصر علي مهدي عن دولة الكويت.

- اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم 4 دراسات، حيث كتب الدكتور حبيب الله بن محمد التركستاني عن العلاقات التجارية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكتب راجو ماندا جولاثور عن أداء أسواق المال الخليجية: تحليل وتقييم، وكتب الدكتور إيكارت ورتز عن الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي واستثمارات دول مجلس التعاون في الخارج، وكتب فيصل قطان عن رأس المال البشري والتغيير الاقتصادي والاجتماعي: البعثات التعليمية كأدوات لإصلاح التعليم.

– الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم ثلاث دراسات هي: النفط في دول مجلس التعاون وكتبها الدكتور جياكومو لوتشيانى، ودراسة عن الغاز الطبيعي في دول المجلس للدكتور ناجي أبي عاد، ودراسة حول سياسات دول المجلس في مجال الطاقة المتجددة: التحديات والآفاق وكتبها إيمان الشاذلي الجريدي.

- قضايا الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون وتضمن 4 دراسات، هي التطرف والإرهاب في دول المجلس: المستجدات الراهنة وآفاق المستقبل للدكتور مصطفى العاني، والإرهاب الإلكتروني وتشريعات دول المجلس في مواجهته للدكتور فايز بن عبد الله الشهري، وأمن الخليج: المستجدات الراهنة واتجاهات التسليح للدكتور ديفيد براين دي روشيه، ومستقبل قوات درع الجزيرة في ضوء المستجدات الراهنة للدكتور ظافر العجمي.

- الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته إيرانياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وتضمن ثلاث دراسات وهي: الاتفاق النووي الإيراني: تحليل وتقييم لايلين لايبسون، والانعكاسات القائمة والمحتملة للاتفاق النووي على الأوضاع الداخلية في إيران للدكتور أنوشي رافان احتشامي، وبرامج الطاقة النووية السلمية في الشرق الأوسط: تحليل وتقييم للدكتور علي أحمد.

– عاصفة الحزم: الخلفيات. المسارات. التداعيات، وتضمن دراستين هما، عاصفة الحزم: التطورات والتداعيات للدكتور علي الدين هلال، ومشاركة الإمارات في عاصفة الحزم: دوافعها وعوائدها للدكتور عبد الخالق عبد الله.

– العلاقات العربية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن خمس دراسات هي: العلاقات الخليجية - السورية للدكتور



بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة دول «التحالف العربي»، وتوقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5)، فقد خصص الكتاب قسمًا مستقلًا لكل من هذين الحدثين الهامين، بحيث تم تناول كل منهما بالرصد والتحليل والتقييم والاستشراف المستقبلي. كما يغطي الكتاب التطورات والمستجدات الهامة على صعيد العلاقات العربية والإقليمية والدولية لدول المجلس. وفي هذا السياق، فهو يتضمن مساهمات جادة عن سياسات ومواقف دول المجلس تجاه كل من الأزمة السورية والأزمة العراقية، وعلاقتها مع كل من تركيا والصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن تطورات ومستجدات العلاقات الخليجية - الآسيوية، والخليجية - الأوروبية.

ومنذ التخطيط لإصدار العدد الأول من كتاب الخليج السنوي، حرص المركز على الالتزام بمعايير عالية للجودة في إعداده سواء من حيث الشكل أو المحتوى. ومن أبرز هذه المعايير هو الالتزام بأصول البحث وقواعد المنهج في إعداد الأوراق والمساهمات التي يتضمنها الكتاب، بحيث تتكامل فيها عناصر الممارسة البحثية الحقيقية والجادة سواء على مستوى الدقة في الرصد والتوثيق، أو الموضوعية في التحليل والتفسير، أو الرؤية الثاقبة في الاستشراف المستقبلي، فضلًا عن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها في رسم وتطوير بعض الخطط والسياسات في دول المجلس.

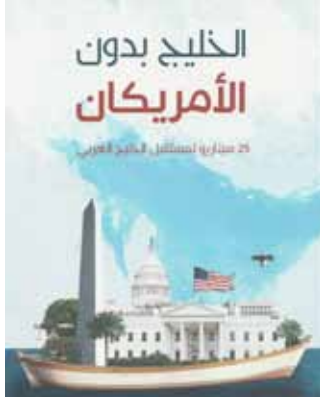
وفي الختام، توجه الدكتور عبد العزيز بن صقر بالشكر للباحثين والخبراء المرموقين الذين أثروا الكتاب بمساهمات علمية جادة ورصينة، تجمع بين الدقة في الرصد، والعمق في التحليل، والموضوعية في الطرح، وسعة الأفق في الاستشراف. كما شكر فريق إدارة النشر بالمركز وفريق العمل الذي أنجز هذا الإصدار.

والتحرك على مستويات مختلفة للإبقاء على هيكل النظام العربي ومنعه من الانهيار الكامل، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من تداعيات كارثية في الحاضر والمستقبل.

وذكر أنه في ضوء ما سبق، يتناول كتاب الخليج في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بالرصد والتحليل والتقييم أهم التطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام على المستوى السياسي الداخلي، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابات التشريعية أو البلدية التي شهدتها بعض هذه الدول. كما يتناول التطورات الاقتصادية البارزة، وبالذات فيما يتصل بأداء الاقتصادات الخليجية، وجهود تنويع مصادر الدخل، وأداء أسواق المال الخليجية. ويغطي الكتاب كذلك المستجدات على صعيد النفط والغاز، وبخاصة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط، وما تركه ذلك من تأثيرات على عائدات دول المجلس وميزانياتها، وطبيعة السياسات والإجراءات التي تنتهجها هذه الدول للتعامل مع هذا الواقع الجديد. كما يتناول الكتاب أهم المستجدات ذات الصلة بقضايا الأمن والدفاع، وبخاصة فيما يتعلق بمستقبل قوات درع الجزيرة، وسبل تطويرها وتعزيز دورها، فضلًا عن المستجدات على صعيد ظاهرة الإرهاب، وبخاصة في ظل العمليات التي نفذها تنظيم «داعش» داخل بعض دول المجلس، واكتشاف خلايا وتنظيمات إرهابية في بعض هذه الدول على صلة بـ«الحرس الثوري الإيراني» و«حزب الله اللبناني». وفي هذا السياق، يسلط الكتاب الضوء على جهود وسياسات دول المجلس في مكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله بما في ذلك الإرهاب الإلكتروني. ونظرًا لأن العام ٢٠١٦/٢٠١٥ شهد انطلاق «عاصفة الحزم»

الخليج بدون الأمريكان

25 سيناريو لمستقبل الخليج العربي



أصدر الكاتب والصحفي يوسف البنخليل رئيس صحيفة الوطن البحرينية، كتاباً بعنوان (الخليج بدون الأمريكان: ٢٥ سيناريو لمستقبل الخليج العربي) ويبحث هذا الكتاب الذي صدر العام الحالي ٢٠١٦م، إشكالية تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي، وهي «الخليج بدون الأمريكان» باعتبارها تطوراً تاريخياً يعكس ما تمتاز به هذه المنطقة وعلاقتها الاستراتيجية على ضوء أهميتها الدولية ومعطيات التاريخ واعتبارات الجغرافيا السياسية.

المنامة: آراء حول الخليج

وسوريا التي تشهد صراعاً له أبعاد طائفية عميقة. وانتقل المؤلف إلى القول ” إن حال الخليج بدون أمريكيان، حال محتملة تتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي الاستعداد لها مبكراً بما تحمله من فرص وتحديات“ وأقر المؤلف بفتور العلاقات الخليجية- الأمريكية منذ عام ٢٠١١م، رغم ما يبدو من محاولات دبلوماسية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسطاء لإعادة النظر في هذه العلاقات ومستقبلها، ورغم كل التصريحات الإعلامية وحملات العلاقات العامة التي يمكن أن تظهر شيئاً آخر، لكن الحقيقة في فتور يقود إلى تراجع الشراكة التقليدية بين الجانبين. وأوضح البنخليل أن المرحلة المقبلة قد تشهد عدة خطوات على هذا الطريق منها تراجع الاستثمارات الخليجية في أمريكا، وكذلك تراجع عدد الطلاب الخليجيين المبتعثين للدراسة في أمريكا، وأيضاً تراجع حجم وقيمة الواردات العسكرية الخليجية من أمريكا وهذا ينطبق أيضاً على الطائرات التجارية. خلص المؤلف إلى أن الخليج بدون أمريكا قد يكون مفاجئاً وممكن يكون تدريجياً، لكن في جميع الحالات فإن الخيارات مرتبطة بالظروف التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً، ولكن يبدو أن المخاض سوف يكون عسيراً ووضع المؤلف ٢٥ سيناريو لمستقبل منطقة الخليج العربي بدون الحليف الأمريكي تضمن أسوأ التقديرات وأكثرها تفاؤلاً وتراوحت بين الرحيل الأمريكي وسقوط النظام الإيراني، أو انتقال الفوضى الخلاقة إلى منطقة الخليج، وحظر النفط الخليجي عن أمريكا، وغير ذلك. ●

تناول الكتاب معضلة السيطرة الأجنبية على الخليج العربي وعدم استطاعة القوى العظمى والكبرى الحفاظ على النفوذ على هذه المنطقة بشكل مطلق، وتناول تحليل جدوى ظهور قوة خليجية مبتكرة قادرة على ملء الفراغ السياسي في الإقليم وتحديد أبرز التحديات التي يمكن أن تواجهها مع تراجع النفوذ الأمريكي. وذكر المؤلف أن دول الخليج العربي لم تتصور أن الحليف الأمريكي يكون خارج الحسابات الخليجية أو إنهاء التحالف التاريخي بين واشنطن والعواصم الخليجية، إلا أنه «المؤلف» اعتبر إرهابسات التخلي الأمريكي عن منطقة الخليج بدأت عام ٢٠١١م، عندما وصلت الثورات العربية إلى ذروتها، حيث بدأ الموقف الأمريكي متناقضاً ومفاجئاً وتجلي في تخلي الإدارة الأمريكية عن الحلفاء الاستراتيجيين في الشرق الأوسط، بل دعم الثورات ضد هؤلاء الحلفاء، ثم اتضح الأمر الأكثر خطورة عندما كشفت واشنطن عن رسمها خريطة الشرق الأوسط الجديد بهدف الديمقراطية وترى أن هذه الخريطة خدمت مصالحها في الشرق الأوسط. وأعتبر المؤلف أن النوايا الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ظهرت عندما دعمت واشنطن الجماعات الراديكالية في مملكة البحرين خلال محاولة هذه الجماعات إسقاط نظام الحكم في المنامة خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١١م، حيث دعا الرئيس باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م، إلى دعم أجندة أكبر الجمعيات الراديكالية في البحرين وهي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ثم عاد في سبتمبر ٢٠١٢م، وقارن البحرين بدول التوتر الطائفي مثل العراق

الجهد العربي .. وتحريك قاطرة السلام المتوقفة

الفلسطينية وفي ذلك رد منطقي على شكوى إسرائيل من برود التطبيع مع مصر الذي يظل أسير التوجه الحكومي فقط دون الشعبي خاصة مع تزايد تأثير الشارع المصري على إدارة الأحداث بعد ثورتي ٢٥ يناير و٢٠ يونيو. من جانبها، تلقت إسرائيل المبادرة بسرعة وتفاعلت معها لكون الوقت مناسب لتحريك ملف مفاوضات السلام لأسباب داخلية تتمثل في الانتخابات والمنافسات الحزبية، ولأسباب دولية وإقليمية منها تراجع دور أمريكا في منطقة الشرق الأوسط وتأهبها لمغادرة المنطقة مع تأكيد واشنطن على أنها لن تتدخل في حروب خارج أراضيها ما من شأنه أن تعتمد إسرائيل على حماية نفسها حتى وإن كان ذلك يبدو ظاهرياً، إضافة إلى تنامي دور إيران الإقليمي، فإيران تتواجد حالياً في موقع الجوار المباشر مع إسرائيل من خلال تواجدها في سوريا والعراق، خلال ذراعها العسكري الإقليمي حزب الله اللبناني، وإن كانت توجد اتفاقيات سرية أو ضمنية للوفاق بين إسرائيل وإيران، لكن مع طول أمد هذا الوفاق بين طهران وتل أبيب سوف يكتشف الشارع الإسلامي والغربي هذا الوفاق وهو ما لا يريده الطرفان، لأنهما يستمدان التعاطف الإسلامي والدولي من الصراع المعلن بينهما وهو في الواقع ليس صراعاً حقيقياً.

كما أن حماس أبدت ترحيباً بالمبادرة وكذلك حركة فتح، لأسباب كثيرة من بينها تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي، وأقول نجم الإخوان المسلمين بعد سقوطهم في مصر وبقية الدول العربية الأخرى، وقد كانت حماس تعتبر الإخوان المسلمين وتنظيمات الإسلام السياسي هي الداعم لها في المنطقة بل هي الامتداد السياسي لهم في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن الحلفاء التقليديين لحماس من خارج المنطقة تغيرت أولوياتهم سواء في تركيا أو إيران بسبب تحولات داخلية أو دولية وإقليمية أثرت على السياسة الخارجية للدولتين، لا سيما تجاه القضية الفلسطينية.

كما أن نوبة الاستيلاء الدولية والمتمثلة في مؤتمر باريس تعكس استجابة الغرب لتحريك عملية السلام ضمن آليات مواجهة الإرهاب الذي بات أكثر تهديداً لمصالح الدول الغربية التي تبنت إلى أن إيواء تنظيمات الإسلام السياسي لن تجعلها في مأمن من شرورها.

مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي تأتي ضمن الجهود العربية التي تسعى لتحقيق السلام، وفي سياق العمل العربي المشترك الداعم لحل قضية العرب المركزية وفقاً للقرارات الدولية والمبادرة العربية للسلام، كون مصر رئيس القمة العربية في دورتها الحالية، كما أن هذه المبادرة جاءت قبيل انعقاد قمة موريتانيا في يوليو المقبل التي سوف تدعم الجهد العربي الرامي لتحقيق السلام وهو ما يحقق السلام في المنطقة، ويعيد الأرض والدولة للشعب الفلسطيني، وهو ما نأمله ويأمله جميع العرب. ●



جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

بعد أن تبنت قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، مبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يرحمه الله. وتبنتها جامعة الدول العربية في كل القمم اللاحقة لحل القضية الفلسطينية وفقاً لمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية مقابل السلام الكامل. طرأت عدة متغيرات أثرت على مسيرة السلام ما جعلها تتوقف أو تتراجع إلى الخلف، من بينها الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، ومحاولات دول إقليمية غير عربية استثمار هذه الخلافات للتغلغل في الشأن الفلسطيني وفي مقدمتها إيران لكسب تأييد الشارع الإسلامي والعربي على حساب حكومات هذه الدول، ثم جاءت أحداث ما يسمى بالربيع العربي التي جعلت الدول العربية الفاعلة أكثر انكفاءً، في حين غابت دول أخرى عن المشهد العربي جراء الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

لكن في الآونة الأخيرة لمعت بارقة أمل في سماء قضية العرب المركزية حيث كان من المقرر أن تستضيف فرنسا نهاية شهر مايو الماضي مؤتمراً دولياً لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط لكن تم تأجيله إلى وقت لاحق لاستكمال الترتيبات على ما يبدو، ما يعني أن الجهود الدولية والإقليمية أخذت في العودة باتجاه تحريك مبادرة السلام العربية، والمضي قدماً لتمهيد طريق السلام الذي اعترته الكثير من العقبات.

وفي ظل هذه المراوحة على المستويين الدولي والإقليمي، ظهرت مبادرة جديدة لإحياء عملية السلام المتعثرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي يوم الثلاثاء السابع عشر من مايو الماضي على هامش افتتاح محطة لتوليد الكهرباء في أسبوط بصعيد مصر، هذه المبادرة جاءت في التوقيت المناسب وحملت مضموناً غاية في الأهمية والذكاء ويخدم كافة أطراف عملية السلام، لذلك تلقفتها وتفاعلت معها الأطراف المعنية مجتمعة رغم اختلاف مصالحها وأهدافها. كما أكدت هذه المبادرة أن القضية الفلسطينية حاضرة على أجندة القيادات العربية في كل المراحل ورغم تغير الظروف وتبدل الأولويات، حيث ربطت مبادرة الرئيس السيسي ببراعة بين دفع العلاقة بين مصر وإسرائيل والحل العادل للقضية